

[ العين التي لا ترفع من خشية الله  
عين محرومة ]

( عبادة السر  
تقريب الانكساسة )

شرح المحرر لابن عبد الهادي رحمه الله تعالى  
للعلامة الطريفي وغيره من العلماء

( )

اخرج بالخلوة للعبادة  
كما يفتح لفسق بالخلوة لفسق  
وتصلح وان يكعبه

[ الخلوة فرصة  
حاشتم الخلوان ]

قال الشيخ عادل المرشد وفقه الله /

الإخلاص يدفع غلظ القلب ، والله على وجه يعرف غلظ القلب

( كذا ) لنصرف عنه يسوء الله من عباده المخلصين  
صبر المستعصان عن بعد علامة اخلاص عنده ، والله بالان  
من اسرار العلامة سليمان بن ناصر العلوان  
حفظه الله وفضله

)

فان سجنون لا تجزع لتسيد  
وان حوصدوني تعطي العزائم  
وان عز الصبر فلا تبالي  
فان الله بارجل العزائم

فان الله كفا الله  
يارجل العزائم

سأخبرني في عرض السلاز وطولها  
أنا مبرادي أو أمون شهيداً  
فان تلفت نفسي فليدبرها  
وان سلمت كان الربيع قديماً

## كتاب الغضب ولسففة

الغضب : ما أخذ من الإنسان قهراً لسواء كان حنفياً أو غير حنفى

المنقول : هو الخلق من الأواني والدواب

غير المنقول : هي الثوابت كالعقارات والدور

والعلماء رحمهم الله

اجماع

اتفقوا على وقوع الغضب في المنقولات والثنابث في الثوابت

= الغضب محرم إجماعاً لا خلاف في أنه من آفة أحوال الناس بالباطل ، ولذا قال الله تعالى ،  
( ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ) وقال عليه السلام ( لا يملح حال امرئ مسلم إلا يطعن نفسه عنه )  
وقال ( ليس لعرق ظالم حق ) وغيره من الأخبار الواردة على ذلك وفي هذا اتفاق من العلماء .

السففة مأخوذة من لشفة ( لشفع ) وهو ( الذب ) ، وهي مشدوطة حادثة فيها عدة

أخبار عن جماعات من الصحابة

باب الغضب ولسففة

٩٢٤ :

عن عباس بن سعيد بن سعد السلمي عن سعيد بن زيد بن عمرو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

قال ( من اقتطع شبراً من الأرض ظلماً حرمته الله إياه يوم القيامة من سبع أرحمين ) عتق عليه ٣

وهذا الخبر رواه الشافعيان من حديث هشام بن عمار عن أبيه عن سعيد ( أيضاً )

= وهذا الخبر مما لا يخفى في سياق قصة مخاصمته ل ( أروى بنت أليس ) في خلافة مروان ، فاشتكت \* النيس

وهو له ظلمة ، وقد ذكر هذه القصة بتمامها غير واحد ، وأشار لها البخاري في صحيحه - قدما عليها

سعيد بالعمى وأن يجعل بنتها قبرها فحيت وسقطت في بئر بيتها فصار مثلاً يضرب ( أخصاً من أروى ) .

وقد أخرج القصة بتمامها الإمام أحمد .

= وبهذا الحديث يستدل لفقهاء أن الغضب يقع في العقار ( الثابت ) ، وذهب الحنفية وهو قول

أبي يوسف أن العقار لا يقع فيه الغضب ولا تتحقق فيه هدمه ، وهذا قول يعيد .

وقد الجمهور عليه عامة السلف ويعضده الحديث .

( من اقتطع شبراً ... ) هذا من باب التمثيل والإفلاو اقتطع دون شبر كان ظالماً

\* مثل حديث عثمان ( من لبى لله مسيراً ولو كفى من قطاه ... ) هذا من باب التمثيل والمجاز ولو كان

حقيقاً . وفيه بيان الظلم وسؤمه على فاعله .





٩٢٥:

عن النبي أن النبي صلى الله عليه وسلم كان عند بعض نسائه .. ( طعام بطعام ، وانا يناد .. )  
هكذا الخبر رواه في من حديث .. المحرر عن محمد بن الحسن بن عمار .. لهذه القصة .

= روى ابن حزم في المحلى .. وذكر أن ( زينب بنت جحش ) هي التي أرسلت بالطعام . وروى ابن  
من حديث جسيمة بنت دجاجة عن عائشة ، ( حاريت بها طعاماً مثل صفيحة !! لم تذكرت  
القصة .. ) وروى ابن من حديث محمد بن ثابت عن أبي الخليل عن أمه سلمة فذكرت أنها هي التي بعثت  
بالطعام ، وروى ابن أبي شيبة عن عائشة أنها ( حفصة بنت عمر ) ، ( القول بأن القصة متحدة  
فيه نظر ، ( القول بهذا لا يقول به العلماء من جهة النقل وإنما يعللون ، لم أنهم من جهة ذكر قرآن  
التعليل لم يروى ، ( أن من سبق الخبر لأجله لعل به الخبر ، وأن عائشة لا يعلل به الخبر )  
ومعلوم أن سياق الخبر هنا أن النبي قد رد قصعة جديدة ، وهذه أحكام شرعية  
أما الكاسر ، فكسور فلا يلتفت إليه العلماء ، ولذا جاز في بعض الدوانات ( صفيحة ) ، وبعضها  
( اناد ) ، وبعضها ( حفصة ) ، وهذه الدانات الفرعية لا يلتفت إليها العلماء ( لضعفها ) جداً .

\*  
وذكر  
للخبر  
لأنه ليس به

### ١٢ الدانات عند العلماء على فروع

١) د ٢٧٢ أصله ( ما سبق الخبر لأجله ) « الحق القاطعة »  
٢) د ٢٧٢ فرعيت ( ليست حجة عند الجمهور ) فمن على هذا غير واحد منهم ليسا جاري في كتابيه  
المواضع والاعتناء .  
( \* ) : وهذا العمل به ارضاً في ابواب لعل فان العلماء لا يعللون بخبر الاضطراب في الفاظ لم  
تكن سياق الخبر لأجلها وإنما يدرون الخبر إذا كان الاضطراب من جهة الحكم ( ذكرى سبق الخبر  
أجله .

= عند نسبة ذكر الخبر في ابواب لغصب أن لناد قد غصب وأثلف .  
= فيه ما استدل به العلماء من وجوب المادة الجمل في حال ابتداء لعل الجمهور .  
وإذا وجدت لعل الجمهور وجب ادخالها بعينها تماماً . ( إذا كانت ليس ببارقة )  
[ « الحرفان قصاص » ] أي مثلاً جمل من جهة الخلفاء ، وكذلك من جهة العوض .  
( وأن لما قبلهم فماتوا جمل ) ( أصله ) الخلفاء ( أصله ) الخلفاء .





(طوقه الله اياه من سبع ارضين)، اختلفوا في المراد من التطويق،  
 هل المراد أنه أحاطها يوم القيامة (أي سبع ارضين) أو أن هذا إشرافاً على كل سبع من سبع  
 ارضين، وغيرها، ولا دليل على التقدير، والمراد أن العقوبتين مضاعفة.  
 (ج) قوله: به استدل من، أي أن الارضين سبع كالسماوات، وليشهد له (.. ومن الارضين مثلهن)  
 فمن على أن الارضين سبع ابن عباس كما عند (البيهقي في السماء والارضات) وهو خير منك وإن صح  
 اسناده، وله أقوال (الذهبي في كتابه) (يعلم) لما ورد هذا الآية (وهذا الخبر يجر كآتيه)

وهذا لا أثر قد أحدث فتنه عظيمة في بلاد الهند وقالوا أن هناك أنبياء غير النبي محمد صلى  
 الله عليه وسلم وقد جهنت مصنفات عديدة في ذلك عليهم (راد ومردود عليهما) وعازالت هذه  
 الفرق مرسوكة إلى يومنا هذا. وقد أنكر البيهقي حين هذا الخبر مع صحة اسناده وكذا السيوطي  
 في الكون المنثور، وقد جاء من حديث شريك عن علي بن أبي الحسن عن ابن عباس، وجاء من حديث  
 عبد بن مسعود عن أبي الصنبر عن ابن عباس نحوه. واسناده صحيح، ولكن منك.

خطأ  
 ابن السكيت

وقد جاءت أخبار ذلك على أن الارضين سبع ومنها /  
 البوز: [ما السماوات لسبع .. الارضين لسبع .. الآية حلقه طفاة في صلاة]  
 وعند أحمد (الشم رب السماوات لسبع وما اظللن ورب الارضين لسبع وما اظللن ورب الاشجار لسبع  
 وما اظللن، اللهم اني اسأل خير ما في هذه الارض، وشر ما فيها، والمؤمنين من شر هذه  
 الارض، وشر ما فيها) وقد حسن اسناده ابن الجوزي (وما هو بحسن).  
 \* الجوزي الغيبية تحتاج إلى أدلة صحيحة ومصدق، لم يأت هذه المسائل هو  
 من الفضول بل من تشوذه المسائل.

= قوله لا تخبر من الظلم وظلمه وعاقبته لوضحة.  
 فيه اسنادة إلى المادة المحققة إلى أصحابها (مثل اتفاق العلماء) على خلاف إذا كان للعين زوائد  
 ونتائج مسيئة.

خالف المسيح لشفعة فيه واجبة بلا خلاف إلا ما يروى عن بعض من  
لمد عن السنة وذكروا (الأصم) فإنه كان بعد لشفعة وإن الإنسان له أن يبيع  
حصة وليس لأحد حق في حصة.

و حقيقة لشفعة /

أن الإنسان إذا أراد أن يبيع حقه لمسح لا يجوز له أن يبيع حقه إلا بآذن  
شريكه ، وهذا الاتفاق .  
→ وإن كان شريكه لا يملك لما لا يشترى به حصة شريكه سقط حقه  
في لشفعة .

→ وإن باع الشريك حصته دون الحصة شريكه وصح لإحدى الألفاق .  
\* ويخرج من هذا أحوال /

أ) إذا مضى على البيع زمن فبطلت الأيدي (فلا إمادة فيها)

ب) إذا مضى عليه زمن (وعلم لشريكه) ولم يتكلم (فهو على هذا لشريكه)

ج) إذا أذن له لم تدفع سقط حقه بالآذن .

\* أما إذا قصمت الحدود وبنيت ولم يضر ملكاً مشاعاً فلا شفعة

أما الإنسان لم يفتل بلينة هل تثبت لشفعة ، فلا يبيع جاز حتى يعرض  
على جاره أو لا . فله ثلاثة أقوال /

أ) المحصر أي أنه لا شفعة في هذا (لأنه مما عرفت فيه الحدود) المالكية ، الشفعة ، الكفيل

ب) الإفضاء وروايت عن أحمد أن لشفعة كائنه في كل شيء سواء كان مشاعاً أو غير مشاعاً

ج) إذا فصلت الأملان مع استراحتهم في طريق أو حصة أو أن البان واحد أو الكفيل

واحدة أنه تثبت لشفعة وهذا هو اختيار شيخ الإسلام وهو رواية عن أحمد وابن القيم (المعتمد)

قال لم (وهو الصحيح) . وذلك لوجود حق مشاع بينهم . أما في حال انفصال أي حقه

مشترى فلا شفعة .

ثبوت لشفعة هو محل السلف وجماعات كثيرة من العلماء .

قال إمامان لا يفتل أي عبدة في القريب (لا شفعة في كل ضار أو قتل رب) .

و إن شاء الله روى عن أحمد إثبات لشفعة للمار .



وقوله أيضاً لو خصي لشوه حادة من عواد البناء، وجعلها أساساً لبيته  
عربي عليها... فحصل لقان بعد البناء، والاتلاف للمادة قطعة جديدة  
لا لقان بهذا وقتل هذا لا تأتي لثبوت البنية... (أما حذره يرد على من قال  
بقول الثالثة، (السنعية) أفيتك /

إن البنية حادة بتقسيم الحاسب، وإن العقوبات لقدرها (لا أن تكون العقوبات  
أضغاناً مضاعفة إلا) وإن كان بعض العقوبات بغيره التناقض التام، ولكن هذا  
القول يغير حذراً

وهذا الخبر أحد مجموعته لبعضهم (ليس له شيء) وقال آخرون (هذا خاص  
لغير المتقول) وهذا أن المذبح له صاحبه، وأن للعاصب بشفقة، وهذا يمكن أن يقال به  
في حال ثبوت البنية، والاصحاب أنه ليس له الشفقة ولا غيرها..

فالتكدير في مسألة الزائد من الخصم في قوله «أن يقال /  
في حال الزيادة ليس له شيء» «كان يذبح في الأرض تارة ليس للعاصب فيها حق»  
في حال (تلف الزيادة) وفيه في يد العاصب بسبب جائحة «أرجو مسألة الجائحات»  
أما أن كان تلف ليس يمكن الاحتراز منه كان يكون بسبب الجحاشية، فهو  
غريب عليه (فهم) اعتبار أن هذا يمكن الاحتراز منه.

عن جابر أقص رسول الله صلى الله عليه وسلم، استشفع في آل عالم (لنفسه) في  
الشفقة هذه، حق بالملك فهدى «لما خلاق الأصل أن أموات الناس من جهة  
الأمين طيب نفس».

والشفقة على خلق الأصل من وجهين /

(أ) أن هذا الملك على الإنسان لتصدق به كيف ما شاء

(ب) أن حال الإنسان له أن يمنع من الاتضاع منه مع يقاد احد

هذا الحديث صادر من حديث الزهري عن ابن مسعود عن أبي هريرة  
وصحبه وحكم.

والشفقة من الشفخ وهو الذبح.

(آل عالم لنفسه) أراد به الملك الشفخ (دون التمييز)

تعالى انما ان شئيه بما فيه ان لا يصرى قال لا فلا يستحقون على الجن (وكان ولا قد ام

شرح المحرر لابن عبد الهادي رحمه الله تعالى

للهامة الطريفي وغيره من العلماء

( ١١ )

وقال ابن العربي ان تسمية الجساجه بالاسماء الله تسميه كشرقي وتسميه الجساجه بالاسماء  
اصلا تسميه لقرني .

١٩٤٩ / انه سابق بين الجن وفضل لفتح في لغارة رواه احمد والبوداورد باسناد صحيح .

فيه من سيق النساء « التفتح لتسوية القوي وقرن هذا فبلغت نحن اوسا سنين »  
فان كان عليه الصلاة والسلام فرق بين القوي (الصغيفه من الجنس الواحد) فالتفريق  
بين القوي والصغيفه من جهة الجنس من بان اولي « الجدير مع الجن » مما يدل على صحة هذا الشرط .  
\* فلا بد من استواء في القوة والامكانه .

\* وقد جاء النص من تصويت الجن في حال لياق وان كان ضعيفا

١٩٤٢ / عن اي هديك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ( لا سبق الا في خفا او خافه او نفل )

عند احمد فان من حديث اي ذئب عن ذئب عن اي هديك .

( لا سبق ) العوض هو المراد بالسبق . وان كان الباد هو فضل الجساجه

اي لا يجوز العوض بين المتسابقين الا في خفا ( اي الابل وكما يلق بها ملى حكيمها كالضيلة )  
( او خافه ) ما يطر من اثر الخافه المراد به الفرس والحق به الجدير  
( او نفل ) الدماية ويدخل فيه البنادق والكرشاشات .

\*\*\* حصل لقاس على هذه غيرها اولا \*\*\*

\*\*\* ظاهرا من هذه الخائبة انه لا يجوز لسبق الا في هذه الاشياء ولا يقاس عليها غيرها  
( المراد بهذا انه لا عوض ، ولا يقاس عدم جواز لسبق )  
وتفصيل ذلك ان العلماء قالوا ان العوض لا يخلوا من احوال

( ا ) اذا كان العوض من لسان الامم بين المتسابقين  
وقد اصبحت باتفاق على هذه الاشياء . ( ا )

( ب ) اذا كان العوض من شخص آخر خارج عن المتسابقين وليس لولي للامر  
فالمجوز على الجواز والملك على المنع ( ب )

( ج ) ان يكون العوض من المتسابقين وهذا محل خلاف وفيه لا احوال

\*\*\* المحذور اي عدم الجواز \*\*\* قالوا انه شبيه بالقتل « غنم اذ غنم »  
وليس بشئ مما دل عليه الحديث . وليس بشئ مما دل عليه الحديث ( اذا دخل ثالث ولم يدفع لخصمه )  
فانه يجوز لخصمه ان يدفع شيئا ان سبقه اذا فاز

\*\*\* الجواز اذا كان لسبق نافعا ( فيما يقع ) بعض الخائبة وفتح الا \*\*\* وان لم يسم سواء كانت المسابقة  
ذهنية او حسية

مع المنع علق ولو لم يكن وقد قد علق



سماوات الشيخ عبد الحافظ توفى في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٠ هـ وهو تلميذ و تولى كتابات المحقق ابن القيس



وخرج هذا عن الجسائل أن ينبغي صلب الله عليه وسلم كان يعترض على هذا النوع من الجسائفة بنفسه  
وهذا من حديث عليه الصلاة والسلام. وفيه: تسفقت عليه (السلام) بالجهالة ضيقه  
أن يسبق عليها، وفيه من الجسائل ما يذلل له العلماء من شروط الجسائفة ما يذلل له العلماء  
مع أنه لابد من كبر الخبايا، ومعرفة الاستعداد. **العلماء يسترون للجسائفة - فيما دل عليه**  
**الدين - نشر وطأ**

(أ) معرفة الاستعداد، الانتقاد (أكبرهما)  
(ب) أن يكون (السبق) أي العوض، (معلوماً) إذا كان تحت مال. (أما لقول: إن يسبق فلان  
جائزاً «دون كبر») وخرج هذا من الخطوط ما هو ظاهر من جلي لتساقق والخلاف  
م أن يكون لهم كون متساوياً من جهة قوله «فإذا كانت خيراً كان الجميع من الجليل». فلا يسبق  
بين الجليل والابل وهذا عند جمهور العلماء، وذهب بعض المالكية إلى الجواز للعموم (الاسبق  
الأخ لا أول من أو سائر). وذهب بعض المالكية إلى أنه لو تساوت في القدر (المير) وإن اختلفت في  
أجاسها جاز. «ومعلوم أن الجليل أسبق من الأبل»

ج أن يكون جميع الجسائفة متساوين من جهة عليه الظن بالفضل «يخرج من هذا أن يعلم  
لحقاً «أن بعض الجسائفة» لن يتصدر» لأن لمناخسة من الجسائفة.  
د أن يكون الجسائفة من ابتداء واحد وانتقاد واحد (فيه ظن عدم معرفة التساوي) فقد يكون  
الأرض مستوية للتقدم بخلاف الذاهب أو العكس) كذا من الريح.

xx حال بعض قصائد الخليلي، (الستاء عليه أن علامة الفوز تجاوز عنك لفرس لفظ النجاة  
إذا كانت الخناق لجلل متساوية، إلا فالعبرة بالآلاف) [ومنهم من قال أن العلامة الأدن  
والستائن بعضهم يثبت «العتب أنا، الساعات كلها بين كفرنس، هناك غلب احدهم صاحبه بأذنه»]، (والمير  
فيه صنف بل لا يفتح به)

xx وليدل في هذا معكم الجليل (كما في الحديث، البغال) وإن لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم  
في ذلك شيء «فادع له رطب من عاه أنه أمر أن يجعل قطاً لم يكيد لئلا تلم برسول الدابة» واستاده  
صنف.

وصيه، جوار تسميته الجساجد بأصلها أو بغيرها، وهذا قد جم الجاري، (هل يقال مسج  
لبي صلا ٤) وقد صار في هذا المعنى ما رواه ابن حبان (حاربه ن الله ضل في مسير بني الجساجد)  
وأيضا (ر ح مسج محددين عرف)

أما المسابقات الذميمة وما يلقب بها (الشطرنج) وهي لعبة لا يثبت في تحصيلها خير  
والأخبار التي فيها منكر ، روى البيهقي من حديث عائشة أنه من قوم يلعبون بالشطرنج  
فقال : أما هذه التماثيل التي انتم لها تكفون قال الامام أحمد : (هذا أصبح نكث في الدين)  
يعني انه لا يثبت في جرفه شيء ، وفيها أفعال /

= ذهب بعضهم لعلماء ، وأكثره لعالميه هذا هو ابن الجوزي ان يلعب

= ذهب بعضا فقهاء ليس بمعية ان الجواز وهذا هو الذي يظهر ( ٥ ) .

( يذكر احد الخيرة انها رايته ذميمة بين اثنين على طاولة فيها ٦٤ مربع ، وفيها  
قطع تمثل دولتين فيها ملكين ووزيرين وحيالة وقلاع وجنود يتسابقون في القتل من أعضاء هذه  
الدولة حتى يأتي على الملك وقع هذا رايته ذميمة )

يعول شيخ الاسلام ، الشطرنج مبنية على العقل والنرد عبيته على إقتدار (الخط) وهذا  
يقول بكريم النرد وفيه النرد الذي عندهم ، ( من لعب بالنردشير فكأنما لطخ بدهن على خنزير أو دعه )  
والنرد شبيه بالقتار ، لأن في النرد فيها بالخط فتصنعها صريح ، فليس قياس من كان لمساواة  
التي لا تلعب فيها وإنما الموز فيها مردود إلى الخطوط ( كاللعبة التي لا تدرك ما فيها ) .

\* « قياس الشطرنج على النردشير قياس مع الفارق لتباين القدر ، ومع كان لا يثبت فيها خير  
مع وجودها في صدره صلى الله عليه وسلم ( ومعلوم ان أول من أحدث الشطرنج هو النردشير بن ياقان )  
دل على عدم تحريمها ، وإكلامه في هذا إنما هو على سبيل الإحصاء ، وإلا فإن الأمور بعارضة لها  
كإصابتها الوقت واللسان ، واللعبة تقضي بها إلى القهر أيضا . ( وهذا وإن لا يتعلق بحسن اللعب )  
\* ويجوز لسباق بالطيور « في فن الرسائل » لقصور المنفعة . ( السبق شريع ملاعبة عن لقوة  
والإمالة على الجهاد ) هذا قال به بعض ~~المعتمد~~ المالكية فصلا عن السبق .

خذ اي هدية ( من ادخل فرسا بين فرسين ، هو لا يأمن ان يسبق فلا بأس به ) وعنه  
ادخل فرسا بين فرسين عرقا احنا ليسبقا فهو محرم - لا أحد - ابوداود - ابن ماجه -

لهذا الخبر رواه سفيان بن حسين عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن اي هدية  
منه لا يلزم موضوعا وإنما هو قول سعيد بن المسيب كما رواه ثقات اصحاب الزهد في كتم  
ومالك وغيرهما .

ولا بد ان ليس بالي المسابقات في القدرة والسبق لا يشترط



\* ربح عند الحمد، (السفاحي) والحققت أن يكون الباذل للعرض (أحد المتسابقين) - (الإحصاء)  
على شرط وجود الجحلل - أو اجنبياً أمكاً أو غيره (وغيره) (أ) رابطة من مائة

عند ما ينزل ٢ به أن يكون الباذل للعرض ثالث ليس من المتسابقين. (الحام أو غيره)  
ولا يشارك ولا يشارك لا تحصل على الجحلل

\* هل الجحلل ينضم إلى الحرمة /

أولاً /

الناظر في الفروقه لا يد في ذلك خبراً ليعول عليه لا في الجفوع ولا في الجفوع بل روي خلاف ذلك  
كما روي لسيقان من عيشة عن ~~عبد الله بن دينار~~ عن ~~عبد الله بن دينار~~ أن رجلاً قال لجنبه من زب (أما كان تسون الله  
بدون في الدخيل بأيسر؟ فقال: هم انفس وانزه من ذلك) - و حاجب عن رسول الله صلى الله عليه  
عليه وسلم أنه ساق بين الجحلل ويجعل محلاً خيالاً -

وعليه يفتان / أن المحلل الذي يذره لعمارة المزوج من إيمان بين المتسابقين ليعرض أن  
ذلك ٢ ريل عليه

(ب) أن يكون ليعرض من أحدهما /

فصل ١ على جواره حصص العمار خلافا لبعض المالكية

\* (الحمل) و يسترطون في العرض (السبق) (شروطاً)

(أ) أن يكون محلاً لا محصواً

(ب) أن يكون متساويين في الاستحقاق

فلا يقال: إن ما زلله فله حصة، وإن غار لم يزل فله حصة (لأن هذا حكم، وفيه دفع للمراد من المتفلسف

\* (ج) قوله عليه السلام (السبق الإخ) (فيل أو حفا أو صاغر) هل يفتان عليها غيرها؟

نعم / أولاً، اتفق العلماء على جواز لمساواة فيما فيه نفع، وقد كفي الاتفاق على جواز

المساواة بالقيمة والحجر والبنال ونحوها

\* (د) اختلفوا في (العرض) عليها /

- ظاهره من جهة الحمد هو قول جماعة من الفقهاء من أن نفعه المنع وعدم الجواز

- وذلك من الحنفية وهو قول جماعة من المالكية والمالكية لأن الجحر ذات صاغر، وفيه ذات خفاف

وكذلك في المسابقة على الأقدام. قال لذهري كانا لسايقون بالمثل والدكان ولا يصح

وهذا هو اختيار شيخ الإسلام فآخذ بالقياس في كل ما يتفق لسواد كانت من المسابقات

المسديك والذهبية فخير فيه سباق لسبق وسباق الدراجات لشيء بالأقدام

وأما المسابقة لمحمد بن جاليل بن علي عليها كالمصارعة بين ليهانم التكريت بينها

وقد جاء من المتأخرين أن النبي صلى الله عليه وسلم يصر من التكريت بين ليهانم وفيه

مخفف، وقد ذكر بعض العلماء أن هذا الأمر حديث من لسنه ولا يعل كباره

أب من لعمارة وفلأ عن أحد العرضا عليه



في مبدءه ان يعرف ، واذا احيا الانسان ارضا لم احيائها وتركها ، فعلى ثبوت  
الملكية بالاحياء الاول ، انه اذا جاد غيره واحياها مرة اخرى فحق له في

على خلاف / مما هو لعلماء انه اذا تركها حتى ماتت ان الملكية تنتزع منه  
وهو يلوطن ان الله ملكها بالاحياء الاول ، وهو قول الامام مالك  
وقول الجمهور اصدى ، وهذا الظاهر عند تضايع حديثي لخطاب بن مسلمين فقد روى سعيد بن المسيب  
عن حديث ربيعة عن الحارث بن بزل ان النبي صلى الله عليه وسلم اعطى دلازا ارضا فلما كان في خلافة  
عمر قال له ، ( ما عطلت اياها رسول الله صلى الله عليه وسلم لتجسيها ) فاحذرها منه واعطها  
الناس . وعند ابي حنيفة القاسم بن سلام ان عمر قال ، ( خذ منها ما تحب )  
ومن ذلك يعلم ان العلماء متفقين ان اقطاع ولي الامر من جهة لا يصلح بشرط القدرة  
على الاحياء ، اما ما عدا ذلك فليس بمشروع اتفاقا .  
في الاحياء الذي جاد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والواحد /

جاء عنه ان اعمار حبيته يكون بأمرين /

أ) ان يضع عليها حائطاً « هذا الحائط يعرف عرفاً الله يدل على ملكته وملك »  
جاء عند ابي داود من حديث احمد بن محمد ( عن احاط ارضاً عيتة فهو له ) وفيه  
خلف وقد جاء من وجه آخر من جابر .

ب) ان يحرث فيها بئراً ، فاذا حفر فيها بئراً فله حريمها  
او حريم لأرض الله فيها بئر على اربعة فاعا بقدر ما قدره الشارع )

والسبب على نوعين ، ( أ ) بئر عائشة « فله حق الملكية فيما حولها  
وبئر عائشة على الانسان مما حولها ( ٤٠ ) ذراعاً من كل جهة ، جاء هذا كما عند  
ابن ماجة وغيره من حديث ابن مفضل وغيره ، ( من حفر بئراً عائشة فله لها اربعون ذراعاً )  
وهو ضعيف ارضاً .

ب) بئر الذرع وهو على نوعين ( أ ) بئر جديدة ( له ٤٠ ذراعاً )  
وجاء هذا عند ابي داود من حديث ابي هريرة ( حريم البئر العادية خمسة وعشرون ذراعاً  
وحريم البئر الجديدة خمسة وعشرون ذراعاً ) .

و اما كان التفسير ان العادية كانت محصورة وهو وجه اخر في بلادها .  
أتم ان السبب الجديد من لفظ ان يعرف العية انه يحيط لبلاد فيها أو لا اما العادية  
فمعهلة لسابق خرفها فالأمة فيها السبب

وحديث ابي هريرة جاء عن رسول الله بن مسعود وبهذا اخذ الجمهور لعلماء



## بأن أحياء لموات

أورد رحمه الله هذا البيان في كتاب العقب ، ذلت الآية نوع قليل وتقع فيه لمقصود ، والترغ  
وصف أمير المؤمنين في ذلك ..

(الموات) : أي الأرض الميتة ، والأرض على نوعين :

أ) حية : الأرض المزروعة المنتفعة بها [ والمراد بها على خلاف .. يأتي ] فاذن الله

ب) ميتة : كالجب والبيان وما انقطع لمواصلة الحياة فيها « وآية لهم الأرض الميتة أحييناها »  
فالميتة التي لا تزرع فيها ولا تعيش

أحياء لموات من أسباب القليل ، وعلوهم أن أسباب القليل أنواع متعددة منها (السراة  
والهبة ، إلزات ، الصدقة ، أحياء لموات ، وغيرها ..

١٩٤٥ / عن عروة عن عائشة عن أبي هريرة رضي الله عنه وسلم قال :

(من أعمار أرضاً ليست لأحد فهو آفة لها) قال عروة : آفة أي به خسران خلافت

وهذا الخبر عند فتح قال ثنا محمد بن بكر عن أبيه عن أبي هريرة عن محمد بن عبد الرحمن عن عروة

وحداد عن أبي هريرة عن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنه قال قيل : (لئن لعرق

طالم حقا) فجعله حديث عائشة هذا ..

وقد جاء بعد هذا خبر من وجوه عدة ، وهو ما يتك عنه في الصحيح وغيره

وحداد عن أبي هريرة وعن عثمان بن عفان عن عروة عن أبي هريرة عن محمد بن عبد الرحمن عن عروة

وهذا الخبر (معدني الخبر) جاء عن طريق عدة عن أبي هريرة رضي الله عنه وسلم

(من أعمار أرضاً) ، أي أعمارها ، وأحيائها (وهو آفة لها) ، أي أنها كانت ميتة قبل ذلك

× وأحياء الأرض الميتة ولما رآها مردة أي لعرق كما قاله جماعة من العلماء ولأن عليه أعمار

في رواية وهو ظاهر من لسلف

× وأحياء معتبر في الجمل عند جمهور لسلف خلاف لابي حنيفة فإنه قال

لعمري الميتة زمان به بعض نفعها ، الذي المتأخرين والذي عليه الأدلة

وأطابق لسلف من الصحابة ، والتابعين أن الأحياء معتبر

الاعطاع ليعتقد عند الحسن

الاعطاع، أن بعض الولي شخصاً أرضاً يجيبها  
و لا يتفق لها كاعتقاده لتزيبه، وكاعتقاده لئلا  
شرح المحرر لابن عبد الهادي رحمه الله تعالى: أن ما ذكره  
للعلامة الطريفي وغيره من العلماء  
أرضاً للزواجر، والجيران وغيرهم

( ٧ )

قال إمام مالك : ما كان من مراعى المسلمين وعرف أن أحداً من المسلمين  
يعتاده ، فهو أولس به ممن جاز لغيره ( وأن لم يكن منك )  
و هذه الملكية ليست ملكية ~~طريقهم~~ دوايم وإنما ملكية أخصاصه فوقه فقط

[ كأن يكون هذا الشخص معروف بالوسيلة في هذا المكان واعتاد ذلك فهو أحق به ممن  
جاء بعده « من مصادفة » ]

\* بعض العلماء ينزل هذه المسائل على بعض المذاهب الواردة عن النبي صلى الله عليه وسلم  
كقولهم ( ما من منافع من سبق ) خالصاً أو شيئاً من غيرها فلهذا أنه ليس له عليه ( الصلاة ) السلام  
أن يقطع أحداً لأشتران حق المسلمين فيها .

٩٤٦ عن إمام مالك بن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ( لا حصص إلا لله ، ورسوله ) في  
هذا الخبر جاز تمامه عند أحد إمامي السنة وغيرهما أنه عليه السلام حصص ليقطع لغير المسلمين  
( وأراد أن يقطع خاصاً للمسلمين لا يشترك فيه غيرهم ) و هذا من جهة الحكم من حقوق  
الأمير إذا كان يقطع متعدياً ، ولا يكون يقطع خاصاً بغيره .

\* اتفق العلماء من أصحابنا وإماميهم وأئمتهم أنه لا يجوز لولي أمر المسلمين  
أن يقطع حصصاً خاصة ، ~~و لا يقطع~~

قال إمام مالك بن أنس ( هذا حصص على معينين ، أحدها أي الله لا حصص بعد  
رسول الله تعالى إلا ما جعله رسول الله ، الثاني ، أن يكون هذا حق أمير المؤمنين  
على وجه نفع المسلمين كما فعل رسول الله ) « راجع »

= لا يجوز لولي الأمر اجتماعاً أن يقطع لنفسه عمر أو لأحد بعينه من غير انتفاع  
و إحياء عوات

هو حق البعض على صديق ( الزوان لك على عمر ) الله يجوز للملك أن يجمع  
و هذه لا تقدر كونها ملكية فإن خالفه اعتبر هذا عند العرب كالحاصل  
أن الملك يجمعون لهم عمرًا اختصاماً .

( والله ورسوله ) أي أنه عام للمسلمين ليس لأحد أن يخصص لنفسه أو لعينه



بالتفريق بين البين (العادية) والكبرى ، وكذلك بين البرلمانية ولائيت عن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فتدعى كبرى هذه الآثار التي على الإنسان فيها طبع  
ولا عن احد من الحكماء .

والنما اذا اراد الحاكم الحقيقي ان ليستأمن ببعض الاخبار لضعفه فلا حرج  
في ذلك وان اجتهد في بعض الزيادة ، والتقصان فالأمر فيه تسعة وذلك لوجوه /  
١ : ان الأدلة قد دلت على ان آثار هذه الأرض من جهة الأصل ~~وتحيط~~ وتباينت  
من جهة بيان القدر  
٢ : ان تباين تقدير بين الآثار العادية والكبرى ، ويدل على ان الأمر حسب  
مصلحة الناس والمنفعة المتعددة .

(انتموا فيها) أي من غيره لما نازح فيها

\* العلماء يسمون (الارفاق) في (المواقف) التي ينتفع بها الناس الى أقسام /  
١ : ما كان في البوادي والقرى مما ينتفع به المسافرون والمخيمون (هم أولى به من غيرهم من  
أراد بها ملكاً ولو عُمدت فيه الدور طام الله على طريق ابن السبيل)  
قالوا ، ويدعى أهل كل موضع دون تعيين بل هو لمناسبتهم دون تعيين  
٢ : روى كثر من علم الله بن عمر بن الخطاب عن جده قال كتب مع محمد بن عبد الله عن  
حينما ذهب الى مكة معتمراً سنة ١١٠ قال ~~فلما~~ فلما من أهل الجاه في الطريق  
بين مكة والبصرة طلبوا أن يبنوا لهم دوراً لهذه الجاه ، فاجابهم على ان يكون الأولي  
لها ابن السبيل «يعني لعامة هذه الطوائف» ~~فصل~~  
٣ : ما كان من مراكب الجاهي كالدور الخاصة بالناس عديداً ، كان على لشؤون دار الجاه  
كالأهل أو مكان مزدوجاً وليس هو من جهة الاختصاص خاص به من جهة المصلحة  
٤ : ما أصل ان ينتفع بهذا الجاه طاماً أن يملك للدور لا يتغير ، وإلا فطاماً اتفاقاً  
٥ : ما كان على الطوائف من أماكن الجلوس والجموع

هذا من جهة الأصل حق للعامة كلهم ، والاولى بها من سبق اليها  
وليس لولي الأمر أن يمنع ذلك ، وهذا اتفاقاً

كسبح اختلاف في القدر الذي يجوز له ان يحضره من  
كان منع طام الحضور والجموع أو كما يخص الآن في بعض الاماكن  
(ان هذا خاص بالنسب) (او الشبان) والجموع



ظفر ، أما من جهة الجسم  
 من احوال العلماء

وجوه  
 يكون المرافق الجسدي

من احيا ارجنا

٩٤٩ / حديث .. المحصورة بين الامري وعبد الله بن الزبير [استق بارزبير]  
 هذا عند الشحين من حديث عروة بن الزبير عن عبد الله بن الزبير عن الزبير  
 سمعه عروة عن عبد الله بن الزبير (وعروة لم يسمع من ابيه شيئا) قاله  
 عروة ابن كاله اوطان . وقد نقل ابن معين انه قال لعروة (هل سمعت من ابيك شيئا)  
 قال نعم سمعته (له كفه) وهذا يدل انه لم يسمع شيئا .  
 وقد جاز ان عروة جمع عثمان بن عفان مع عروة بن الزبير وعنه  
 الزبير فسمع عنه وعن دونه . والظاهر انه لا يمان انه لم يسمع عنه على وجه  
 الاطلاق ، ولذا قال ابن ابي عمير رحمه الله ~~في هذا الخبر~~ يجوز بأخراج هذا الخبر عن  
 الوجه عند عروة عن ابن الزبير .

وهذا الخبر فيه مسائل عديدة : (وهذا الخبر يتعلق بآيات كثيرة)  
 \* المحصورة التي وقعت فيها بين الزبير وعروة ، وظاهر الخبر ان ابن الزبير صلى الله عليه وسلم  
 حين للزبير حقا لما دني (حقا اعمالا) وقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بحقه لا دني  
 دقيا للمقصود ، ولكن لما حال له (ان كان المستحق المطاع صلى الله عليه وسلم حقه الاعمال  
 (الجزر) اصول الخل «اي لا يكتفى باقتدار السواقير فقط»  
 - فيه ان لولي المسلمين ان يضع بعض حقوق الناس لبعض اذا لم يكن في هذا سببا  
 من اصل حقه ، فان الماء ليس من سبب بل هو من الحق العام  
 وفيه : اصبه الانصباع والخضوع لامر الله جل وعلا ورسوله ~~صلى الله عليه وسلم~~  
 وفيه : ان الله جل وعلا جعل العالم مكان الامان والاسلام .  
 \* اما نسب النزول فمحتمل ان تكون هذه صليصة و لعل ان يكون عصبه اليهودي ~~والمناغرة~~  
 والذات يظهر نزولها في قضية الزبير .

[ان كان ابن عفان] فيه دليل على انه يجوز للقاضي ان يحكم بين الاثنين مع وجود  
 الشرايع مع احدهما بل مع قديس عدم وجود الرضا والمصروف و ظاهرهم  
 هذه القضية انها بعد استقرار الحكم في حديثه و بعد تعليم رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 للمناغرة القضاة .

عرف الشجر اذا غرسه  
 انه يملك ذلك بالاختيار  
 العوق الظلمة التي خرجها

وكان ليحقوقه



راجع عندنا عند أبي نعيم وكنز روى عن أبي بكر، الاستاذ إليه فيه  
 ان ليس (الولاء) أرضاً فتكون عامة للمسلمين لهذا جائز على الجميع  
 فقد حرموا الولاء أرضاً بالبركة وكذا غيره (في البخاري)  
 والار قطع جائز بقصد الانتفاع، والارتفاع الذي ورد به (الشيخ)  
 (الزنج) (١) حقه الكسب (٢) مخرج الكسب (٣) ان  
 وهذا عليه عمل الصالحين.

١٩٤٧ / عن سعيد بن زبير ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 في حقه فخر له وليس لغيره ظالم حقاً  
 هذا الخبر اختلف في رفعه، جله، واليه وان الله مدس  
 قد روى في من حديث ابوي عن هشام بن ابي عبد الله عن سعيد بن زبير  
 ورواه مالك في انك طاعة عن هشام بن ابي عبد الله رسالة  
 ورواه في من حديث محمد بن الحنفية عن محمد بن عبد الرحمن بن عمار عن عمار  
 ورواه في من حديث محمد بن الحنفية عن ابي عبد الله عن عمار عن عمار  
 \* وتابع ابوي بعض الرواة  
 ليس لغيره ظالم حقاً جاء حديثه على وجهين  
 (١) لغيره ظالم لا ظلم لغيره لغيره، وهذا هو الصحيح والاراد بذلك  
 الانسان وهو ظالم (فالارض ليست له) واراد بذلك بغيره  
 فليس له، فالارض للمسلمين الاول لها، (وليس له على الارض شيء)  
 يجب ان لا يخرج.  
 (٢) لغيره ظالم « ظالم مضاف اليه »

١٩٤٧ / أي هـ ربه (١)  
 وهذا قد تكلم فيه قريب  
 \* منع لئلا كان مشعراً في الجاهلية، لكن ليس لذات منع لئلا  
 الكمال.

٩٤٩ / حدثنا .. الخصومة بين الامري وعبد الله بن الزبير ، [استقنا زبير]

هَذَا اخذ الشَّحِيحُ مِنْ هَدْيِ عَمْرَةَ بْنِ اِزْبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ اِزْبِيهِ عَنِ اِزْبِيهِ  
حُضْمَعَةَ عَمْرَةَ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ وَلَيْسَ مِنْ اَبِيهِ (أَوْ عَمْرَةَ لَمْ يَكُنْ لَيْسَ مِنْ اَبِيهِ شَيْئًا) قَالَ  
عَمْرُو أَحَدِ كَالْأَوْطَانِ . وَقَدْ نَقَلَ ابْنُ مَعِينٍ أَنَّ هُوَ لِعَمْرَةَ (أَوْ لِعَمْرَةَ مِنْ اَبِيهِ شَيْئًا)  
فَأَنْ دَعَاهُ بِسَفَرَاتٍ عَلَى كَفِّهِ) وَهَذَا يَدُلُّ أَنَّ لَمْ يَكُنْ لَيْسَ شَيْئًا .  
وَقَدْ جَاءَ أَنَّ عَمْرَةَ جَاءَ بِعَمْرَةَ الْكَلْبِيِّ أَنَّ عَمْرَةَ جَاءَ بِعَمْرَةَ الْكَلْبِيِّ وَهِيَ  
الزَّبِيهِ حُضْمَعَةَ هَكَذَا وَمِنْ ذَلِكَ . وَالصَّوَابُ أَنَّ لَالِقَانَ أَنَّهُ لَيْسَ بِهَذَا عَلَى رَأْيِ  
الْأَوَّلَانِ ، وَلِذَا قَالَ ابْنُ أَبِي رَاحِمَةَ أَنَّ اللَّهَ يَرْفَعُ أَجْرَ الْخَيْرِ عَنْ أَحَدٍ  
الْوَحِيدِ عَلَى عَمْرَةَ عَنِ ابْنِ اِزْبِيهِ .

وهذا الخبر فيه مسائل عديدة : ( وهذا الخبر متعلق بأبيوان كشيء )  
 \* الخضرية التي وقعت فيها بين الزبير وباريه ، وظاهر الخبر أن ابنه صلى الله عليه وسلم  
 حين للزبير حقاً لما دعى رفقاً أملاً ، وقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بحقه إلا أنه  
 دفعاً للخضرية ، وكان لما حال له ( أن كان ابنه صلى الله عليه وسلم حقه إلا أن  
 ( الجذر ) : اصول الخلل « أي لا يكثر باعتدال السواقر فقط »  
 - فيه أن لولي المسلمين أن يضع بعض حقوق الناس لبعض إذا لم يكن في هذا سبباً  
 من أصل حقه ، فإن الماء ليس من سبب بل من الحق العام .  
 وفيه : أصحبه الأرضين والخضرية لأمير الله جل وعلا ، رسول الله صلى الله عليه وسلم .  
 وفيه : أن الله جل وعلا جعل السما كان الإيمان ولا إله .  
 \* أما نسب النزول فمحتمل أن تكون هذه صليته وحق أن يكون في قصته اليهودي ، لمناقشة  
 والذي يظهر نزولها في قضية الزبير .

7 ان كان ابن عمك [ فيه دليل على انه حييوز للعقضاء ان حكم بين الاثنين مع وجود  
الفترة مع احدهما بل مع قدسية عدم وجود الرضا و الخصومة و ظاهر  
هذه القضية انها بعد استقرار الحكم بالحديث و بعد تعليل رسول الله صلى الله عليه وسلم  
للعقبات القضاة .



وأنفق خبرنا عند ابن أبي شيبة وكذا روي عن أبي بكر، الإسناد الباء فيه نظير، أما من جهة الجرح  
 أن ليس (كولاً) أرضاً فتكون جماعة المسلمين لهذا جائز على الجميع صدقاتهم إيماناً  
 فقد حمى الوليك أرضاً بالبركة وكذا غيره (في البخاري).  
 والقطاع جائز بقدر ارتفاع، والارتفاع الذي ورد به (الشيخ) وجوه ١  
 (١) الزرع (٢) حفر البئر (٣) مراعى النعام (٤) أن يكون المرافق المسلمين  
 وهذا عليه عمل الصائغ.

١٩٤٧ وعن سعيد بن زبير أن رسول الله صلى الله عليه وسلم (من أحيى أرضاً

فبها غنمه، وليس لغيره ظالم حق)

هذا الخبر اختلف في رفعه، واصله واليه وانتهى مدلس

قد رواه في من حديث أبي بن كعب عن أبيه عن سعيد بن زيد

ورواه مالك في الموطأ عن فضالة عن أبيه عن سعيد بن زيد

ورواه في من حديث محمد بن السماقي عن محمد بن عبد الله بن محمد بن عيسى عن

عبد الله بن عبد الله بن عمرو عن أبيه عن سعيد بن زيد عن أبيه عن سعيد بن زيد

في من حديث أبي بن كعب عن أبيه عن سعيد بن زيد

ليس لغيره ظالم حق [جاء حديثه على وجهين]

١) لغيره ظالم لا ظالم لغيره (٢) لغيره ظالم لا ظالم لغيره (٣) لغيره ظالم لا ظالم لغيره

الإنسان وهو ظالم (٤) لغيره ظالم لا ظالم لغيره (٥) لغيره ظالم لا ظالم لغيره  
 فليس له، فالأرض للمسلمين الأولى لها، وليس له على أرضه شيء، والعروق الظالمية التي جازها  
 يجب أن تُنزع.

(٦) لغيره ظالم «ظالم مضان إليه»

١٩٤٧ أي صيرته (١)

وهذا قد تكلم فيه قريب

\* منع بناء كان مشعراً في المأهولة، لكن ليس لذات صنع بناء، ولكن ليحمون به  
 السبل.

## باب اللقطة والقطيعة

٩٥

من زيادة خالد الجعفي قال جاء رجل فسال بشرى عن الله عليه وسلم عن اللقطة فقال  
(اعرف بها صاحبها وكادها لم تعرفه لئلا تتركها) فان مضاهة الغنيمة الحرام

قال بعض العلماء من المالكية ان التقاط اللقطة على احوال /

= ان كان في تركها ضرر عليها وانهار لها وضيق صديق خائفها واني لان اتراى بلال ممنوع منه .

= وانما يلزمه ما اخذ بنية عدم المادتها او تعرفها

= وبكره اذا احدها باللسان وهو الذي فيها فيقصر في تعريفها او اخذها فاسبق ليس لمؤمن  
فيمكن من اخذها .

= وليست على ثلثي بينهم في درجاة هذه (كدرجوة) قال بعضهم هذا هو الاصل ومنهم من قال .

اذا لساها الى الضرر وبعده تركه ومنهم من قال اذا استوى اخذها وتركها .

واللقطة ١

قال بعضهم محترم في غير ضرر ولا عرف صاحبها .

وضيح بهذا الاموال المرفوعة هي ليست لقطه ولا يجوز اخذها ولا المادتها لصاحبها . كذا في

جميع عد اللقطة ما حده باللسان من مال عند عورته ولا يعرف صاحبها فانه جيد المادتها

ليست مال لمسلمين .

= كذا في ما وجد عن ائمة الجاهلية عن ائمة المان والرافضة وكثير من ائمة السنة من اللقطة والمال فيه الخمس ويتركه  
اللسان .

وكذا ما روي عن ائمة الجاهلية من لبيته كقول الجاهلية كنه من عندك باليمين في الربيع

السابعة فان طمع ان يجد صاحبها عرفها والا فخير له . وهذا يخرج منها باخر اية الخمس

او لا يجمع خلافه والاصل عدم الاخراج احوال ط . ومن ما سجد على الكافر فله وجه محقق

الا انه مدحوق .

والسبع جاء لجمع الاموال وهو يرض منه اللقطة ، لذا يتوجه القول بان وجهه مالا ذا قيمة

وغيره على قوله هلال مال بعد اخذه انه يجب عليه اخذه . فان يغلب على الظن ان يتنازلها

كأخر حزمي او تهافت دون ان ينفق بها اطلاقا .



فيه ١. أن لولس الأُمم أن يعذر بالجحيل لأن عقوله الدليل هو عين الكفر بإجماع المسلمين.

وذهب بعض العلماء كمن عقیل و هو رواية عن المد أنه صلي الله عليه وسلم في قوله تعزيراً  
وهذا صنف في ثبوتك عن المد فيه نظر بل هي خبر من حدود الله و هو الرد  
= وفيه حوار لاقطاع «اقتطاع الذبيح هذه الأرض»

١٩٥٠ / عن ابن عباس (لا هنر ولا هنر...)

عزاً - هي عن حديث الجعفي عن عروة عن ابن عباس وهو صنف من هذا الكتيب  
وطاعة حديث أي عبيد الكري عزاً وطاعة عن حديث كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف  
وطاعة عن حديث عائشة وطاعة عن حديث عباد وعبد والي همدان وكلها ضعيفة

وهذا الخبر الخبر الحزق عدة عتيق عليها ، وبيع الهنر عن إمامة إذا لغاض  
هنر إمامة مع هنر الخاصة

✕ تمر الحسية بحذر الجمع الصنر ومع النقاد الهنر جازعاً خلاف

هل هذا الاستئذان أو عن غير الاستئذان

~~~~~

✕ عقد بساطة جائز فإذا بدأن بساطة صار لازماً

وبالنسبة للتريق :

= عليه ان يعرف او صاغها (قبل التريق) وكذلك (بعد التريق وقبل الارتفاع)  
وذات الضبط لانه عليه الصلاة والسلام قال لؤوس بن كعب (المرفع عندها وعلفها صها ووكاها)  
لما وجب اوس (١٠٠) ديناراً لم حاد به بعد سنة فقال له (المرفع لخاصها ووكاها لم انتفع بها)  
\* ينبغي للانسان ان يشهد على ذلك (بعد ان يعرف لخاصها ووكاها) وما هذا  
عند احمد وراي داود عن حميد بن عيسى بن عمار (.. فليشهد ذوي العدل ..) وقيل ان لعل  
ان يجزى لغيره او بالملقط من كبتة (لانه قد يفتح بالسرقة) فينفي عن نفسه كشيءه وهذا  
من مصاديق لغة . (نحن انفس الشبهات فقد استبرأ اليك وعرضه)  
\* ان كان للتريق مؤونة ونفقة (وهذه النفقة عن لغيره لا عن ليت بلان) فخص لخاصها صاحب بلان  
اذا وجب مائة ع على ثلثة اقول

(١) = الحائله و الحقيقة اي انها من حال بالملقط وانه متبرع ومحبس في ذلك وانه ليس له مطالبة  
صاحب بلان ومن وجبه لغيره ان فيه فظنه انتقام هو به وفيه حظ لنفسه فله  
ج انه يجب على صاحب بلان اعادة ملك للغير

(٢) وذهب جماعة من فقهاء الشافعية وهذه فاهة كلامه ليس قبيح  
ان هذا لا يخلو من ذلك

١٢ اذا اخذها واراد حفظها لصاحبها وصونها فهذا من صاحب بلان  
١٣ اذا لم تكن على الوجه السابق فقد من عاتق [موجب يجب تأكد]

والأظهر ان يقال :

ان هذا لا يخلو هذه للفقهاء لا يخلو من احوال

(١) انه لا يستطيع ان ينتفع بهذه للفقهاء من كون للدواب والطعام من صلب واخوه  
فهذه (خراجا ربحاً) ومن ذلك التريق فهو واجب عليه شرعاً لحيازته لها

(٢) ان كان لا ينتفع منها لغيره (كالنابذ التي لا ينتفع بها الا بالافها)  
فهذه من ماله صاحب بلان ان وجبه والا فهو للغير

[اذا غلب على الظن ان ليس له صاحب فقد تقسمه واذا اختلف بين ما يستوي هو  
له صاحب او لا لا يتركها الفقهاء في هذه الاحوال]



(إعفاء) هو إيراد الذي يكون للفقعة جلدًا كان، فهو

(الوكاد) عاترط به لأولى، والمراد، أنه يشترط للإنسان أن يعرف أو صنف للفقعة  
وأحوالها لم يعرفها، ويكون يعرف حادقًا للواقع لا يصح لمحال. فيعرف وصفها وحدها  
أن كانت مما يجد كما جاد عن وجه آخر من أحاديث أبي نعيم بسند من كهل في الإجماع وغيره  
الله صلى الله عليه وسلم أمر بحرقه (العدو) وهذا يكف في الجعودات كالمناكير، ليقهر وأحوال -  
(سنة) هذا أمر متفق عليه قتل عدم عرقته الخلاق (في التبريق) سنة في الأموال لا

الشيخ لم يرد وابن الجوزي وابن عبد البر أما تعرف بهيمة لإجماع ضيق خلاف سيأتي بإذن الله  
ولا ينفع للفقعة قبل سنة إلا لا تقبل مؤمناتها.

وليتبين أن يكون التبريق في مكان بارز وقد ثبت عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه أمر  
بتبريق الفقعة عند أبواب المساجد.

وإذا عرفت أن السيرة من حيث هي أي صفة أنه أخذ لقلته وبعدها عوطف لإباح أي حتى  
يراعى الناس. لا مانع فتخرج هذه المسألة من الشارح لإزالة التباس في المعرفة [ومن وسائل  
التبريق الحادثة الأصح وغيرها. والتبريق (واجب) وهذا فيما له قيمة.

\* اللقطة كما تقول لعلماء على عشرين / - من جهة إحصاء -

أ) ما كان قيمتها ههنا. وهذا يجب تعريفها لسنة. (الاستيعاب) مودة للعرف  
في مسند أحمد من حديث جابر قال: (أرخص لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في العصا  
والوطء والجلب وعاش به أن تنفع به) أي من غير تعريف.

ب) ما كان قيمتها ههنا وليس يذوق قيمته (أي أنه قد اختلف لعلماء في تعريفه)

من إجماع من قال أنه يعرف بما يغلب على الظن أنه عرف به ومنهم من قال ثلاثه أرباح  
ومنهم من قال ستة أرباح ومنهم من قال عاشر كالمسألة والذي يظهر أنها لا تعرف أصلاً  
عزاد وجه صاحبها المادها إليه وجوباً (أي التعريف) فلم يثبت فيه شيئاً بل ثبتت عنه خلافه  
وإذا عرفت صلى الله عليه وسلم تعريف الدينار ثلاثه أرباح وإن زاد فسته ولا يصح كما عند أحمد  
وفي أسناده (لمن عبد الله ما يعلى) وهو غير صحيح به.

\* ولا يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن الصحابة تعريف بلال لمحمد بن يسير، وإنما يعرف  
بما كان لمحمد بن يسير. (أي التعريف) هو هذا هو هذا أحمد وبعض فقهاء السلف في المالكية  
ومن العلماء من طرد (تعريف عام)

## النوع الثاني / ضالة لغتم

= فله أخذها وتعريفها بسنة على قول جماهير العلماء خلافاً لما في  
والذي يظهر (ط) أنها تعرف ، وعدم الذكر في الخبر لأنه سبق وذكر (تعريف سبق  
الذي يذكره الحان ، يمكن ، ليس لأنه ذكر لونها ، وبالجملة ما في حكمها من البهايم  
كالأوز ، البط ، والنحو ، وما صغر من الأبل له حكم لغتم ، (البقرة : ١٧٠)

٩٥٢ ، وحسب عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، (من أوى ضالة فهو ضال عالم يعرفها)

= فيه دليل على قول جمهور العلماء بتعريف ضالة لغتم ، والضالة من جهة الأصل تطلق على بهيمة  
الأنعام ، وما جاء في هذا الخبر (أي من غير تعريف) أنها الأبل فلا تلتقط أصلاً للأنعام عليها .  
\* وقد جاء الخبر في لغتم ، الأبل لأنها الأغلب من بهائم الناس ، وكذلك هي إبلهم مما يرضون  
= والضالة من الأبل ، لغتم حكمها سواء في الحرة وغيره ، ولكن اللقطة في الحرة لا تلتقط  
كما في حديث أي هديك وغيره (ولا تلتقط لقطتها) وبإني أنست ، الله .

٩٥٢ ، عن عياض بن حماد ، كان قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، (من وجد لقطه فليشهره .)

وفيه دليل على صحة الإشهاد ، وقد تقدم بكلامه عليه بين موجبه عليه وبين مستحب  
والذي يظهر وجوب ذلك دفعاً للشبهة ودفعاً لائق بأن لا يغير غير حق .  
\* إذا كان صاحبها هل عليه الاتيان ببينة عليها أم لا ؟ (الوصف)  
ظاهر الخبر أنه لا يكتفى بالوصف ولا بالزعم بشهود ولا ببينة . (المرفق وكادها ومغاصها)  
أي أن جاء من يعرف هذه الأوصاف فتدفع اليه ، وهذه ظاهر مذهب الجمهور وبعض الفقهاء لا يكتفون  
والكثير خلافاً لفقهاء السلف فعليه أنه لا بد من بينة كسائر الأموال التي لا تسقطها  
الشخص إلا ببينة ، وهذا فيه نظر فإن اللقطة مستثناة لظاهر الخبر عن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم .

\* وفيه أنه لا بد عليه أن يغير شيئاً عما وصفها ليعرف لها صاحبها أو يأخذها  
من غير تعريف (لا يكتفى ولا يغيب) ، إذا هرب من الأموال لم يصدر عنه

\* ولهذا قد كان ظاهر عمل السلف من الصحابة أنهم كانوا يبتزهاون عن أخذ  
اللقطة كما كتبت هذا عن محمد بن الخطاب وابن عباس ، وأي هديك

بل قال عمر : ( لا يأخذ الضالكة إلا ضال)

٢٤١



\* إذا فقد شخص ماله ووجد في مكان فقد ماله ليس له سبيها به  
[هل المتاع الآخر لقان أنه قد أخذ أخذه ماله وهدماً فهو يكون لقطه م]  
لأن أن هذا لا يخلو من جالين /

= إذا ظهر من الجان أنه تركه سهواً فهذا له حكم للقطه وللإنسان أخذه على نفسه  
الباقي -

= إذا ظهر أنه تركه عمداً فلا يملك باللقطة وأمره إلى بين حال المسلمين (الباقي لسانه)  
(مع أن الياقوت لا يفرق)

لبنه /

\* إذا كان المتاع لسبيته بآفة (الجان من ماله) فهذا غنمة السهو والغلط  
\* إذا كان أقل من غنمة ماله (الظاهر أنه سرقة) وجملة من لقطه ولا يملكها  
في اللقطة ، ولا ظهر دخلها من بيان بلان لمساكين

[على كراهه ، من يأخذها على أنها لقطه أم يأخذها استيفاء م ، وإذا أخذها استيفاء وجب  
عليه أن ينظر قيمتها فيما أخذ حقه ، ما غرضه لينفق على الفقراء ، المساكين ]

\* إقسام لباني من أقبح اللقطة / الضالة عن أهمية الأنعام

= الابل لا يجوز التقاطها عند مجرورها لجمالها وفي هذا القول اتفاقاً لظاهر النص  
ولساد الشيوخ والله عليه وسلم على من أخذها (لا يأخذ الضالة إلا ضالاً) وجاء هذا  
عن عمر بن الخطاب وغيره .

\* ويحجب من هذا ما يغلب على الإنسان هلكته [كما يعلم أن اهله قد يسبونها هرباً من  
لفقتها أو لمرض فيها ، فهذا جاز للإنسان أخذها] وهذا ظاهر عند أحمد  
(عن عجم دابة قد سبها أهلها كي لا يلقوها فاعلفها غصراً له) وهذا عند  
المجتهدين على خلاف هذا ، والظاهر (ط) أنها له .

\* ويالحق بالإبل ما في نكحها ممن معها ستأفوها وذاها تدرجاً وتأن (السبح) وإن جهر  
حجبها وضعف دالها (كالطير) ضالتها حرام وعقوبتها ضال على قدر جهلها  
العلماء للإشترار في العلة ، والحق به على قول جماعة الخليل والعلل والمجتهدين وهو ظاهر  
عند أحمد وقول الشافعي .

وحناط الأعراف لعلست وهذا يتبين حسب البلدان

وحسب السبع الموصوف





= فإذا أخذها الشخص وتلفت عنده ؟ فيقال عليه قيمتها (المجهول) خلافاً  
لما كان الذي قال لا يجب عليه إلفاق إن وجدت لعين وإلا لا يجب عليه شيء ، والذي يظهر  
أنه يجب عليه قيمتها .

\* إذا كان لهذه الضالة خراج « فالعلماء يقسمون خراجها إلى قسمين :  
أ) قسطن  
ب) قسطن

فالأول كالسمن للداية ، والصرف للزائر فإن هذا تبع لها .

أما المنقسم كأن تكد البيهيمية ،  
فهذا لا يخلو من مالين أيضاً ،

أ) أن يكون أصله قبل الالتقاط « يكون حراماً قبل الالتقاط ، والمأولون عند التقاطه ،  
فمنها الخمر تبع لها

ب) أن يكون حملها بعد ذلك فهو ، (كأنه هذه لمن التقطها) فإن (الخراج بالضم)

\* وإن هلك عنده من غير تصرف فليس لصاحب المال المطالبة (لعدم التصرف)  
خاصة إذا شهد إلا أن الاشتداد ظاهرة العدالة فيه يدعون له

١٩٥٤ / عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لقمة (جاء)  
رواه مسلم . وكذا ابن حبان في حديثه (و لا تقبض لقطتها إلا لمنشد)  
أي : المريد لتعريفه .

ولقطه الحرام لا يجوز أخذه إطلاقاً عند إفساد الحياتة على خلاف بين المتأخرين ،  
ذهب جماعة من الفقهاء إلى جواز الالتقاط .

\* وعند القطة ولم يجد صاحبها فإنه يعيد في أي مكان . \* وإن خشي على المال من فلا حرج  
عليه أن يأخذها ليوصلها لبيت مال المسلمين (ط) .

= وهذا لعل / أ) أن لبيت الحرام لا يمكن إلتفات فيه إلا من علمه

ب) الحرام حقيق فالأصل أنه يعرف المكان الذي مر فيه آفقهو بن سبيح يجوز للمالك

\* هل القطة خاصة بالحرم المكي أم بالمدينة أيضاً ؟ وهذا فرع في مسألة حرم الحرم  
ذهب جمهور العلماء أن للمدينة حرم الحديث (المدينة حرم ما بين عيرال ثور)  
وقالوا أن لقطتها للقطة البيت الحرام .

و ذهب بعض الفقهاء من أهل الرأي وهو عدل لبعض الفقهية

أنه ليس بحرم ، وإن لقطتها تلتقطه كسنة البله

= أما من خصصة (ابن الزنا) فإنه لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه استفاضة عدالة أو بيان حال في الأنفة ، بل حاله كحال المسلمين له سالمهم وعليه عليه السلام . وكذا لم يبين بسوء عاقبة حاله ليس لصحيح . وعندهما ما هو محتمل الصحيح لكنه ليس بصحيح . وهو يقول الشهادة ، والعادلة على الصحيح ، وهو قد يجوز اعتماد . [ط / أنه ليس لأحد ولا ينسب لأبي] .

(\*) : (الولد للفراش) . فليس للولد لقى ولده إلا بلعان .

= ولكن لا يلحق منه اللعان إلا لسرور .

(١) أن يكون بينهما عقد صحيح أو فاسد [لأن العلماء لا يقيمون له دور في العقود الفاسدة] .

(٢) أن يكون (الوطء) (ويصح من هذا لو عقد سرقى بغيبه ولم يكن إلقاء فولد) . فلا يقال هنا أن الولد للفراش . [وهذا عند الجمهور أن الولد للفراش ولا ينسب إلا بلعان] .

(٣) أن تولد مكنته .

= فإذا اختلف شرط من هذه الشروط جاز أن ينضيه بغير لعان .

وإذا وجد هذه الشروط خلل له . [أخصام بعد واستزاعه] .

(٤) : الآية في اللقيط كاليتيم ، وليست في القيام لبيان عند عامة العلماء (هذا إن ثبت أنه ابن زنا) . والعلماء متفقون أنه إن وجد قبل البلوغ فالأب فيه كالأب في اليتيم .

وهو واجب معه من حال غصوه للقيط .

(\*) : وإذا توفي القبط وعنه مال مخفى فلمن ماله ؟

هل ولاده لبيت لمان أو للقطعة ؟

الجمهور : أي أن حاله (في حاله عدم الوارث) لبيت مان لم يثبت

وهذا إسحاق وهو رواية عن أحمد أن الوارث الملقط .

وفي حديث ، والله بما الأسع أن لمادة تارة لقططه وفيه خفاء ، وهو أن خلق في الفروع .

\* والأظهر ما عارض به علم أن الولد الملقط للقيط ، أما التأويل بأن الولد مضاف

القيام للرباكية فهذا ظاهر لا يحتاج إلى تخصيصه من جهة الأصل .



\* وذن ان لم يترك فسر ، وناكف به سائر الجففة ، وظهر هذا في بطيخ  
 اكثر من غيره فبوضو ونزل . فاذا وجب صاحبه نفع له ثمنه عند الجمهور خلافاً لما لك .  
 \* وهذا كما انه في الطعام منقعه كزيت في الحلال ليس كما جاز عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 عند ما وجب على ديناً فقال له ( هذه هذا من الله ) ما نفع به على وما لم يوجبه ( النبي صلى الله عليه وسلم )  
 لم جاز صاحبه فقال ( النبي صلى الله عليه وسلم ) ( اذ الدين ) عند احمد ومحمد بن منصور .  
 فيجوز لا نفع من غير تعرف ، واذا وجب صاحبه دفع اليها ثمنها .

٢٥٨

هذه بقية لأربابها ، ولله الشكر في الوسط ، وكان ( الوحي ) هو من وقعت به القصة ، واحتمل  
 هذه الحالة التي قد اطلقا لمقتضى مما يقتضيهما في العادة . ( استيناد الحجة )  
 وهذا الخبر اوردته لمصنف الاستدلال به على مسألة للفيط . ( ما يورد من بني آدم مفقوداً ) هو صريح الأصل  
 الصبي ، وناكف في ذلك المحزون .

\* ولا يكون للفيط عبداً عند عامة العلماء إلا رويته عن ابراهيم الخليلي وهو يقول شاذ  
 في هذه الأجماع .

\* ولا يجوز ان ينسب لمن التعلق بالاولاد . . . . . والمنا ينسب لأبيه ان علم أبوه .  
 . . . . . وأكثر احوال اللقطاء أنهم يكونون أبناء زنا ( نسأل الله العافية ) والحالة ان كانت هذه  
 . . . . . ويترق أبوه . فمن ينسب له ؟ جمهور العلماء انه لا يجوز ان ينسب لأبيه وهذا قول  
 الشافعي خلافاً لما في حقه انه ينسب لأبيه وان كان زانياً . وهذا قد اختلفوا فيه ، ومنه ومنه ، ومنه  
 وعطارد ، اختاره شيخ الاسلام ابن تيمية .  
 . . . . . استدلالاً بأدلة ( المانعين ) حديث عائشة ( وللعاهر الحجب ) ان له الحجب وليس له لا  
 نسب ولا غيره .

ومن قال بالنسبة استدلالاً بحديث ( العاهر الذي قيل له ) ( من أمة )

وهذه المسألة محتملة ، والخلاف فيها قد مر .

= وهذا الذي ان يترجم بها ونسبة الابن له ؟

محل خلاف ، ومن قال بالنسبة فان يجوز الزواج اذا لم يكن التوبة

الجمهور على المنع

\* العلماء يذكرون للوقوف ثلث على جهة الأصل /

(١) عرق عام (يعني جميع المسلمين) (الوقوف لمساجد واماكن)  
(٢) عرق خاص (لغيره بقية فقيد)

(٣) وتنبع في المجلد تحت ابواب الوقوف لبعث ابواب الجبهة والوعشية والعصر والقبر .

والمراد بالعصر (ان يقول الانسان ان هذه الدار لابني حياته)

= وبعد موته ؟ هل ترجع الى المقبر أم تبقى ؟ جعله مان (المقبر) ؟

عامة العلماء من الظن ان انما من جعله مان المقبر وانما له حياته وموته

وان قيلها بحياته "محل طلق" والى امة على انها له حياته وموته .

\* والخلاف الذي يلقه البعض عند اي حنفية ليس من جهة مستوعبة الوقف وانما

من جهة ديمومية ذلك . فاذا اوقف مال على ابنه هكذا قالوا فان مات الابن عاد

المال الى صاحبه ولا يمسك الوقف . فهو لا يتولى بالاستمرار (الوقف على الدوام ولا يباح

ليقول رسول الله صلى الله عليه وسلم انه لا يوص ولا يباع . ويعني ان ذلك في الحياة فقط

وليقول انه له ان يرجع في الوقف حال حياته ، وان مات والوقف على ذلك فقد اختلف (القول عليه

فقال انه يرجع وقيل انه لا يرجع . وهذا محل خلاف بين اصحابه ، وصاحبه من جهة من الحسن

والابو يوسف ذهب الى قولهما يعني لعلماء ان الوقف اذا اطلقه الانسان ليس له ان

يرجع فيه ، وهذا قول عامة العلماء وهو محل الجراح . وانما الخلاف اذا لم يطلق عند اي حنفية فقط

\* مسألة ١ : اذا اوقف وقفا فكان مرضية لوصيهاه او كان مصلحة لطلبه او في عهده ينقل او يباع ؟

على طرفين نسائي . ومن جهة الاصل عند العلماء ان الوقف سواء كان ثابت او منقولا

انه الحكم فيه سواء من جهة ثبوت الوقف بعينه وسبب اني هذا ان شاء الله .

عن اي صيرورة ، (اذا مات الانسان انقطع عمله الا عن ثلاث ..)

من صيرورة العلوان عبد الرحمن عن ابيه من جهة ، والجشور في كتب الفقهاء ، والميراث

بلفظ (اذا مات ابن آدم) وهذا على معروف . وعند ابن ابي الدنيا لفظ (اذا آدم) ولكن بنفس اللفظ

عند مسلم بلفظ (الانسان) وليس استخاره بهذا اللفظ ان النور رحمه الله اوردته في كتابه

(رياض الصالحين) بهذا اللفظ . جعله من هذا الكتاب عن الكتاب باليد العامة ، والى صيرورة

س



## باب الوقف

الوقف : هو ثبوت وعادة الوار والفقان والنفاد لغنى الكسب وعدم الإنفاق  
 ومن جهة الاصطلاح : تبيين أصل وتعيين منفعة .  
 وهو مشروع باجماع العلماء ، اجماع الصحابة والكاتبين كما حكاه إبراهيم الخزاز  
 وحكاية ابن قدامة ، والقصة جارية وغيره من أمثاله الاسلام .  
 وهو داخل في قوله تعالى ( لن تبالوا البر حتى تنفقوا مما قبون ) وهو ظاهر في حديث  
 أي هذه يد القامح .

وقد ثبت الوقف عند غير واحد من الصحابة كما حكاه محمد بن كمال بن علي بن ولده  
 وعبد بن الخطاب كذا في ( قال محمد بن وهبان في اليوم ) وكذا عثمان بن عفان بن علي بن أبي طالب بن أبي  
 ولذا قال قال ابن قدامة ، ( هو أشهر مما يذكر ) أي في سائر الناس ، وهاهنا عند ابن قدامة في بعض  
 عليه الله بن عبد بن الكفا ، والزمهم بن الحرام وغيرهم بل قد ثبت عن ابن مسعود وابن  
 كان قد ثبت عنه خلافة . وهو من جهة الأصل محل اتفاق عند الأربعة على خلافة في بعض  
 الصبر . ( كذا في المتن ) ( وقع ما لا ندره ) ( كذا في المتن ) ( أما ما نقل عن نسخ  
 العاصم أنه قال ( ٧ حبيب الاله السلام ) فإنه صحيح عنه ، ولكن لا يقال بذلك مع ثبوت  
 الذين عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . وقد قال بعض الفقهاء أن بعض الصحابة قال بعدم  
 صحة وقف الوقف ، ونسبه إلى ابن مسعود وعلي بن عباس .  
 \* أما ابن مسعود فلا يصح الذين عنه ( طريق بن مطرف عن رجل عن إسماعيل بن ابن مسعود )  
 فثبت جهالة أصافه أي أن إسماعيل لم يسمع من ابن مسعود .  
 وقد ثبت عن ابن مسعود كما في كتاب الأوقاف لا يريكم ونقلت جزءاً من حديثه في بعض  
 بن وهاهنا عن علي بن خنانه كذا في السند . وهاهنا عن ابن عباس لا يصح إسناده ( ابن مسعود )  
 وعائشة عنه وعن أصحابه خلافة .  
 \* ( قال ابن )

من إقواله عند إجماع في معرفة ما يصح من وقف الصحابة وما لا يصح خاذلاً جمع  
 أصحاب ذلك الصحابي خلافاً لما يروى عنه فإنه ليستكمل .  
 \* بل إذا صح السند أي الصحابي ، وأطبق أصحابه على خلافه دل ذلك على تكرار

[أو علم ينتفع به] المراد هنا العلم الذي يبلغه الإنسان (من دعاى هدى كان له أجرها ١٠) خاطى هدى علم.

والمصادر إذا أطلقت في كلام الله وكلام رسول الله صلى الله عليه وسلم فالمراد بها الوحي.

\* العلم الذي لا ينتفع به كان وبالاً على صاحبه . <sup>في أحمد</sup>

وحيث لا يقبل الله نصيباً من ثوابه (قوله) قالوا أنه لا يوفق للتوحيث وقالوا لا يقبل لأن البعد

لا يمكن نزولاً من فوق كونه من خالف حسنة التوحيث عنها بآثارها ولما كان هذا هتافاً في البعد

جاء هذا الخبر لا انفصالاً على وجه التحديد (هذا إن صح الخبر)

\*\* وقف كتب العلم، هل تدفن في الجوف أو وقافاً وتكتبها الأحكام (سنة ٨٥٠ هـ لا ٩٠٠ هـ)

يقال، هذه المسألة خرج عن مسألة مصعقة هي مسألة وقف المكتوبات .

في الامين لموقفه لا تخلو عن حالين /

أ) الميان ثمانية لا تدفن كالزواجر والدور [اختار]

اجمع العلماء أن الوقف فيها مشروع عند من إليه وأنه لا يزم أن صدر من الإنسان وقفها

ب) الامين لمكتوبة، وهما حالين،

١) ما تدفن بالانقطاع بها (كالطعام) (لا توقف)

٢) ما لا يزول بزوال الانقطاع به كالزواجر والسراج والكتب .

وهذا النوع قد ثبت به الدليل من رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذا العامة (الكتاب)

ثبت من خالد بن الوليد وعمر وسعد وسعد بن مالك والزهري وغيرهم وهذا قول الجمهور

فالأمر لأي حنفية (هذا من علمه إصرافاً وله إرجاعها حتى شاء) قالوا وإن تلفظ بلفظ الوقف .

= وكنت أعلم تألف بهذا الخلاف

\* والدليل على صحة الوقف من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم (أما خالداً فإنه ظالمون

وقد احتسبوا أديله وعنده في سبيل الله) وهذا إقرار بحتسب أصل المكتوبات كالأدخ .

وكذا في التجاري (من حبس <sup>مستأجر</sup> محبوس في سبيل الله فكان حسبه ورثته وولده في عزان حسبه

يوم القيامة) .

~~و~~ ودعاء الولد للوالد من مكفريات الذنوب .



هذا الخبر أصل في مسرورة الوقف نص على هذا النوع رحمه الله وغيره  
وقد تقدم له من جنة الأصل الوقف داخل في عموم الهدية، لأنسان والبر  
وزاد عليها بأنها حسن للأصل مع ديمومية المتعة فخرج منه ما كان متعة تزيل أصله  
أقول لعلماء: أن ما تجوز إمارته يجوز وقفه وما لا فلا (معنى أن الانتفاع به لا يزيل  
أصله). (فالعلم الذي لو أن لا يعار إذا أن هذا مذهب لأصله وقفه الوقف)

لا يلزم في الوقف الإيجاب والقول عند عامة العلماء (إذا وقف مالا على بنه فلا يلزم أن  
يقبلوا). وهو كذلك في الهبة والعارية.

استدل بهذا الخبر على أن لم يثبت لأصل التواب إلا لما إذا أهديت إليه  
الهدية أو استثنى المشايخ لها.

• مما يهدى للإنسان من المال كصلاة وصيام ونحوه لا يخلو من حالين /

أ. الاستتجار من تقدم بذلك فإن هذا بدعت (عند عامة العلماء)  
ولقطع بذلك إذا كان مستتاجاً كغرض أو ما أن كان مسلماً فقد حالت قلبه عليه به.  
= ويستثنى ما استثناه الدليل كالاستتجار للحج.

ب. الاستتاج والمال يكون عتقاً (فيما لم يدل عليه الدليل) فبيها قولان :

أ. ذهب مالك وأحمد ومالك عن عامة فقهاء إلى أن التواب لأصل  
واستدلوا بهومات لبعض الأدلة كالحج وغيرها ثم قالوا ~~فيها~~ عليها غيرها  
→ [واستثنى الإمام أحمد من قراءة القرآن القراءة عند إقتر لا القراءة المطلقة وذلك لثبوتها  
عن عبد الله بن عمر وثبتت عن جماعة من الأضرار]

ب. ذهب الحنفية وجماعة من المالكية وهو قول المستغنية أنه لأصل  
وذهب شيخ الإسلام أنه لأصل التواب في الصلاة والذكر.

(ط) والذي يظهر والله أعلم لظاهر هذا الخبر (القطع) وهو نص في مسائل

وقوله عام يسوار من عمله هو أو من عمل غيره (أو هدية جارية - أو ولد صالح يرعى لها)  
هذا ليس من عمله أجراً (أو المهر التواب لا العمل بالجماع) لذا أضاق بعمله مع أنه قد عمل غيره

S

\* ومن مسائل المحقق في هذا الباب /

(وقف النقيض) الذهب والفضة .

= النقود فتلف العناية بها من حال إلى حال ، والنقود أوسع من كونها ذهب وفضة فقط كما هو الحال في عهدنا (العمالة الورقية) وكما كان في عهد العصور كانوا يتعاملون بالنقود من غير الذهب والفضة كالنحاس والحديد ونحوها (المهاجمة)

لا وقف النقود (تأن بوقف الإنسان حاله كي يستفاد به الناس)

وجودة ذلك أن بوقف هؤلاء (الفديان) <sup>بشيء</sup> يتأخر به ويكون الدرع للفقراء والمساكين ونحوه . وجمهور العلماء على صحة هذا وجوازه (جمهور السلف) وقد ثبت هذا عندنا هدينا ، وأما بغيره مالم يثبت في جميعه فبأنه قال فيمن حبس ١٠٠ دينار : [ هل له أن يأكل من ثمنها ؟ قال لا ]  
وفيه دليل على جواز ذلك عندهم .

= وجمهور فقهاء المتأخرين على عدم جوازه والذي يظهر أنه مشرووع كغيره لثبوت ذلك عندنا لدى دون مخالفه وهذا حازم به الشيخ الاسلام .  
كما في الاختيار ان . ثم إن وقف النقيض المنفعة فيه ظاهرة وجس العين فيه ظاهرة . آ كان يحل هذا لم يمنع من جواز فرضه ثم يعيده ثم لغرضه غرة وهكذا .

## باب أهية

وهو من الذهب والفضة وهو عشرة وعصرون الذهب (تسمى هبة وتسمى هديج) ، ومن أسنان الجوده كما في الجوداء والجند ونحوها (تأخذونها بوا) .  
\* ليستخ المكافأة عليها كما هو حال رسول الله صلى الله عليه وسلم .  
\* ومن الهدايا ما دلل الله بحوز الهدايا ولا يجوز ردّها كالطبيب والوساد  
وفي بعض الروايات (السوا)

\* هل يلزم من ذلك الايمان والقبول ؟

فإنه لا يلزم من جهة الواهب طاعة خرجه منه وليس كذلك من جهة الموصون فله ردّها . أفلا يجوز للراهد العودة في نصيبه وهديج  
\* ومن الهدايا ما يحرم أخذه (كهدايا لغيره للقرض وكهدايا العمام وأقدارهم)

٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٠



عن ذافع عن عبد الله بن عمر (١٠٠) أصاب عمر أرضاً بجبير (١٠١) الحديث بطوله  
 \* وهذا أصل في الوقف كما قلنا انما جاء فيه نصاً حسب الوقف وهو المانع كما تقدم  
 \* وفيه صحة تعدد المنافع (لنفسه وابتداءه ولاقربين وعموم المسلمين)  
 ولا ينافي بأن الوقف لابد أن يكون خاصاً بل يكون عاماً ولا حرج في ذلك  
 بل أولى من الوقف عليه هم الآخرون كما جاء في حديث أبي طاهر لما قال له عليه السلام (اجعلوا  
 في الأقربين) وكما في حديث عدي بن أبي وقاص (انك ان تترك ورثتك...)  
 \* والذي يظهر والله أعلم ان ادعى ما لوقف ابن علي عليه السلام لظاهره فهو الجهاد في سبيل  
 الله، فالنظر في خصوصه في وقف المانع والعتاد لم في النفس ولا قربين في المنافع لعامة العالمين  
 واحتالوا في الخاص من المسلمين. فالنظر في الوقف اهل لقرن الأول في الإسلام وبكره  
 قال جابر (١٠٢) (خادم أحد من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من المهاجرين والانصار  
 يستطيع ان يوقف البروقف) (خلا لجل الانسان لنفسه من وقف)  
 \* والوقف النفع من الصدقات واحسن لبقاد الخلفه.

\* واذا تعلل الانتفاع، فمن الواقف نفسه أو بيعة لصلته الانتفاع  
 \* نقل لوقف جائز، جاء هذا عند عمر رضي الله عنه (اي بغير غلابة الخلال) الله وضع بيت لمال اجوار  
 المسجده فسدق بيت لمال فكتب سعد بن عبد بن الخطاب بذلك، فكتب اليه عمر  
 (الا تقطع السارق) ونقل المسجده وحنقه في (١) ونقل بيت لمال فضعه في قبلته فانه  
 لا يخلو المسجده من عطل). وهذا الذي جاء عن عمر أصبح شئ في هذا الباب  
 وقد صنف بعض الفقهاء في ذلك كتاب سماه (لمناقلة الأوقاف) للمناض الجليل  
 رضي الله عن جوارحه شيخ الاسلام

صنفه  
عائدين

\* \* \* وهو ليس بكون على ذات الانتفاع أو هو الله يجوز على وجه متفق عليه آخره  
 يجب ان يكون على ذات الانتفاع فان الوقف لازم على خلاف عند العلماء في اذا ما كانت  
 المنفعة أخص من المتعقبة من متعقبة الحاج إلى متعقبة لجاهدين في سبيل الله.

لأرواح [الأرواح والرياح] دليل على قيادته وأنه - أي العلم - ناظر له

\* النظرة حادثة لسوار كان هو الواقف أو غيره ويصح نظارة الجساة ولها  
 الوقف كالرجل عند من العلماء لأن هذا ليس من باب الولايات وإنما هو  
 من عليه الصدقات

كتاب السير والصلوة  
للشيخ أبي بكر

شرح المحرر لابن عبد الهادي رحمه الله تعالى  
للعلامة الطريفي وغيره من العلماء  
(٢٧)

هل  
العبد  
واجب  
أو  
مستحب

(٢) ما يخرج عن هذين الصنفين :  
١ كما يحتاجه الابن لسهل الدين ونحوه ، فكل يعطى ويعطى غيره أنه يعطى وجهه  
الذي يظهر أن هذا القسم يجب فيه التساوي لأن الدين من حظوظ النفس  
فاذا زال عنه الدين بقي له من مال ما ليس دينه فاذا سدد دين أحدهم وجب أن  
يعطى غيره .  
والعدل في العطيات فرضه على الظاهر من كلامه رسول الله صلى الله عليه وسلم  
كما في حديث النخعي هذا والله أعلم . « أشهد على هذا غيري » وهذا على الروي وهو قول أحمد  
وكذا هذا مذهب مالك وأبي يوسف والشافعية والحنابلة (وإن لم يثبت له حديث على ذلك الصيغة في الحديث)  
وهو ذهب جمهور الفقهاء وهو مذهب أبي حنيفة ومالك والشافعية والحنابلة (وإن لم يثبت له حديث على ذلك الصيغة في الحديث)  
بعض إقرآن في حديث النخعي كقول ( أشهد على غيري ) فقالوا أنه قال هذا تنزيهاً لماله .  
وكذا قوله ( غارجه ) وقالوا لا يكون إلا في ما يصح وقالوا لا يعطى من ماله إلا ما كان عليه من الدين  
وكذا حديث أبي بكر أنه أعطى عائشة عشرين وسقاً تأخذ من ماله كل حول وهذه المدة مائة  
في بلوطاً وقالوا ( لم يعط لبقية ) وأنه لم يأت جازاً لأمه عائشة وأخوها ولكن يقال إن عطية  
أبي بكر لعائشة كان تبرعاً الأخوة كما روي عليه غيره وفيه ،  
\* أن لافقة إذا تراضوا على المطار أصبح العطية مخصوصة دونهم أن هذا جائز  
وهذا عليه عامة العلماء من جهة التراضي فلا يستدل بهذا فيه نظم  
لأن استدلالاً بما رواه البخاري عن عمر أنه ضمن مائة بعطية دون بقية أخواته وكان  
قوله ( عطية ) هنا محبة ولا يحتج بهذا مع ظهور نص رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قال إبراهيم لبعضهم ، ( كانوا يعدلون بين أبناءهم حتى في القبل )  
وهو أن الأبناء ينظرون أي مثل هذه القبل ونحوها نظرة عالية .  
\* وإذا لم ير الوالد ابناً فسمه من غير عمل لم يوفى فصولاً لغير الأهل أرباع تلك يعطى  
روايات عن أحمد ، مما هيير العلماء أن القسم ما جنىه .  
\* ذهب أحمد والشافعية أنه يجب أن تعاد وتبرع .  
\* من أراد أن يقسم ماله في حياته فإنه يقسمه كالحيران على الجميع من أئمة العلماء  
وإن قسم على الأئمة فهو قول لبعض العلماء .  
\* ومن بعض العلماء أن العطيات ليست بواجبة





\* اقبل من اليهودي كمن لم يهودي ليس بشرط وعند بعض السافعية وجوب  
ان يقول [قبيلت] وحرها واهلها عدم اشتراط ذلك لعدم الدليل

٩٦١ عن ابي حنيفة بن ابي شير ان ابا له ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال  
اني فلتت ابي هذا غلاما كان لي . فقال له ، اكل ولدك فلتت من هذا ؟  
قال لا . فان فارجه .

هذا كثير فتوصل عليه من حديث محمد بن ابي حنيفة بن ابي شير  
\* حبر المصنف لهذه البقرة لانها اكثر الحوادث وقوعا في هذا الباب  
\* الخلة بها ما لخطيها الانسان من غير مقابل فريضة (اي كانه يدرك الهوا واجبة  
عليه بلا غنة) كما ينفقه الانسان لبيته او لزوجته .  
[ ... واثوا النساء بعد ما هن فلتت ] اي انه واجب اتيان النساء اذ جوهن  
والهدية للاقربين افضل من الهدية لغيرهم وهذا يقتصر وعليه الاجماع  
كالهدية كما روي عن ميمونة . ( ... لو اعطيتها اخوانك كان اعظم احرأ . )  
الهدية جارية كانت لها . فكان الهدية اعظم احرأ من المصنف لما كان هذا فيه  
لاري الاقارب . احسب اقبلت والبع ، وكذا الجوار والاقرب بابا اولس كما في  
[ حديث عائشة قالت (ان لي جاريتا فاحدهما اهدى من) ] مرفوعا : (اقرنهم بنت بابا) [ في  
\* عطايا الابناء يختلف من حال الى حال وهو اقساه /  
آداب النفقة (اول شرط هذا العدل) فالنفقة على الصغير ليس كالنفقة  
على الكبير ، والنفقة على الكافر ليس كالنفقة على الاثني ، وكل من ليس  
بالمهنية (اول شرط في العدل) . على خلاف عند علماء في مسألة  
الكفر ، لاننا « هذا التساوي ليس بالدروس انه ليس بمراتب للذكر مثل حظ الانثيين »  
فذهب علماء علماء وهو قول السافعية وعالم ، واي حنفية انه حسب  
الدروس لا كالمراتب خلافا لا احمد ، وهو قول عطاء وهو الذي عليه عمل الامامية  
فيما نظهر (ط) انه حسب كتاب الله (اي للذكر مثل حظ الانثيين)  
لذا قال عطاء (ما كانوا يعيشون الا على كتاب الله)  
وهذا قول طائفة من ابي حنيفة وعندها .







في الذي لعنه الوالد لابنائه (النافقة المحتقر) الذي لا قيمة له كسائر طحاح و فوه...  
 لأن الهدايا عن جهة اليمن اذا اخذها (الذات بها) ابن دون غيره فانها تدرت كقطعة من الذهب  
 و قلب لقطعة واحدة من المعظم الذين لا ينال في الحديث (ساعة واحدة من الذهب) الذين ذنبوا جديرا بان يعين  
 الله لصاحبه العترة في الدنيا مع ما له من نفسه له في الآخرة من قطعة الذهب).  
 \* بليل لقلب لا شيء صحيح فيه لأنه ليس مما يليك ابن آدم و ليس كان النبي  
 صلى الله عليه وسلم بليل لعائشة لكنه كان من جهة لقسم العدل  
 [و اذا استخضر القيد العدل ان العدل حتى في ليلته (الهدية)]

/ ٩٦٥

عن ابن عباس ... (العائشة في حديثه كالكلب يضرب لم يعود في قبته)  
 و في رواية (ليس لنا من السوء).

\* روى أحمد و البخاري في الامم المفضلة (أما و تحابوا)...  
 \* كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يهدي و يقبل الهدية قبلكا من الصغير و الكبير و العبد و الحر  
 و الذكر و الأنثى بل من المسلم و الكافر...  
 \* و قد شد النبي صلى الله عليه وسلم في باب الرجوع في الحديث و ذلك لأن فيه دفعا لمصلحة  
 جلبها الشرايع و ربما جلب عفتة در و فاشع... بل هو المعظم مما لو ان الهدية لم  
 تبتدئ بفتح الهدية... فتقع في النفس الغل و الحسد المعظم مما لو تركها لهدى الله أو...  
 \* و يستحب قبول الهدية و قال البعض بالجواز...  
 \* و يستحب لربها ان يعطى كما في حديث عائشة (كان يقبل الهدية و يقبض عليها).  
 \* و كان يقبضها صلى الله عليه وسلم الهدية... بل كان كشيء ما يهدى له شكل يوح  
 كما في حديث عائشة (... و كان كشيء ما يهدى له شكل يوح... لا يوقد في بيت رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم فأ... الحديث ليما... و هذا يدل على الهدية...  
 و لا كان عليه الصلاة والسلام يقول (أما عاتر النساء لا نفس جارة جاراتها و لو...)  
 و هذا أصل الشاة من جهة الكافر... (فيه من لشيء من نفوس الناس)  
 \* قيل النبي صلى الله عليه وسلم الهدية من الكافر كما في الصحيح هذا حديث اي حجة الساعي  
 فان لم يؤمن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما يهدى ملكا إلى رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم حلة.

\* و كما من حديث النسي في اهداء اليهودية لثاة صموصة

\* و حديث الهدية على دعوى الجندل من حديث

عند مسلم و هو عند البخاري معلق



ولا يستبان في الآثار الاطراف سواء كانت قباها أو دونها أو الخيط منها ، وإذا انما عادون لمعرفته  
كان هذا بمثابة الخلق ، لا يمكن للمحدث الأول أن يدع لمحدثه العلم  
\* الآثار على الجهاد لا بدفعها لمستخص من الناس عليه  
\* كنية على الناس بالعقار عن الخيط الذي يولد اجزاء حديثه اي ذ ، ( ثلاث لا يكلمهم  
الله ... ولينان ) وقال تعالى ( ولا تثنى كثر )

٩٦٤ ( لقد همت الا انهم هبة الامن الضمان او تقصر او تمسك ... )  
هذا لا بأس بالسناد . وهذا فيه إشارة لما تقدم ، وان فيه دفعا للمذنب .  
\* اذا ظهرت قرينة الامتنان خارجة الهدى  
\* خضع لله صلى الله عليه وسلم هذه الآثار لمصروفها وعدم البقاء في الآثار على الهدى  
وقية /

انه لشئ للإنسان أن يغير قول الجهاد كما يغير سائر معانيه

٩٦٥

عن حبيب ( القمري لم وهبت له ) ..  
اي التزم به من باب ، وانما جرح من عطاء من باب ، وعندها  
وحدثت انما جرح خارج للصحة .  
\* والحمد لله ، الدقي هذا اذاع الهدى ( ان يعطى الإنسان هديك فيقول هو من هاد من ديا )  
والدقي ( ان يعطى الانسان صاحبه هدية وتقول ، هدي لا ضرا عديا )  
وسميت بزين لان كل واحد عنهما ينفذ قوت صاحبه . وهذا النوع من الهدى لا يخلو الجرح  
وكن /

ان تلفظ وقال ( هو من صيات ) هو يؤخذ بهذا الشرط أو لا ؟  
[ فتكون كالعارية من جهة الامارة ، وهذا نقلها هديك فما تفعل في هذا ؟ ]  
هذا خبر الشئ صلى الله عليه وسلم وقال ( لا تفسدوا أموالكم هذا الممر عمرى فمن لم يمهدها )  
اي ، انه لا يؤخذ بهذا الشرط ولا بهذا القصر فمن قيده فلا يبرك لقيده ، وهذا هو الذي  
عليه عامة العلماء ، وهو قول من الهدى بل هو اجماعهم ولا أعلم ( ط ) مخالفا  
لهم ( السامع - استعاض - زيد بن ثابت ، وبارع بن عاصم بن ابي طالب ( القمري جازقة ) )

والشأن في  
منه غرايك لا ينفذ من اذنه



و لكن انتم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عام في سائر الاطبيات ، اكدار . وليستين من  
هذا الادوار فكلها الحدود في الطبقتين لان المذنب عرفه صا ، الشئنا عرفه صا ، الطالب  
١٦٤ / يعرفون عن هذا صا ( لا نحن للمسلمين ، الا الادوار )

هذا الحديث قد اختلف في استاده بين الوصل والامتناع عرضنا اختلف في استاده  
بين الامتناع والجره ونحوها /

قد روي عن الحسن بن محبوب عن حماد بن عمار عن ابن عباس عن ابن عمر  
عن علي بن ابي طالب عن علي بن ابي طالب (عن حماد بن عمار)

[illegible]

ورواه الدارقطني وغيره عن أبي الحسن بن محمد بن عمار بن محمد بن عمار

والحديث مضمون اسناداً واستدلالاً معاً فان ما تقدم (لايلح).

والهدير اذا انتقلت الى الجهد لم كانت تمام انتقال الجهد ولذلك اشترط  
بعض الجهد لتفهمه وهو قول عند الشافعي ان الجهد يشترط فيه الايمان والقول  
فانه لجهد خلافا للمجاهد وهو الصحيح.

\* ٧٠ يجوز لغير الدالة الرجوع مطلقاً سواءً أُنشِبَ عليها أو لم يُنشِبْ وإذا أنشِبَ كان الرجوع أخصم.

٢) التعليل أن المنة من جهة الابن - ولا عرق بين الابن، الأمه خلافاً لمن فرق (

١٦٢) عبد خالسة (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقتل الجذع ويسب عليه) ع  
 كاستاح من عمرو بن ابيد عن خالسة -

قد قسمت مسائل هذا الحديث . وعلماء الحكماء على قولين أحدهما  
الأن كان في قبولها عدلاً على إيراد كفاية نصه لبيان . وكذا ما كانت فيه شبهة بها  
وكذا إذا كانت عقابل السماع وهو يقتضيه الاستدلال في هذه المسائل

\* بعض العلماء نصح على وجوب قبول بعض الهدايا (كالماء، والطين، والبرصان) مما حاربه النبي ﷺ.

\* الحديث بين كاهن ثيبة الأتابيك عليها صلي نعت العلماء من عريف  
العقد و كاهن ثيبة نزل و المصنف في كاهن ثيبة بالحداد

## باب الوصية

٩٧١ : عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ( حاق امرئ مسلم له شيء يريد ان يوصي فيه يبيت ليلتين الا ووصيته مكتوبة عنده ) .

الوصية ، مشروعة ، مكنتان ، ولينة ، وإلجام .  
وهل يصح على زوج أو لا ؟ لقيل كتلف كسب حال الإنسان فان كان عليه دين وقت الآخرين وصيا عليه ان يوصي حال حياته وعليه قيل الأمر في هذا الخبر . ( عن بعد وصية لوصي بها أو دين ) فهي مشروعة ، وحاشا من حديث اي سعيد وعليه ان ابن طلي وزيد وعبد الله بن عمرو وابنه عباس وغيرهم ، وكذا جاء موقفاً على ابن مسعود وغيره وعليه الحيات السلف رضي الله عنهم ورضعهم .

\* والنظر يدل على مشروعية وصيتها وجوازها جازفاً تبين .

[ الوصية / تبين بطلان ( منفعه أو عين ) حشاشاً اي ما بعد الموت ]

اي انه يضاف للموصي له بعد موته ، فصح معلقة .

\* القياس يبطل الوصية لان الوصية في قياسها على الهدايا ونحوها من السرقات لا يصح لان الوصية معلقة بشرط ( وهذا الشرط لا يجوز في الصدقات ) فهم يقولون بها للدليل الثاني ، وكذا عند جهة الاستحسان ( للفق يفتي ) بل ( والارام للامان ) وهذا يدل على أصله المتيقن .

[ حاق امرئ ... ] اي الأول ، الجدير به ان يوصي ، وكان بعضهم ان هذا فيمن له حق واجب عليه ولذا اصاب ( يريد ان يوصي ) فاذا اراد الوصية فواجب عليه الا يبيت ليلتين الا ووصيته عنده مكتوبة .

\* الوصية قد تستد فنيهاً غير واحد من الامور قد جاء هذا عن غير واحد من الصحابة ومن عليه كأي طاعة والذنب وغيرهم .

\* وهذا صحيح بان النبي صلى الله عليه وسلم لم يوصي خالته فيه ساعة فقال ان في هذا نظر ، خالته عليه الصلاة والسلام ما يترك صدقة معلوم ان الوصية من عند خالته وقت الإنسان اي غيره . اما ما كان متعلقاً بزيادة الشئ فانه يجب عليه ان يرقعه من غير وصية كدين أو نحو ذلك .

\* فعند حال عدم التشديد لعدم وصية رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ( ابا هم ليعتبر ) وهذا فيه نظر كما قال الشيخ السب ( فن معاشه الانبياء لا يفرق )



[illegible]

فمن أهدى إحدى فضائل ولورثته وهذا مخصوص من عموم  
(المؤمنون على أشد درجاتهم)

٩٦٩، (عنه) لا تَقْبَلُوا، لا تَقْبَلُوا ..)

عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار

۱۹۷۰ / عزّولاینا اسمی عنایت عن عمر ... (لا تتبوه وان المطاک ندمه  
ولا تدرج جردت خان لعائد جردت کالکلب لخورج حبش) منعت علیه

وهذا الحديث فيه دليل أن حادثة بيع الإنسان لا يجوز له شرأؤه  
وذلك أنه مضمّن لغرض الثمن، ولتفليس من شأنه، وهذا لما هو، وذلك  
لوجود لمية فيه بخلاف الحديث (ط)، فإذا أهدى الإنسان لشخص هدية  
لم أراد شرأؤها فله ذلك، وهذا محل اتفاق بين العلماء، ولا خلاف فيه، وأما  
حديث بعض العامة (أن الهدية لا تباع ولا تهدي) فهو هذا كلام لا يعنون عليه وهو  
مخالف للحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.  
والصدقة لا يشترى بسواها لئلا يسعر أو يربضه والله أعلم

\* الوصية من جهة الوجوب والاستحباب على النوع /

( أ ) وصية واجبة ( اذا تعلق على عقد )

( ب ) مستحبة ( وهذا هو الأصل فيها اذا تعلق بالإنسان حالاً لشيء )

كذلك اذا كان عنده علم لا يعلمه غيره فيوصي به ويكتسب اذا كان لا يستطيع ان يقول حال حياته ( سواء عن علم الشريعة أو عن غيره ) كان لقول ان فلان حق على فلان ... ) اي انه شاهد .

٢ - ويستحب له ان يشهد على وصية ، وأيضاً ان يشهد غير الوثقة لأن شهادتهم عطفون فيها عند الحاكم عند العلماء

( ٣ ) ان تكون مكرهه [ اذا كان الإنسان عنده مال ولكن ورثته قد احتاجوا جونه وهذا المالك

هو ليس بك من يكفهم أو لا ؟ فيكره له ، اكانت هذه الوصية ]

[ ان تترك خيراً ... ] فالحق هو المالك يوفر

( ٤ ) ان تكون الوصية محتمة ،

والن بالجو فيها كالوصية للوراث لما فيه من الظلم وما يوجب الضغينة بين الورثات  
واذا كان الفاعل رتبة واحدة كان أشد حرمة وكذا الوصية بالملك فحرمه ولا يجوز  
ان تنفذ ولا غيره بها ولا يجوز عليها .

\* الوصية جائزة عن المسلم المشرع ، والعكس ولكن عارض عنه لعقد فان الوصية  
له جائزة ...

ف ( حقة ) أو وصية ببلذتها لأفنها وهو مباح ( و غ المحل كل ما يجوز  
الإهداء له فيجوز الوصية له ) . ( ولكن لا يكون حديقاً )

\* واذا أوصى المشرع بجاه كنبه كنيسته أو ترعيها فلا يمكن من ذلك ولا كرامة  
\* والوصية مشروعة من كل أحد صغيراً كان أو كبيراً أو ذكراً أو أنثى حرّاً أو عبداً  
مادام عاقل عاقل وصيه .

\* ما كان دون إحصية فلا وصية له . أما من كان مميزاً فله ذلك كما أمضى محمد  
وصيه غلامه بل حتى ان لو من كماله المولى وادناه صحيح عند محمد ( اوصى لها نبياً )  
ومن العلماء ( اي حنيفة ) من منع وصية من لم يبلغ الحلم .

وذهب لبعض كالمذاهب والبرك وخالفوا فافترقوا في شيخ الإسلام قال اذا أوصى لشيء  
ينسخ به جائز اوصيته والبر لم يفسد



و الوصية متعلقة بالمال و حاليس متعلقاً بالمال فلا يجب نفاذه و بعض ذلک  
ان الوصية المتعلقه بمال الوصي يجب على الورثة انفاذ الوصية و اما ان كانت في  
غير حاله كان لقول (اوصي فلاناً ان يفعل كذا...) ما هو متعين فانه لا يجب على  
الموصي ان يقوم بذهن .

\* الحقوق المتعلقة بالمال لغيره العلماء ان اقتصاره /

١. ما يتعلق بالموت التجهيز (من تركته)

٢. الدين المتعلق بدين (هذا آكد الحقوق فانه يجب على الورثة ان يدفعوا لمال  
ملک عنده ذلك الدين ليفيقوا الدين لانه متعلق بذات المال) وهذا عليه جمهور  
العلماء و هو قول اي حقيقه و قال الشافعي و أحمد و ابو حنيفة

٣. الدين الذي لا علاقة له بالدين و اما هو دين (ص) فانه يجب ان يدفع  
لهما فيه قبل الميراث و هذا لظاهر قوله تعالى (من بعد وصية لوصي بها او دين)  
و لهذا لقول عائشة لما عذرت و اذ في صنده - (قضى رسول الله بالدين قبل الوصية)  
من حديث ابي انس و في اسناده ضعف .

\* لكن قد قوت بعض العلماء عروب الميراث لانه في الوان الموارث و ذلک انه  
عن العلماء في هذا الباب و لهذا قال ابن كثير (كان عالماً حافظاً للموارث و الحجاب  
و لعلك تحفظ آخره في هذا الباب بخلاف غيره من سائر الامور)

٤. السلف كانوا يقدرون الدين على الميراث (انظر وصية عمر عند البيهقي من حديث عمرو بن ميمون)  
و سعد بن ابى وقاص و هذا ظاهره و عليه اصول الشافعي سواد اوصي لقضاء الدين او لم الوصية -  
٥. الدين المتعلقه بحق الله بلخصه من كفارات او تدن الجمع لغيره على قول  
بعض العلماء

٥. الوصية ان تكون من راس المال قبل قسمته (شركة)

[بيت ليلتي] مدبران تطلق الذمة والا فالاول ع الا لبيت ليلتي الا وهو مكتوب  
في كتاب الوصية اربع في رضى شي مرفوع و احسن ما ورد في هذا الباب  
ما جاء في انس بن مالك عن ابي سعيد قال يكتب (هذه وصية فلان...) انظر



\* المال للورثة أخض من غيره (أخض من غيره وجوه الرخص لم ين)

وأخض وجوه البر التي يوفق فيها (في سبيل الله) وهو الخزو

\* إذا كان رجل في وصيته (هذا يثبت في سبيل الله) ولم يجد أي وجه بالكبر فإى  
ألو لوجوه تصدق

أولاً، اتفق إجماع أن هذا في إيجاب

ثانياً، يقال أن ابن عمر رضي الله عنهما أجازها في الحج حال (الرجوع في سبيل الله)  
وسنده صحيح عندنا في الآشنة.

\* فيه بيان أن المال الوصية هو يثبت (وان زاد عليها فهو باطل)

ولا تشيع الزيادة بما تفاق لسلف

\* من كان حاله كثر فيشيع له الوصية بالثلاث

وإذا كان حاله دون ذلك لكنه يخشيهم (فالوصية بما لا يخف لورثة أخض)

~~مروى عنه~~ وأخلف لسلف في أنها أخض

فروى عن أبي بكر الصديق أنه أوصى بالخمسة وقال (رحمتي لنفسي ما رضي الله لنفسه)

وهو في سنن سعيد بن منصور وروى عن ابن عباس ~~في~~ الوصية بالثلاث وابن عمر (الثلث وسط

لا الخمس ولا السبط) وكذا عن أبي الزبير وروى عن ابن عباس (الخمس ~~في~~ أحب إليهم من البع والبع أحب

إليهم من الثلاث) أي كلما قل كان أخض.

\* الوصية تختلف عن العطية والجهة والوقف فإن الثلاث حال الحياة لا حال الموت ولو

انفق حاله كذلك. ولزولي أن تكون لثلاثة على لاقدين (الوقف)

\* مسألة

إذا أوصى لغيره ووقف حاله ؟ [كان يوصي خمسة كل واحد ألف ريال ثم وجبوا ماله ٥٠٠٠]

يعال أن الوصية تختلف عن العطية [تقسم بحسب الحصص] ~~في~~ فينظر

في مسائل هذه إلى مقدار الوقف (الخمس) فيخصص من كل واحد مقدار الوقف (الخمس)

أما العطية فتعطى لأول من أعطاه (لأنه استحقاق)

\* إذا أوصى بماله كله .. فمن يصح ذلك منه ؟ لقول هذا لا يخلو من حالين/

أ) أن يكون له ورثة فهذا باطل ويحرم عليه

ب) ألا يكون له وارث غير بيت المال فيقال أنه يشيع له ذلك

وهذا الذي عليه عمل السلف

أنه لا يبع حاله ويوصي به كما أنه أدرى بأبواب الحر من غيره



وهذا التفسير بالنفع المتعدي ولحمه فيه كلف لأنه مخالف لما طار عن كمر رضي الله عنه  
١٩٧٢

حديث سعد بن أبي وقاصه بطول وفيه (الثبت وابتلت كثير)  
عنتت علي من حديث الزهري عن عامر بن أبي  
فيه بيان لجحدك عن مسائل الوصية /

(\*) فيه الحصة عام الوصية [وسعد عاش بعد هذا القصة أكثر من أربعين سنة]  
وكان سعداً قد اعتزل القصة وقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول (ان الله يحب العبد  
التي لغيره لخصاً) كان ورعاً شديداً بالإحتياط مع صعبته ..  
\* الوصية تكون لغیر الوارث وأما الوارث فلا . ويجوز احتضاها إذا رضي الوارث  
عند ظهور إجماع الفقهاء .

# مسألة ١ : إجازة الوارث فيه خلاف .

— الجمهور ان صحة ذل من ذهبوا ~~في~~ إلى هي احتضاره وأطوا الحديث  
(الوصية لو ارث الا اذا اذن الوارث) وهذا جاز من حديث ابن عباس وعمر بن الخطاب رضي الله عنهم  
ونحوهم . وحديث ابن عباس معلق (ان جريح من عطاء الكرسي من ابن عباس) وعطاء لم يسع من  
ابن عباس رجا فذهبوا وهو وهم وعطاء من حديث ابن عباس عن أبيه عنه  
ومن حديث سعد بن حوشب عن عبد الله بن عثمان عن عمرو بن عبد الله

ومن حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن أبي هريرة عن عائشة رضي الله عنها  
وعطاء موقوف على عطاء بن أبي رباح .

— وذهب جمع من الفقهاء إلى أن هذه الوصية باطلة لا تفي لا يجوز احتضاها  
فإنه لا وجود له وان رضي الوارث والمطأ الوارث فهو تبرع منهم ولا يملك  
أجرها بلوصية . وهذا قول لم يزل من إباحة فقبول وداعور وابن حزم وبعض فقهاء  
اتباع الشافعيين

مسألة /

# إذا وصى لأحد الوارث وكان الوارث محجوباً [كان يوصي لأخيه من أن مع وجود  
أخيه ليشق] فتوفى الأخ الميت بعد الوصية وقبل موت هذا الموصي  
فصار الأخ من الأول وارثاً . ~~في~~ هذا يلحق من الوصية  
فحينئذ

غير محتوي

أما إذا كان ~~موصياً~~ لم يجب ثبانه تأكد الوصية وهذا محل

اتفاق من العلماء

٩٧٤ / عن اسماعيل بن عباس بن شد جيل بن عسيم عن ابي امامة (.. فلا وصية لوارث) عند الله وقته وغيرهم -

ولا بأس بأسناده لانها من رواية اسماعيل بن شماس قتلة وقد وثقه ابن شد جيل غير واحد كأحمد وابن حبان ولبعض الرواة -

في كلامه عن الوصية للوارث ، وهو لا يجوز لأن الشك قد حدد الوصية الورثة ثم قال (لأن حدود الله فلا تعبدوها) والعقل في حكم ذلك منها / لما عتبه من طبيعة الورثة والوصية -

فيها نوع من رضاء بتقسيم الشك للأوصية

= من ليس له إلا وارث واحد يجوز أن يوصي له ما باقياً

= في حال الشك في نسيته الولد فالأصل أن يولد للفراش وللعاهر الحجر

هذا هو الأصل الذي لا يزال إلا ما لا يثبت وقد تقدمت بعض الصور التي قال بها

بعض الحكماء كالاستحباب أن يعقد على امرأة وكرها للمغرب وهو المشرق مما يستعمل

فيه جماعها وبعضهم لا يعتد بها . أو كما عقد ولم ينفذ غير هذه الحالات

تحالوا يجوز له نصيبه بغيره لعمارة

بدر من الله وسلم على نبيك محمد

صلى الله عليه وسلم



\* فيه بيان أن المالك عقار الوصية الثلث وما زاد فلا يجوز  
لذلك ينبغي أن ينظر في حاله وقدره وما فيه من ثبات . لذلك جاء رجل إلى  
عائشة فقال : (إن أردت أن أوصي) فقالت : (ألم جالس) (١٤)

فقال (٢٠٠) فقالت له قليل والله جل وعلا يقول (إن تزل خيراً) .  
\* وإن خشي من عدم انفاذ الوصية فإنه يشترط له أن يعين شخصاً بعينه  
للقوم على اوصاف وصية لذلك روي عن أبي عبد الله أنه كان وصياً لرجل كما عند  
أبي عبد الله .

(حدائق اللقمة تصحها في أمر الله) :

فيه أن الواجب على العبد لوجه عليه إذا احتسب ، فيشترط له الاحتساب  
وهذا المذهب من الوصية بذاتها .

٩٧٢ بعد عائشة أن رجلاً قال إن أمراً اضللت نفسي . الحديث  
وقد تقدم الكلام عليه

\* فيه تخصيص الوصية (فصل الوصية فصل تنفق عنها) (٤)

فصل يكون هذا من أصل بيان أنه بعد قسمة التركة (أن من وصية) (٤)  
أولاً /

بيان إذا لم يوص ليست فلا يجوز لأحد أن يخرج نسب من رأس  
المالك اجتمع دأقته الأواذن جميع الكثرة .

\* إذا اوص ليست لأحد ~~في~~ الورثة وأحد الورثة امتنع من انفاذ هذه الوصية  
فيقال أنه ينقض منها حسب حصصه . فان كانوا أربع اشخاص وامتنع ثلاث  
فخرج من ماله من وافتت (الربع) فقط وهكذا .

فألو وصية تنجزاً وكما تقدم الاستدلال وهذا يكون من أصل بيان قيل  
(الفتحة) لأنه بعد ما تنقص وهذا هو الظاهر .

وقال بعض العلماء ان هذه السحرة المراد بها (سائر الشرائع) لا خصوص هذا الحرام  
وتحاشوا ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن جمع من الصحابة من ان مسحوا ولحمهم وواضعوا  
وزيد من تعلم الفرائض ان مرادهم سائر الشرائع. فمن على هذا ان يخلون في مقدرته  
في انظاره في اصل بعض من غلظة اليونان والكوشم يكرههم ليعتدون بالذلة والاراء على التساوي  
سواء كانوا مزرعاً او احراراً او حوائشي وان نزلوا. وكذلك غرضهم من اهل الشرائع عن نظر  
الى اليهود ووجه انهم لا يؤثرون الاثبات عند وجود الذكوة في نفس الطبيعة. وانما المقصد ان  
حاشا نظر ايدها انما من السيرة اليهود والافليس عن شرائع في شريعة محسنة عليه السلام  
فليس عليه السلام من جهة الاحمال لم يفسح شيئاً عن شرائع من غيرهما (السلامة والاعمال) جاء  
مذكراً للدين.

كما ذكرنا قد تبين ان بعض بعضنا في تفسير الجواهر عنهم المتخط ومنهم اكثر قبلاً  
\* بل انما جعلنا من جهة الاحمال تتفق في هذا الكتاب الا في جزئيات يسيرة لهذا  
بان من اكثر الكتب دراسة عند ارباب المذهب في تفصيل دون النظر الى المذهب صواب الفرائض  
وذلك انها من جهة الاحمال تتفق. والحال في علم رأت فيه الفهم غير من جهة  
لان الاحكام والشرائع.

ليس سراً بعض العلماء ابواب علم الفرائض (ابواب الثلاثة) ليعلموا انها تترك مسائلها في ثلاثين درجاً  
او لوعاً.

٩٧٥ هـ عن عبد الله بن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (ما اقصوا الفرائض بأهلها) فما بقى غلواً  
من ذلك) فتفق عليه من حديث عبد الله بن عباس عن ابي عبد الله ع

[الحق] امة دان على الوصية اي اعطوا اي لا تصدقوها اي غروها وهذا الخبر على  
غير واحد انه حوى شرط علم الفرائض وذلك انه قد احتسب ليا بين [الفروض - التعصيب]  
الفرائض هي المقدر في كتاب الله جل وعلا. ومن على ستة ادوال /  
(  $\frac{1}{6}$   $\frac{1}{4}$   $\frac{1}{3}$   $\frac{1}{2}$  ) وهذه لکن قسم منها افراد حسنة.

\* (الفرائض) هي احدى انواع الانصبة وهي على انواع [فرائض مقدره] (ما بينه الله تعالى في كتابه)  
فرائض غير مقدره وهذا ما بين الاولي التعصيب والثاني الاولاد

\* لا يستحق الانسان الفرائض الا بتلبيس بعد توفر الشروط وانتفاء الجوانب



## بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الفرائض والولاء

الفرائض المراد بها لمواريت وهو من جهة اللغة القطع فمأخوذ من مقطوع به والمراد به هنا الأنصية التي حدها الله سبحانه وتعالى وقدرها في كتابه العظيم وتقسيمها بالفرائض والمواريت وقسمة التركات والأنصية .  
وهذه من تعاريف الفقهاء كثيرة منها /

معرفة مواريت المتوفى عن نفسه المقدر في الشرع ( وأصل ذلك معرفة بالحساب )  
= وهذا العلم من العلوم الخفية ، وقد جاد الحق على هذا العلم في أحاديث كثيرة وإن كانت كلها معلولات ، جاد من حديث أبي هريرة وابن مسعود وأبي هريرة .  
( تعلموا أن تعلموا الفرائض وتعلموها ) خالف أول علم يقين من حديث أبي هريرة عند وقت هذا جاد في غلبة من الأخبار ، وهو في الحديث لا يخرج كما تقدم وهذا حسنة بعضهم . وقد جاد من غير ذلك من السلف وجرى عليه الفقهاء ،

والله أول علم يقين

في الأثر من سنن لا يكره

وجاءت تفاصيل لمواريت ومقاديرها في كلام الله سبحانه وتعالى في أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فغير الكتاب جاء في آيات الفساد في تلك المواضع ( للرجل نصيب ) هذا من جهة الإجمال وهو أول ما فرضت فيه التركات لم فرضت على التقسيم ( اليصيبكم الله ) ( ولكم نصف ما ترك )  
أو سعي ( آية بالآلة ) وجاءت بتفاصيل في السنة من حديث أبي هريرة وابن مسعود وابن عباس

الوسعي

4 وجاء عن بعض إحصائية الاختصاص في آيات الفرائض ( أفرضكم زيدا ) وإن كان هذا الخبر معلولاً وإن كان معمولاً به وقد كان لبعض السلف اختصاص في هذه الألواب كـ ( سعيد بن المسيب - سعيد بن جبير وطاووس والحارث الزكري وغيرهم ) .

لا انتف سائر أهل الحق والشرع أن علم لمواريت محتاج إليه عند الحاجة ومن غير مجبر أهم وتبينوا في هذا الباب من جهة الظلم والجور ولا تخلو هذه المسائل عن هذا .

لذلك جاءت شريعة الله فريضة عن الله لما هرة مطهرة .  
وقيل إن لسيرة الفرائض مأخوذة من قوله تعالى ( فريضته من الله )

وقال بعض العلماء ان هذه السحرة لم يرد بها (سائر الشرائع) لا خصوص هذا العلم  
وقالوا ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن جمع من الصحابة ان مسحوا ولحمهم وواضعوا  
وزيد من تعلم الفرائض ان حرامه سائر الشرائع. فمن علم هذا ان يخلو في عقده  
في هذه في اصل العقل من غلبة البهائم والحيوان فيكون يكرههم ليعتدون بالذكور والاناث على التساوي  
سواء كانوا مزرعاً او امراً او حواشي وان نزلوا. وكذلك غرضهم من هذه الشرائع ان ينظر  
الى اليهود ووجه انهم لا يورثون الاثبات عند وجود الذكر في نفس الطبيعة. وانما الغرض ان  
حاشا نظر ايدها انما من السيرة اليهود والافليس من شرائع في شريعة محمد صلى الله عليه وسلم  
فليس عليه السلام من جهة الاجمال لم يفسح شيئاً من شرائع موسى عليه السلام والمخارج  
عد كراً للدين.

بما كثر من قد تباين اهل العقل والفلسفة في هذا في تفسير الجوارح عنهم المتخلف ومنهم الأكثر قبلاً  
\* بل انما جعلت هذه من جهة الاجمال تتفق في هذا الكبار الا في جزئيات يسيرة لهذا  
فان من أكثر الكتب دراسة عند ارباب المذهب في تفسير دون النظر الى المذهب من ارباب الفرائض  
وذلك انها من جهة الاجمال تتفق. والحال في علم رأت فيه الذين غير من جهة

لان الاحكام والشرائع  
ليس من بعض العلماء ارباب علم الفرائض (ارباب الفرائض يروى) لخصها وانها تترك مسائلها في ثلاث درجاً  
أو يروى.

٩٧٥ هـ عن عبد الله بن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (ما اقصوا الفرائض بأهلها فما بقى فغلاوى  
عليه من حديث عبد الله بن عباس عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام

[الحق] اهدان على الوصية اي أعطوا اي لا تصدقوها اي غيروا وهذا الخبر على  
غير واحد انه حوى شرط علم الفرائض وذلك انه قد احتسب لباين [الفروض - التعصيب]  
الفرائض هي بقدره في كتاب الله جل وعلا وهو على ستة اقسام /  
( $\frac{1}{2}$   $\frac{1}{4}$   $\frac{1}{8}$   $\frac{1}{16}$   $\frac{1}{32}$   $\frac{1}{64}$ ) وهذه لكل قسم منها أفراد معينة.

الفرائض) هي احدى انواع الانصبة وهي على انواع [فرائض مقدرة] (ما بينه الله تعالى في كتابه)  
فرائض غير مقدرة وهذا ما بين الاصل والتعصيب والباقي والاول

لا يستحق الانسان الفرائض الا ببليل بعد توفى الشروط وانتفاء الجوانح



## بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الفرائض والولاء

الفرائض المراد بها لموارث وهو من جهة اللغة القطع بما فرض الله وهو مقطوع به والمراد به هنا الأنصبة التي حددها الله لبيته وتعالى وقدرها في كتابه العظيم وتقسيمها بالفرائض والموارث وقسمة التركات والأنصبة. وهذا في تعاريف الفقهاء كثيرة منها:

معرفة موارث المتوفى عنهم المقدر في الشرع (وأصل ذلك معرفة بالمحسان) وهذا العلم من العلوم الخفية، وقد جاء الخبر على هذا العلم في أحاديث كثيرة وإن كانت كلها معلولة، جاء من حديث أبي هريرة وابن مسعود وأبي عيسى (تعلموا القرآن وتعلموا الفرائض وتعلموا خاتمة العلم لعن الله من تركها) وهذا جاء في غلبة من الأخبار، وهذا في مجلدات لا يقع ملاحظكم وهذا حسنة بعضهم وقد جاء من غير ذلك من السلف وصلى عليه الفقهاء.

والله أول علم يفتد

في الأرض من لا يكاد يوجب

وجاءت تفاصيل لموارث وقد وردت في كتابه الله سبحانه وتعالى في أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ففي كتاب حاشية في آيات الفساد في ثلثين حوالاً (الكتاب نصيب) هذا عند حاشية الاجتهاد وهو أول ما فرضت فيه التركات لم فرضت على التفاصيل (أي نصيبكم الله) (وأنكم نصف ما ترك) (أي نصيبكم الله) وجاءت تفاصيل في السنة من حديث أبي هريرة وابن مسعود وابن عباس

الرواية

أو غيره وإبراءة سعد بن أبي وقاص وغيرهم. وجاء عن بعض إحصائية الاختصاص في أبواب الفرائض (أفرضكم زيد) وإن كان هذا الخبر معلولاً وإن كان مجهولاً وقد كان لبعض السلف اختصاص في هذه الأبواب كـ (سعيد بن المسيب) - (سعيد بن جبيرة) وطاووس والحارث بن كزيم وغيرهم.

ثم اتفق سائر أهل العلم والشرع أن علم لموارث يحتاج إليه عند إعلانه ومن غير مجزاهم وتبينوا في هذا البيان من جهة الظاهر والمجرى ولا تخلو هذه المسائل عن هذا.

لذلك جاءت شريعة الله فريضة عن الله لما هرة مطهرة. وقيل إن لسيرة الفرائض ما حوزة من عدل تعالى (فرضت من الله)

وأما (لَيْتَ) فهو لامه وبإضافة لامه إن الدخول ثلاثة أمثلة (أذا كانا اثنين  
فصاحا) أو إلا قلت أي إن كانوا أقل من اثنين وشبه الأمه (فخرج لوارث وصبي  
يأتي مزية تنصير) ما دون الله .  
وأما (البيع) :

فهو للزوجين ، الذموم في حال وجود الأبناء عند الزوجة إذا توفيت  
والزوجة إذا لم تكن لزوجها فرع وارث .

وأما (السمن) :

وهو (لبيت الابن) مع لبيت لعمك (لثنتين)

وكذا (الافت لا ب) مع الأخت لشيقة

وكذا الأم إن حبيت حباً حلياً

وكذا الأب والحمد (مع عدم أب) وكذا الأخت لأم (الراح) (إذا لم يكن هناك

أحد أو فرع وارث) .

وأما (السمن) :

فهو للزوجة إن كان لزوجها أبناء .

\* وليست له فمين بدت بالمرء من عدم وجود من لينعه من نصيبه بحكم

والمراد (الممنوع من النجس) . والحجب على الزوجين (١) نقصان (٢) حرمان

[خلو لسان رجل ذكر] وهم لعصبة قوله (ذكر) تأليده لقوله "رجل" والرجال ذرية هو الذكورة

فهو كذلك أنه لا عصبة عن الأخت (العصبة بالنسب) فالعصبة لا تقصّب إلا نساء يخلفن لهم .

\* من نصبة الولد خان لسيده توثق بالتقصيب وسائر .

٩٧٦ ١ عن اسماء بن زيد (الابن) بكاف ولا الكاف (المسلم)

وهذا الخبر أصل في عدم التوارث بين أحد المثلين . وقوله (الكافر) هنا بعض

قول من قال من إفتقر أن المراد بالخبر (التوارث أحد مذهبين) أن يكفر ملة واحدة

وأن توثقت هذا صيغته .

المسلم لابن بكاف عن جماعة علماء بلنكي الإجماع على ذلك



١٠ والشروط لثبوتها (في كل فرد) ،  
 ١١ وفاة صاحب الزكاة (يقيناً) فإذا شك في وفاته (كالمتوفى) فلا غسمة .  
 ١٢ حياة الوارث عند وفاة صاحب الزكاة (يقيناً) .

[ فإذا عاشوا جميعاً فلا يرث أحدهم الآخر وهذا محل اتفاق عند العلماء ]  
 ١٣ العلم بالانصبية الشرعية ، وتقديراتها .

١٤ الموانع التي تمنع عن الشفقات الوارث للكرات وهذا ما يجعلها الدخيل في :  
 وبيع الشخص من كليات ، واحدة من ثلاث  
 قتل ورق ، اختلاف دين ، غاصم فليس الشك كاليقين

١٥ الشك ،  
 على خلاف عند العلماء ، لقول المصنف لشيخه رحمه الله . [ ومن لا يشك في ]  
 وعن هذا صلت القاعدة [ من استعمل (سنة) قبل اوانه عرفه كبرائه ]  
 ١٦ الدق

فلا يرث الرقيق من أخيه (إذا لم يوجد من يحبه حبب حرمان) فإنه لا يرث  
 ١٧ اختلاف الدماء ، فلا الكافر يرث ولا نحن نرث . وهذا محل اجماع  
 وإنما يختلفون في غير ذلك إلا أنه هل يرث بعضهم لبعض في هذا محل خلاف .

[ أهلها ] ، نذكر هنا لبعضهم عملك وسأني مزليه بيان كونه الله .

(الثلاث ٤) البنتان عند عدم الابن ، وإذا كانوا أكثر من ذلك لذات  
 وبالحق لهما بنتان إله إذا كن التنتين مضاعف  
 وبالحق لهما الأخوات ~ ~ ~ [ إذا لم تكن لمن فرع وارث ]  
 وكذا الأخوات لأن بزيادة شرط عدم الشفقات مع الشروط السابقة .

[ ابن يبيع  
 هؤلاء ]

[ النصف ] ، الزوج (إذا لم يكن للزوجة ابتداء)  
 البنت إذا لم يكن فرع وارث ولا حشران لها من حصة  
 وبالحق لهما في ذلك الحصة . وكذا الشفقات بشرطها  
 = ولي شرط أيضا عدم وجود أخت لابن ، فإذا وجدت كان لأختها ما كان لأخت  
 الشرع كسب التثنى

١٩٧٨ / عن عبد الله بن عمرو ( لا يقرن أصلين شئاً ) ا - د - ن  
هذا الحديث لأبأس بإسناده وهو حسن .

عبد الله بن عمرو  
عمر بن عبد الله بن عمرو ( جد ) هذا أراد عبد الله بن عمرو  
وشرحوه وقد وسع أركانه .  
\* انما غير له كتاب في القرآن . وقد تقدم الاشارة الى هذه المسألة .

لحقه احاديث كتاب في الفرائض مع اول حديث في الجواب لعق وفت  
حين يسقط والله المستعان .

كتاب لعق « باب الكمال »

١٩٨٧ / عن ابي ذر قال سالت النبي صلى الله عليه وسلم اني اجعل افضل فقال  
اليمان بالله وجهاد في سبيله . الحديث متفق عليه من حديث  
هشام بن عمرو وتابعه غيره عن ابي ذر عن ابي اسود عن ابي ذر  
\* حاشا على هذا لسياق الحديث فان الجواب يكون كسب السائل وحاله لا  
تفيد لسؤاله ويختلف الجواب ( فكل انسان يجازي بما هو له صانع )  
فقد جاز الله احاب رآه ( الصالح على وقتها ) واجاز بآله ( ليرى الدين ) وقام ( تطعم الطعام )  
وما غيرها . فقال غيره واحد من العلماء ان هذا يختلف كسب الجان وهذا على تأويلين /  
الاول / انه باختلاف زمن الجواب بان يكون هذا بحسب زمن الجواب ( كذا ) ورد فيه الجواب  
وهذا جواب دقيق وهو الشك من الثاني .  
الثاني / انه بحسب السائل وحاله ، كماله ، وتقصيره « المراد هنا حال السائل »  
وهذا هو الاصح ( ط )

ع



\* إذا استعمل شخص على يد مسلم وليس له دين  
 وعين بغيره من مسلم غير مسلم  
 حيث صار عند مسلم تأثرت بشراة

\* الميراث ثلاثة أصناف (عقار، متاع، عتق)  
 ذهب، الفضة، النحاس، الحديد، الخ  
 على ما كانت له من قبل أو بعد

\* أحوال التوارث بين المشركين فيما بينهم وعلى أحوال

(١) ذهب جماهير العلماء وهو قول الشافعية والمحققين وكثير من فقهاء المالكية  
 أي أنهم يتوارثون لأن الكفر عدل واحدة (والذين كفروا بعد ما بعث الله رسوله)  
 وأما حديث (التوارث أهل ملتين شتى) فالمراد أهل الإسلام والكفر  
 (٢) حاز ذهب إليه بعض المالكية القائلين (لا يتوارث الكفار فيما بينهم)  
 وقسمه فقهاء إلى أقسام ثلاث أولها عروى من ملين /  
 قالوا اليهودية عدل والنصارى عدل وكل بقية ملن  
 (٣) أن أهل الكفر لا يورثون أهل الإسلام وأهل الكتاب (اليهودية والنصارى) عدل  
 واحدة موافقة لعدل واحدة

\* والذي يظهر لي أن أهل الكفر عدل واحدة لا يورثون أهل الإسلام ويورثون بعضهم  
 البعض لعدم الدين الصحيح على الجميع  
 ومن ثمار هذه المسألة

أن المشركين إذا كانوا تحت وطأة أهل الإسلام عتقوا أي لحاكم كانت تظهر الدين  
 لحسب الداج من هذه الأعداء

١٩٧٧ / حديث أي عيسى عن شد حبل لمن أي من أنه سئل عن ... فبلغ ابن مسعود ... الحديث  
 هذا الحديث والاحتياط في توثيق أي عيسى وهذا الحديث وتخصصه أحمد وغيره  
 \* البيت لا يتخلو من أحوال

(١) أن يكون معها أخوها (فلا ذكر من خط الأنثيين)  
 (٢) معها أختها فقط (لها الثلثين)  
 (٣) إذا كانت وحده (ومعها ابنته الابن) أو لست معها (فلهما النصف)  
 \* عن الحديث من لا يجب حب حران / (الآباء) الابن والأخ (الابناء) (الزوجين)  
 فالحبب فيهم حبب لثمان واحد من  
 \* وكذا ابنت الابن

١. حدها عليها  
 ٢. إذا وجب الابن فلا ثلث لأن عادي بها سلم مع وجودها فلا ثلث  
 فتحببه حب حران، فإذا كانت بنت الابن [البيت مع وجود أمها فلا ثلث لأنها أدلة بها]  
 [الحفنة مع ابنته ثلث - الجد يدعي بالابن فلا ثلث]

نبت الابن مع البنت (لها في ثلثة الثلثين والثلث في)  
 الابنة الابن مع الابنة لثقتة (١٠٠)

لأن تكون عصبه هنا وهو قول عامة السلف  
 وتأخذ ليس وثمان ثلثها ثلث  
 أن يكون أن المسألة محروقة



\* المتقرر عند السلف، نعمهم الله تعالى أن الإيمان لا يقع لعبد عالم يتحقق الإيمان استحقاقاً  
وعلى [ ومن بعد بعض الأئمان ذلك اشتراكه مخلصاً لله من كل شيء فأنه يتحقق له الإسلام كما قطع  
المؤمنين والحقائق الدقائق، وكيف لا يتصور، وكما هو، «أسلمت على ما أسلمت من خير» ]  
\* (المختار) وهو العظيم الأيمان النبوية «والمراد به محالته الحداد لله جل وعلا بالسنن <sup>وغيرها</sup> (ص)»  
وهذا أصل الخلق من الحكماء (أفضل الإيمان من جهة الأصل) «الأن من جهة الذات (الشيء ص)»  
ومعلوم أن ثمة الإيمان لا يمكن لعبد أن يتحقق فيه الاضيق بالإيمان عالم يتحقق بها كما (ص)  
فلا يمكن في الأصل - أن يتحقق في العبد على أفضل الإيمان عالم يتحقق بالإيمان بدنيته من جهة ذات - أي لا يمكن  
أفضل من جهة الجسم والله أعلم .

ومن أن لا بد من إعماله لا يمكن أن يتحقق الأمة علامة إلا بالجهاد . هذا ظاهره .  
\* وهذا هو الأصل في إطلاق الجهاد في الشريعة أما ~~فإنه يخرج من الجهاد~~ <sup>فإنه يخرج من الجهاد</sup> ما يخرج من الجهاد  
النفس على الذنوب، بل هو صريح في هذا معاني عام يرد في الشريعة في خصوص بعض الأئمان .  
\* إذا توارد اصطلاحان شرعياً، وفوق ذلك في الشريعة اصطلاحان يحسن هذين المعنيين  
فإنه يحسن على المعنى الشرعي خاصة في الأصول الشرعية في الكتاب (السنن)  
ولا يحسن على المعنى الواسع في اللغة العربية ~~الاصطلاح~~ <sup>الاصطلاح</sup> قرينة تدفعه من تخصيصه  
أن الجسم . ومعلوم أن اصطلاحات الشريعة تخص مجموعات اللغة العربية .  
(ولا يخالف هذا الأصل إلا بعض المتكلمين)

قاعدة

\* وقد تقدمت مسائل الجهاد ونضائجه في كتاب الجهاد . [يفض الله للمجاهدين عيسى  
الله إذا مثل كل ذنب آخرته يمينه إلى الدين]

= (حق المجاهد) هو إشارة إلى الصفة وأن أفضل يقع مع الصفة ، (فحق أو يوجب)  
ليجب (الانقضاء) ليقول (المعنى) وكل هذا فيه الأمر بإعظيم (لأنه أصغر) <sup>فإنه</sup> «إنه الخطأ»  
(أو أصغر) <sup>فإنه</sup> «إنه الخطأ»

\* لم نسل رسول الله صلى الله عليه وسلم - وهذا هو البيت في أئمان إعتق - (أي الدقان أفضل)  
«ليس من الأئمان رقيه لأنه لا يمكن أن يتحقق فيه الحياة الدنيا وليس من رأساً وليس من قلباً»  
فإن شيء ليس من بعض من أعتقه إذا كان لا يتحقق فيه الحياة الدنيا [لذا لا يسمى الإنسان نبياً]  
لذا في الحديث (كل كبر رتبة أحمر) فسميات كبراً . ولأنه في الأمر الجبروت  
فأصله تسمى تسمية قرآناً لأنها من ما صيد الصلاة، أحمرها  
[وإن لم يكن أن قرآن أفضل من شهادة] (أما إذا قرآن الصلاة) فلا يتحقق الصلاة إلا بهذه (لغة الله)





(الایمان) محله قلبی و هم لایسفی وضع هذا جعله رسول الله صلى الله عليه وسلم من عباد  
العمل ، و ليقدر ، و الذي عليه اتفاق العلماء ان عمل لقلب ليسمى عملاً عن جهة الذنوب  
و عن جهة الاصلح . تدعى النيران (ان من قال ان الايمان هو العمل) (ثم اورد عدل عن الامام  
عجلاً) فويل لمن سألهم بما كانوا يعملون (عن الصادق عليه السلام) .

\* فعمل القلب (الایمان) ليسمى عملاً ، و قد اختلف العلماء في ان يكون له اسمان ، و كذا عمل الجوارح ، و هذا  
لا يمكن فيه عند عالمك لفسق على خلاف بينهم في القول كل لیسماً فعلاً  
و الظاهر والله اعلم انه ليسمى فعلاً و لهذا الذي عليه ظاهر الدين (ان صرف القول  
عزراً و لو شاك فيه) و قد استدلوا بهذا غير واحد من ائمتنا لا يعتقد  
كان منه و ان ضریعة و ذریعهم و طائف بعقدها و هذا ، و حق هذه المسألة  
شيخ الاسلام في عدة مواضع و استدل به في الحقيقة بواسطة  
(الایمان بالله) هو لایسفی الجارح ما في الله و ان في الالهية و ربوبية و احكام و صفاته  
و المراد به ما جاء عند النبي صلى الله عليه و آله من حيث ان هذه المسألة جدير بـ رسول الله صلى  
الله عليه و آله من الايمان قال (ان تؤمن بالله و ملائكته و رسله و اليوم الآخر و ليعلم  
خبره و شره) ~~لا يمكن له~~

\* فاذا اطلق الايمان بالله عالمه اذ اركان لا يثبت و اذا اطلق الاسلام فالمراد به  
الايمان كالمحسنة . (و الايمان اخص الايمان على لوطا اذ به ليقا) [

\* عند حق الايمان فان ذنوب الحية و احب (و هذا الدوام اوجبه الله على نفسه لا يوجب  
احد من الخلق على الله شيء) و هذا عقد اتفاق عند اهل السنة على خلاف عند  
بعض العلماء كان حياً (فقد ذهبوا الى ان يعيد يوجب على الله ما اوجبه الله على نفسه)  
و هذا فيه ظم لما فيه تعدد سوادين مع الله هل و لا ، و كذا الآخرة فان  
الله جل و علا يحرم على نفسه خاليتار و لا يحرمه مخلوق عليه شيء  
لذا جاء في حديث معاذ (ان من الظلم على نفسه)

\* لا شيئاً يكفر الذنوب كالایمان (المعنى ان الاسلام لا يمسح ما قبله)  
\* شرط ذنوب الحية لا يصححها الايمان

ان يدع السرك الاله و ان يدع البع المكفر و غير المكفرة و ان يدع الذنوب ما عتقها منها  
و كبرها و الا يصح على كفره (و ان وقع في شيء منها فان عليه الا يمسحها)  
لهذا يكون قد حقق التوبة تحصيلها كاملاً

و هذه الايمان الا ان يح و هو العلم العظيم

وكبره ذلك بعض السلف كالشعبي وابن سيرين (حسن) و هو مذكور عن ابن مسعود  
أن سيرين الكراهة للعوام «بجدة هذا الرضاخ مما يجد من لئسب»  
\* الرقاب / «النفاسة عند أهلها» /  
المراد بها لعظمة عند أهلها و الحرقة فقد يكون العبد عالماً خفيك عن نفسه فيه نوع  
وقد يكون صاحب حرفة وهكذا (أسبابه النفس ترجع إلى ذات الحق) [   
] يخرج من هذا ما لا يعلم حقيقة عند أصله «كالعالم الذي لا يعرف أهله قدره»  
\* وهذا المعقولة فيه لئسب ولم يعرف قيمته (أقول: عند أصلها) هذا جيب على الثاني في معرفة النفس لئسب  
\* الشارح وسع أسباب الغنى و ضيق مساكن الدوق و جعلت في الكفر غفلاً  
\* وجعل لئسب في الدواب لئسب متعددة منها ما هو باختيار لئسب ككائنات لئسب وغيرها  
\* ومنها ما ليس باختيار ككسالة لئسب و استرقاق لئسب و إربناء فأنها لئسب لغير اختياره كما قدم  
\* في الأحياء فيه ما من الشارح في الاعتقاد من لئسب . خلاصة لئسب لئسب لئسب  
العبد (لأن في ذلك كان عبوديته لله جل وعلا) خالفه في تسقط عنه عبادات كالجماعة كونه رقيق  
\* و هو هذا السبابة أن لئسب لئسب لا إلا لئسب لئسب (الذي خبره) فلهذا  
عنه «وذلك أن السور عند النفاسة» كذا «العبد لئسب لا يعمل ولا يتقوى» كان في المعقولة قبل  
له و يكتفي به لئسب لئسب أو الهزلي أو مذنب مرضا معدي لئسب عنه الناس فهذا لا يسع لئسب  
لما بالحكمة بالهذر . و يكتفي بهذا لئسب العاصرات «الدواء لئسب من غروجهن»

(الامانة للشارح) ، هذا من جهة الأصل «البذل» فالمسلم يعين أخوه في أمور الدين والدنيا  
أما من جهة لطيف فالمسلم حاسر بالتعفف والرياء الناس لما في ذلك من دفع  
عنفسه (١) أن في الاسترسال في ذلك تجرده للإنسان على أنصافه بأن يكون  
على الله في قلبه (٢) أن الإنسان كلما احتاج إلى ما في أيدي الناس لئسب قيمته بقدر حاجته هذه  
لذلك يدرك (٣) أن هذا فيما في أيدي الناس يجب أن يكون (عند الترمذي)  
\* فالمبدأ المباداة من الإنسان بآثاره التي لا حسنة القول .  
\* كلف الأذى عن الناس احسان للنفس قبل أن يكون للناس . وهذا من فيه الشارح



(الفساد عند أهلها).

فَيَا أَن لِحَقِّ لَيْتَ لِلْإِنْسَانِ بِأَنَّهُ (فِيهَا عَاصُو بِرْطَبَتِهِ وَفِيهَا عَاصِي بِرْطَبَتِهِ).

(أ) الْإِنْسَانُ بِالْقَوْلِ وَهَذَا مِنْهُ (الصَّبِيحُ وَفِيهِ الْكِبَارَةُ).

← خَازِنُ (أَنْتَ حُ) - الْمُتَقَلِّبُ - مَكْنَتُ نَفْسِكَ (فِيهَا الصَّبِيحُ الَّذِي لَا يَجِيءُ عِندَهُ إِلَّا نَبِيَّةٌ).

وَأَمَّا الْكِبَارَةُ الَّتِي يَدِيحُ فِيهَا الْإِنْسَانُ (أَنْتَ وَمَنْ تَهْدَاهُ) - (أَخِي عَاشِقُكَ وَنَحْوَهُ).

(ب) الْإِنْسَانُ بِالْمَحْسُورِ (كَانَ يُحْسِنُ لِلْعَبِيدِ كَأَن يَجِيءُ أَفْئِدَهُ أَوْ لَقَعَ بِهِ).

مَحْصُورٌ لِيَسْلَفَ أَنَّهُ لَيَعْتَقُ بِذَلِكَ. (أَحْصُورُ الْفَقِيرَ عَلَى نَاقَتِهِ هَذَا).

وَأَمَّا الضَّرْبُ فَلَيْسَ بِكَفٍّ (الْمَحْسُورُ مَخَاضٌ بِأَفْئِدَةٍ لَا آخَا لِيُضْرِبَ الَّذِي يَحْسِنُ عِندَهُ جَبْرًا).

أَوْ الَّذِي لَا يَدْرِي مَعَهُ مَخَاضٌ كَخَلْعِ ضَرْفٍ وَتَحْوِثِ نَفْسِهِ كُلِّ يَجِيءُ أَنَّهُ لَا يَعْتَقُ وَكَأَنَّهُ لَيْسَ بِكَفٍّ.

لَهُ ذَنْبٌ، أَمَّا مِنْ حَيْثُ الدَّوْمُ، (الْجَوْنُ فَلَا يَلْزِمُهُ ذَنْبٌ).

(٢) أَن لَعْنًا بِالْقُوَّةِ (أَن لَعْنًا إِلَيْهِ عِبْدُهُ وَبِشَارِكِهِ فِيهِ غَيْرُهُ).

(أ) أَن يَكُونَ لَعْنًا لَيْسَ لَيْتَ فِيهِ أَلَمْ يَكُنْ خَانَ الْمُتَقَلِّبِ أَحَدًا سَادَتَهُ فَإِنَّ لَعْنًا لَيْسَ لَيْتَ.

فِيهِ (الْعُقُوبَةُ بِالرَّأْيِ).

عَلَى نَاقَتِهِ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ.

هَلْ يَعْتَقُ هَكَذَا مُطْلَقًا مِنْ غَيْرِ مَا أَوْ أَنَّهُ لَعْنًا وَبِشَارِكِهِ لَمَّا عُدَّ ذَنْبًا لِيَعْتَقَ.

أَمَّا أَنَّهُ لَعْنًا وَلَيْسَ لَيْتَ وَبِشَارِكِهِ لَمَّا لَا يَدْرِي بِأَيِّهِ الْآخِرِينَ.

أَمَّا أَنَّهُ هَذَا لَا يَصِحُّ إِصْنًا عَنِ الْإِسْلَامِ عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ.

(ج) أَن يَكُونَ لَعْنًا لَيْتَ (أَمَّا هَذَا) كَانَ يَكُونُ أَلَا هُوَ أَوْ أَخَاهُ وَنَحْوَهُ.

(وَالْمُرَادُ بِهِ (أَمَّا هَذَا) أَنَّهُ لَوْ كَانَ الشَّيْءُ لَحْدًا عَلَيْهِ لَكَانَ).

وَفِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى الْأَصُولِ (أَلَا هُوَ) (وَأَنَّ الْقُدْرَةَ (الْأَبْرَارَ) وَأَنَّ).

لَمْ يَكُنْ (وَأَنَّ الْقُدْرَةَ) وَهَلْ لَهَا الْوَلَايَةُ - فِي الْعُقُوبَةِ هَذِهِ الْخَالِصَةُ.

هَذَا مَحْدُودُ اتِّفَاقٍ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ الْأَصُولُ سَادَةٌ حُرُوفٌ عَنِ الْإِسْلَامِ بِشَرِيحٍ مِنْ لَيْتَ قُوَّةٍ.

وَأَمَّا عَنْ لَيْتَ قُوَّةٍ وَفِيهِ نَظَرٌ وَمِنْهُ نَبِيَّةٌ بِشَارِكِهِ كَقُرْءَانِهِ عَرَفِيهِ نَظَرٌ.

\* إِذَا كَانَ الْوَلَدُ كَافِرًا وَبِشَارِكِهِ عِلْمًا (أَنَّهُ) هَذَا يَخْتَلِفُ.

لَا يَخْتَلِفُ الْحُكْمُ وَهَذَا مِنْ الْجَمَاعِ وَالْإِتِّفَاقِ (لَمَّا الْفَرْقُ).

\* اِخْتَلَفُوا فِيمَا عَدَا ذَلِكَ الْكَاثِبُ، الْإِثْمُ، الْإِثْمُ، وَكَذَا (الْحَمْدُ، الْبَقِيَّةُ).

فِيهِ خِلَافٌ، لِيُحْصَرَ عَلَى تَحْصِينِ الْحَقِّ اسْتِغْنَاءً مِنْ تَحْصِينِ عَلَيْهِ نَكَاحُ.

كَالْحَمْدِ، الْخَالِصَةِ وَبِشَارِكِهِ الْإِنْسَانِ.

\* مَحْصُورُ الْعِلْمِ أَنَّ الْوَلَدَ الرِّضَاعَ لَا تَدْرِي هَذَا الْبَابَ.

فَيُحْصَرُ بِبَيْعٍ وَبِشَارِكِهِ الْإِنْسَانِ هَذَا الْبَابَ.

(لَمَّا كَانَ)  
سَمَاءُ الْبَيْتِ  
عِنْدَ الْوَلَدِ  
لَعْنَةُ الْوَلَدِ  
مَحْصُورٌ لِيَعْتَقُ  
صَبِيحٌ وَبِشَارِكِهِ  
عَدُوُّ لَعْنَةٍ  
بِشَارِكِهِ  
بِشَارِكِهِ

الْعُقُوبَةُ  
الْمَلَكِيَّةُ

انما اي شيء

وذلك من جملة ما اهل الرأي وهو قول زكريا و... واي حنيفه ان الله لا يخلق واما  
البقرة منه يرجع الى اصحابه يخبرون بين الناس

= اما الحق = اما ان يستسعى لعبد (ليكون ليس في الاضيقين ليس اصابه)

= ليقف منه ما اعتقه به الاول فقط (ويكاتب ما عثر)

\* و الذي يعضده دليله ان الله يحسب هذا (كترتيب)

الحالات لاولي / اذا كان نسب جانه ينظر في حاله فان كان له حال فيحق ليقف لعبد

مذمومه الا انه قد تسبب لعنف بعضه ولا يعرض لعبد

ويكون هنا مسألة: (اذا كان حاله قليل لكنه يضي اعطاء لعبد) (الحال يميز على تلك حاله)

«فاذا كان عند المرق» و على الذي تقدم يقان (ان زاد على تلك فيمنع من ذلك ويكون شرفه و حبه  
الجيز

الحالة الثانية

عند عدم قدرة البشر على تلك الاشياء فحق هذه الحالة ان لعبد يستسعى ويكون في تلك

الحالات فحينئذ يضمن في الأرض من غير ان يؤذي (فلا يقر له اهل من شرفه مثلاً فيمنع لعبد

ليس و زياراً الا هذا لا يجوز و اياها يعطي فسحة

٩٨٩ / من اي شيء (من الحق نصيباً او شقيصاً) متفق عليه بعد من الاموية عن قتادة عن انس بن مالك عن ابي هريرة

وهذا الخبر قد اختلف فيه ذكر (الاستسعاد) فقد روى بسعيد بن ابي خزيمة له وقد رواه عنه

و قد رواه بعض الرواة عنه بن خزيمة (الاستسعاد) كروى عن سعيد بن قتادة له

ورواه مالك بن قتادة كما ذكره البخاري وغيره - من حديث جابر بن عبد الله عن عبد الله بن مسعود و هو

الصديق قال اني اعرف (انفق لعبد) على الاستسعاد ليس من قول انس بن مالك له (الاستسعاد)

والما هو قد روى اي شيء (وهذا هو روى هذا الخبر من غير الاستسعاد)

[لهما] شعبة شعبة (صباح) ولم يذكر الاستسعاد و هذا ما عان اليه لنقاد

\* وقيل ما تقدم

\* اذا قل العبد انه ترك يستسعى ويضمن في الأرض وكان محققاً غيباً

هل يقبل منه ذلك

لا يقبل ، و هو من حاله رخصاً عنه وان لم يرد

لان الاستسعاد ليس بالجيز لا غيباً



٩٨٨ / عن ابن جبر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (من اتقى شركاً له عيب ، فكان له ان يبلغ ثمن عيبه ، قوم لعبد عليه قيمه عدل ، فاعطى شركاره مخصصهم وعطف عليه عيبه ، والا فقد عطف منه حاجتكم) عطف عليه

نح م عطف عن نافع هذا ما يحصر وهذا اوجه لفروع الاربعه التي تقدمت لاستارة اليربوعاً فأسبب لعطف . [من غير اذن سيده]

(المراد بالشرك) ، ان يكون لعبد شريك بين سادة او من عطف الشريك ما لم يتسم

وهذه الشراكة إما ان تكون بالتساوي او بغيره ، فمثل الشركاء او الجيران .

\* ساداً الحق لعبد شريكه عليه (او العطف هنا لا يخلو من والين)

أما ع ذلك مرض الموت [هل يقبل هذا أو لا] ، وان قيل هو نكاح عن عطف لئلا الذي له الوصية فيه ؟ أم من النفقة العامة .

أولاً /

عطف الدليل ع مرض الموت صافى ولا خلاف ع هذا الأمر إلا عند بعض الظاهرية وهذا القول عليه الامتياز الأربعة .

\* وجهاً لعبداء أنه من ذلك لجان لا من نفقة العامة .

فإذا حصل هذا والحق أحد سادة نصيبه حصل لعطف ما بقى لعبد أو لا ؟

[يستصحب تشويق لبيع للعنفق ، والأمر الآخر ان ليس لزوج لعبد كاملاً

لا حق له اعتاق بعضه (خالعه من الجان الذي لا يرضى) ]

فغير للعبد ان يبيع نصف نفسه ، ولا يسرى هذا التبعية في العبد

\* فإذا اتى لعبد الحق ربع أو عشر ثلثه يعطى له ساداً أم إلى

وكذا إذا كان له الحق ثلث أو ثلثان خاله لعنفق ولا يعطى ع هذا خلاف معتبر

\* أما مسألة فيما لو كان على لعبد شيان والحق أحدهما نصيبه ؟

يقال أن هذا لعنفق ليسرى ان باقى لعبد .

\* وعند دفع قيمته باقى لعبد ؟ (جهة يقية لشركاء)

لأن يدفعها لحق لو كان غني لأنه يعمل عطفه لجبراً هذا كما عطف

كأنه ملك لبعض عبده أنه ليسرى عليه من ماله

و هذا قيل بجهاً لعبد

والله قول مالك (والشافعي) والحمد



= وذلك لا تقطع إقسام بين لزوم أن (أو للزوج أن يأخذ حد لبيد في نفسه) ولكن لما كان  
ليست دون أربع بينهما . وهذا محل اتفاق .  
\* وهناك خلاف في بعض المسائل :

إذا أقرع أول مرة لم أقرع حد يوجب لأولس، لئلا يقع عليه الإختيار في المرة الثانية  
أو لا يملك خلاف الظاهر في أدائها .

يقول العلماء أن إحد مخير بالاقتراع والعدول . (لأن حاله) في قسمه كان من  
ليست وكان ما كان لا على وجه التحديد كإبائه فإنه يقسم بينهم بالعدل ، كذلك  
النسبة عليه (٢٣) . (السلمة من جهة الحق يجوز له أن يأخذ أحد الزوجين مع جهة  
في نفسه من غير قرعة ، إنما كان ذلك منه من باب تطييب الجوارح ، ولذا لم يفت  
بالنسبة لما جاز في الموضعين من كتاب الله تعالى أن لا يراعى العلم أنه أولس  
بإمكانه مريم ، ذلك أن حالة مريم كانت فسادهم معتصم دفعا لما يقع في المسائل  
من الخصومة . وكذا لو لم يعلم أنه قد يقصد فسادهم معتصم .

= والمواضع التي أقرع فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم نحو أعتقه مواضع منها  
ما هو صحيح ومنها ما هو معلوم .

\* وأما صفة الاقتراع فقد جاز هذا عند عدل من ليس له من الذي جاز عن حيد بن جبيل  
وعبد ابن جبيل ( أن يضع الخواتيم أو التسميات بينهم ) في كفة ثم خبز خالقه وهو  
صالح (لهما) . وكذا إن أقرع صاحب به فلا خير إلا أن يقرعة عند الأولين يريون بها  
أن يؤخذ من كفة شخص لهما سواء كان ذلك من الخواتيم أو قطع اليد أو غيرها .  
وأما الأصابع فما كانا يعرفونها والخصم ، إنما عرفته بعد إلهام الأول كما استأمر أي هذا الأمر  
فقال ( لا . إنما الخواتيم ) لما ليس من الأصابع . ( راجع )

\* ولقرعة لما وجد في الشرائع لسياسة استدل بها مروا في مسألة  
( شرع من قبلنا شرع لنا عالم بعد شرعنا خلافة )

وذلك أنها <sup>دستور</sup> في كلام الشارع على وجه الاقتدار . وحديث من خزن خلق الله (الأنبياء)  
وهذا قبل مجيء إمامهم إمامهم رضي الله عنه في روايات عديدة . أحسن . ان ينقص . (الاستحسان)  
لما تكلموا على مسألة القصة .

وكذا استدل بها أحمد لما تكلم في مسألة إقصاء . وكذا التا قضا عليه رحمه الله  
لما تكلم عن (العدول) . وكذا الإمام مائتة في علم من الروايات ، (وهو)

عليه في الروايات كان الروايات وكذا جاز من أي حنفية





الحالة الثالثة /

اللا يستضع بعد الاستعداد (من يصدق ويكون حاد ديباً على الحق أو لا)  
ليكن أن الأصغر في عقل هذا أن يصدق في ملكه (يقع مبعوضاً)  
في هذا يتفرع عنه مسائل عديدة كإثبات لبعضه

٩٩/ ع (لا يصرى وله والده إلا أن يحده علوه كافتقاره) ص

\* قد تقدمت مسائل الحق الجبري .

\* فيه عظم برؤوسه

\* حال الشك /

(أن هناك دولا فيهما إجماع ولبيد ليعتقون وقد كنت استغفر ذلك حتى وقعت  
على حقيقته) وكان (وهو بالنسبة لكان لأهل هذه البلاد عيسى جبراً «أقل من ١٠٠٠»)

أول ما في الاستدلال

٩٩ / عن محمد بن حسين : (استحق رجل ستة علوكن ..)

\* هذا الرجل أوصى بكل ماله (أذ ليس عنده سوى هؤلاء المملوكين) وقد تصرفه لبيع

من ذلك وأنه إن \* زاد على ذلك فهو من مال الجوراة لا يصرف إلا بأمرهم .

في خبره ليس به صلى الله عليه وسلم على ذلك .

\* ليس به صلى الله عليه وسلم استحق ثلث العبيد (المعاني أوقع لقصة فتحه إنسان من أهل مكة  
ولم يصدق من كل حبه مقدار ثلثه (الذي تسميه لفتحاً) بالمعجب أ) أو (بعضه)  
وذلك أن التبعين ليس في الأصل لفتح ففتحته معتوماً .

\* حسنة القرعة /

وهو من ليشه أن لفتحته التي كانت عند الأمام أبيه ، وهو في سنة صراجه  
في حادثة رسول الله عليه السلام واللاه وطار ذكره في كتاب الله في موطنين :  
أ) إذ يكون أعلامهم .. وكذا في قصة لويس لما كان في الجبل عليه السلام (ممكن  
فغسلهم وكان على حذيق)

\* القرعة لا تحوز إلا عند تساوي الناس في الحق ، أما عند ثبوت حقه فلا يجوز

عنه القرعة ، وهو من إقرار المحرم (وذلك أن  
فيه نزاعاً للحق) وقد أقر رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الفسقاء

حين لم يفرده

القول بأنه يعتق ببعضاً إلى  
ليستشع في الباقي

هو وهذا الوجه أيضاً فحين أعتق عبده وهذا الوجه هو حاله :

فحين يعتق عبده (فكأن ببعضاً) أنه إن عتقه لبعضه ليس على الباقي  
أما إن هذا حق للورثة [قال فيه مسروق بن الأجاج] فقال [يعتق كله] [وقال شريح] يعتق  
لعبته [والسائل لها السئالي] الذي يظهر أن يعتق الثلث لأن حق الورثة أقوى من حق العبد بالعتق  
ولهذا هنا (قال له قد لا شديداً)

\* أما كون العبد لا يعتق منه شيء فلا أعلم (ط) به قالاً .

أ إذا أوصى بماله كله في حاله مرضه ثم خوفي من مرضه ذلك (والمعنى أن العبد لا يعتق  
فرضيته نافذة في حاله ذلك) وهذا عند عامة العلماء [باعتبار أن الوصية هنا كانت  
في حكم الهدية والهدية] وبعض العلماء يقول أنها ليست نافذة لتعلقها بالموت  
ولكن نقول / ~~أن هذا الفعل كان في حال حياته~~ إلا إن عتقها بمرته فتكون كالوصية .

١٩٩٢ من عبادن سلمة بن قتادة عن الحسن بن سعيد مرفوعاً (عن علي بن زرار عمه) أنه قال  
حدثني

واختلف فيه اختلافات عديدة .

اختلف من جهة الوصل والارسال والرفع وكذا اختلف في منته وهو منكم قد انكره  
غير واحد كعائذ بن الربيع والبخاري وغيرهم . (تقدم به حادثة سلمة)  
وقالته (سعيد وسعيد) فرواه عنه كما عند في ورواه هشام بن سالم  
كما عند في من حديث قتادة عن الحسن بن سعيد مرفوعاً .

وقال من حديث سعيد بن قتادة عن الحسن بن سعيد مرفوعاً .  
وهنا وفي رابع وهو ما رواه البيهقي من حديث سعيد بن قتادة عن الحسن بن سعيد مرفوعاً .  
والحديثان فيهما من جهة النقاد ، صححه بعض المتأخرين .

\* وأقول العلق هنا (تقدم حادثة) ثم (مخالفتها لآثار أصحاب قتادة) ثم (أن حادثة سلمة  
ليست في حديث قتادة) .

وجاء هذا الخبرين وجه آخر مما من حديث عائشة كذا في نسخة وألها مطعون فيها

س



وذهب بعض الفقهاء من الشافعية الى ان نسخ من قبلنا ليس لشيء لنا  
ورجعه النووي وابن كماله واستدلوا بحملك من الاثر، وعلمنا  
أخذوا به .

وعلى وجه الاختصار (المسألة على احوال) :

أ) حاله يمكن ان ينسخ في أمته عن الاسم وهي الاصل والأخبار  
والأخلاق وهذا محل اجماع بين العلماء انما عتقت .

ب) نحن معاشير الأنبياء انباء لعالات ديننا ( )

وهذا لا ينسخ الاخبار والأخلاق . (نفس على هذا ابن عبد البر في الاستدكار  
على كلامه على الامم في الحقايق) في اختياره مدجج (ط)

١٢

١٢) حاثيت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اقراء الذين مستقل ~~هو~~ نسوا لتفسير  
المسألة دون نسبتها لأمة من الأمم مع ثبوتها عنهم أو نسبتها . وهذا الخلاف فيه

١٣) ان لا يثبت لغيره أنه نسخ من قبلنا . ولم يدركه دليل عندنا يتأيد ذلك .  
وهذا هو محل الخلاف .

١٤) ان لا يثبت عندنا بالكتاب، (لأنه الله نسخ من قبلنا) ولكنه جاء بعض المرويات  
التي رايته الله في شريعة بعض الأنبياء (أفيعال) هذا نحن عن نبي الله  
ولا حرج ولكن لا نعمل به ( ) فلا يصدقون ولا يكذبون .

\* فيه دليل على عتد عليه القرعة فمن تنازع الحق واستدوا فيه (طاهه)  
واختلفوا في مسألة ما (اذا اوصى الانسان بماله لله ولا يمكن ان يُجْزَأ  
للا شران في الحق) في هل يستدل في ذلك بينهم بالقرعة (كالعبد والامارة)  
أم (لكن لله الملك على كل شيء) «فكيف نأمن ببعضين» . (عامه لسلف على القرعة)  
حار هذا عن انان بن عثمان وعمر بن عبد العزيز . فارجع من زيد . وأي الذناد وغيرهم  
ولا يعضون . (الطرازم) . وهذا اختيار المدعوات مع دلائل  
وروي عن بعض السلف أنهم يعضون ، (تشرح القاضي) وعن (صديق) خلافت

١٩٩٣ / من سفيته قال كنت ملوكاً لا أسكت فضالت  
المحقق واشترط علي أن تحمد رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أحسنت  
فعلت وإن لم تشترط علي ما عرفت رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أحسنت ما عرفتني واشترطت  
علي عند أحمد و البودورد

الحزب صحيح الإسناد وفيه مسألة (الاشراط على الجوى حال عتقه) «  
[إذا عتق العبد واشترط عليه أن يعمل عملاً بعد عتقه هل يكون هذا الشرط نافذاً أم لا؟]  
— كما هو ظاهر علماء على عدم نفاذ الشرط وهو كالشرط في البيع وهو باطل  
— وقد كان أي صحبه الإمام أحمد في رواية وفيه قال محمد بن سيرين (في العتق)  
والصدان أنه شرط لا يبرح ولا يعتد به وهذا هو الذي عليه جماعة السلف والخلف  
وقد كان (٢٠٠) أحمد في رواية الآتية فقال: (أشترى له بشركه «قل بالله اهدم عاتقهم»  
وهو في كراهه الخطأ في حاله الكسب على هذا الخبر (وهذا الخبر جاز فيه الشرط ومعناه  
الوعد) أي أي الحديث أن العمل لكذا بعد عتقه «وأما روى هذا الشرط فلم يقل به أحد  
من السلف) وهذا صحيح فلا أعلم أحداً من السلف قال بطلان وعاريف عن ابن سيرين  
في نظر عند جهة الإسناد

### « باب التدبير »

٩٩٤ عن محمد بن دينار عن جابر أن رجلاً اشترى غلاماً له عن دين لم يكن له مال غيره  
فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال (فلا تشترى عندي) «  
فاستشراه نعم بن عبد الله بثمان مائة درهم فدفعتها إليه .. الحديث

التدبير هو (الحق عن دين وهو أن يعق السيد عبده عن دين (أي بعد الجوى)  
(أي دين حيائي) وهو جائز عند جماعة العلماء ولا أعلم (ط) خلافاً فيه  
«الراف مسألة الطلاق أن يقول الرجل إن أفاضت غائت طالق» فهذا لا يبرأ به لتعلق ذلك بأمر  
آخر (ان مجرد موته) . ومسألة الطلاق لا يبرأ بها إجماعاً لتزاحم مسألتين  
مسألة الشرط ومسألة (المتعلقات بوفاء الزوج) والوفاء فتقدم على الشرط  
فتصح مسأله وتعمقاً هذا مجمع عليه

في التدبير (هذا مسائل مستشاه من الإجماع) كأن يعق جميع عوالب عن دين فهذا باطل  
إذا لم يكن له مال إذا كان عبده أتر فذلك عال فلا يعقون كلهم . فيخرج بينهم





ولا يصح هذا الخبر من آل وجه عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لذلك اختلف  
الحكماء في عتق ذك المصاهرة ودرجته ،

\* عتبة السلف ، وهو قول الأربعة أن مدخل دارهم محصاة فحصره  
على خلاف ودرجته المصاهرة (واذا اتفقوا على هذه الأصول)  
فلا خلاف لادود الكاهن وابتدأه وغيرهما من أهل الظاهر وخالها لا يعق أحده  
الأول عتق .

\* اختلف المتأخرون بالعتق في هذا الخبر (لم يعق) ٢ كذا يلخصه

هو أولاً قوله (محصاة) أي لو كان أنشأه لضم عليه فكانه  
فلا خلاف والأصح وهذا بان أول الدارين ومن في حكمهما كالجدة ولذا في البقرة .

\* درجته العتق .

\* ذهب ~~الجمهور~~ السافعي وهو رأي بعض المحدرواها (أن الخطأ) أنه لا يعق من ذوي الحجام  
الأحمود والنسب (الوالدين والأبناء) وإن علو وإن نزل

فخرج من الأصول والأصوات والصفات والى ٢

\* ذهب جمهور الحكماء أن يخرج كل ذالنسب مادام أنه (محصاة من النسب)  
فقد دخل العمة والخالة والخوفاً ويخرجون من هذا الدبابة وأما الذؤوب والاخت من الرضاة

وهذا قول الجمهور مستعمل في هذا الحد وإلى شقيقه وبنوه المتفعل

\* فإن كانت فقط (الأب والأبنا والأخت والأخوات)

\* أما المصاهرة بخبر ~~الجمهور~~ النسب كالمصراع فقد حكم الأصحاب على أنهم  
لا يعقون إلا ما روي عن الحسن وأن سيرة كائنه كذا بيع الأصم من المصراع  
وهو مروي عن ابن مسعود بأسان فيه نظر .

\* وهذا العتق يجعل الولد للمقتق . هذا عند عامة العلماء

\* أما العلم بالكاتب فالولاء لمن جرحه من ألق المحصر أنه لبيده ويعق  
العلماء خالوا أنه لا (وهذا قول جمهور) وهو مروي عن حماد بن زيد  
ومكحول وهدقون حبيب .

٢٢١ -

قد جاء عن المصاهرة قوله (مضت السنة على أن الأخت من المصراع  
بأعوان) ابن أبي شيبة





عسائل حديث جابر /

وقد جاز حدوجه آخرى عن جابر عن حديثى ان لزيدا عنه وكذا عن حديث  
عطاء عنه وقد روى فيه ~~الحديث~~ ان عيسى بن عبد الله قد بين هذا الغلط الاسم  
الست قرا (ذلك ان جلا قد عات) وبيته كذا البيهقي وروى ايضا (شريك  
ابن عبد الله) روى عنه عن عطاء ان الرجل قد عات وعلم الصحاح ان الرجل لم يرك  
والما احتاج الى بيعه . وفي هذا تكلم علماء على مسالتين /

الأولى /

الرجوع عن الوصية « اذا اوصى الانسان لماله او لبطشه او لبيوته  
اتفق العلماء انه يجوز له ان يبيع عن وصيته « اذا كتب ان انا فلفلان كذا »  
تبي هذا عن جابر وان جازت وعائته وفضله وابنه بعد ان كانا بانيه  
صحيحه عند ابن ابي شيبة وغيره (كما في لم يوثقه ابن وهب) وسعيد بن منصور  
وخلاف الوقف فلا يجوز له الرجوع عنها ، لان الوصية متعلقة بالموت  
وعليه من جهة الصدقة (اذا قال : ارضى الفلانية لبيته فيها ثم عسجد ان انا عات) فيجوز  
له ان يبيع . (سواء رجع كفى او تعد وجه الاتفاق)

الثانية / بيع المديون (اذا المتفق عليه عند زهير) فحل له ان

يبيعه ان احتاج اليه اولا .

= ذهب بعض العلماء كما اشار الى ذلك البيهقي في كتابه معرفة

السنن والآثار الى الجواز واحتجوا بحديث الباب

= ذهب بعض الفقهاء وحكى ايضا انه قول للجمهور انه لا يجوز بيع المديون

في الحديث فمن في المسألة (من يستريح مني)

القبطي ، في لغة العرب من سكن مصر ولو كان مسلما

وهو محل اتفاق عند من اهل اللغة والبلدان

(واسم العبد هو بعتون) عات في اطراف انما الزبي

= خلافا للاصطلاح احدثت انهم يجعلون لقطر هو غير مسلم

كان عن كسكن عهد من ابن اسراش من الاقباط ]

وإذا تزوجت الأمة حال مكاتبتهما وانجبت حل ربيع أمه وله أم تكون مكاتبته ٢  
«إذا أصبحت أم وله فإنه لا يجوز بيعها» هذا أحد طريقين لإجماع السلف  
ولا ينفذ لقطع المسألة .

و من له أن يطأ مكاتبته ٣ هذا محل خلاف

ذهب جماعة من السلف إلى جواز ذلك وهو قول سعيد بن المسيب وروايته عن أحمد  
وذهب آخرون إلى كماله (السلف) أنه لا يجوز له ذلك . وبه قال القنوري .

قالوا وإن فعل ذلك فإنه يُغدر منه عليه وبعضهم قال منه الإباحة «نقص عن أبي داود (الشيعة)  
الأصل أن المكاتب عبد سابق عليه درهم لكنه خرج عن ذلك لأن بينه وبين سيده عقد  
يستلزم الاستعانة بليل بالمال ليدفعه لسيده فإذا انتفع به سيده وأجاب هذه ضائع جهه العبد  
فأصبح السيد بالحق ومادفعه لسيده يصير ضائعاً وهذا عند الظاهر ملحق به . أما إن كان  
هذا الانقطاع لا ينفذ للعبد ماله كان هذا أم لا أصبح فيه .

و قد وقع هذه المسألة كثيراً «الاحتجاب لمرة من غيرها» - دية المكاتب - الأمة المكاتبه لو طلق  
هل لها دينه واحدة أم تارة كالحرة «ليسان» «هو عبد وهذا أمه ما يقرب عليه درهم»  
وهذا قول جماعة إجماع على خلاف غير قليل كذا إذا كان حائلاً للمال (كذا) وكانت سيده  
معتقاً ، هل يفتق بغيره لمكاتبته مع ملك بالمال أم لا محل خلاف وسأني بسأله  
بأذن الله .

٩٩٦ / عن حماد بن شعيب عن أبيه عن حماد (أبي عبد) كاتب على ماله أو قبة  
خادماً أو أمة أو أوق فهو عبد . - إن شاء الله تعالى -  
وهو ليس له أن ياتقنه (أن العبد لا يكون حرّاً حتى آخر درهم) . وهذه من المسائل  
التي اختلف فيها إجماعاً .

= ذهب جمهورهم إلى أنه عبد حائز عليه درهم  
= ذهب بعضهم إلى أنه إذا أدى لسيده ما عليه فإنه حر . ويكون عاقباً عليه دين  
فيكون عريقاً حينئذ فينقل من الحر إلى العبد (وهذا أحد رأي عن أحمد كما رواه  
أبي بصير) وإباحته . وهو مردود عند سريح القاضي .  
وعن ابن مسعود عن أبيه أن أدي التثني فهو حر .  
وقال عطاء وغيره إذا أدى ثلاث أرباع ما عليه .



وعصوماً الناطق إلى تبارك الله و (الخبر) فيه خبر أن جُلبه لم ياد به بلان ، وهذا  
ليظهر عتله تعالى ( أن تزل خيراً لموهبة )

وعليه فالذي يظهر أن لعبه لم يزل عالماً وحقيقاً لمكانية خالدي يظهر ، والله أعلم  
وحين روى عن سيرة (هذا أن علم لعبه عالاً) أما أن لم يزل عالاً فلا يري  
عليه بل ذهب بعض العلماء إلى كراهة ذلك لأن في ذلك اجتماع للامان

\* وقد جاء عن سلمان بن يسري أن عبداً عنده جارية اليه ، طلب لمكانية فقال له  
(المثل حال ١٣) فقال لا ، فقال ، أتريد أن تطعنني من أرساخ الناس ( يعني سؤال الناس  
الامانة على ياد القوت ) (الأصل في المكانية الاستحسان على ادراج الامان من الأفعال (الوقوف)

\* ذهب بعض العلماء أنه ليس لم ياد في هذه الآية بلان ، وهو قول (الذبح)  
فقد قال (لو كان لم ياد بلان لقان تعالى (ان خلقكم لذهب خيراً) وهذا فيه نظر  
اذ ذهب غير واحد من اهل الفقه ، واليه من الاستحسان ، وهو ان الله عليهم ان لم ياد بلان

\* واختلف العلماء هل يسوغ أن يكاتب عبده على بيعين أم أن ذلك منهي عنه بالبيع  
ان فيه اضماراً بالعب ، فإنه اذا دفع إلى سيده لبيعاً ولم يستطع وفاء الثاني رجع إلى سيده  
عبداً ، وأصبح بلان الأول من سعة عبده له (فان كان العبد لبيده) وكذا ذلك  
الستافعي ، وذهب إلى حقيقته وميل إلى جواز المكانية ولو كان محرم واحد ، وقد جاء  
عن غير واحد من الصحابة جواز لمكانية على ثمين (عمر بن عثمان بن عفان ابن حماد) وان كان  
في اسببها ضعفاً (عند البيهقي) «سورة البقرة والآثار» ، وجاء عن علي كما عند ابن أبي شيبة  
أنه اذا مته على لعبه ثمين ، ولم يدفع إلى سيده شيئاً فسبغ إلى سيده لمكانية ،  
وهذا عليه عامة العلماء .

\* وقد اختلف الصحابة فيما لو أراد العبد أن يعمل بلان هل سيده ان يبيع أو لا  
وكذلك من مروع هذه المسألة /

\* في المكانية (هو التحيل ليشمل فيما اذا كانت لمكانية في النقرين فقط أم اذا كانت  
امراً مطلقاً) ١٣ و ١٤ دلي في هذه المسائل (يلتفت في هذه لما جاء في الاثر بلا حوا  
بأنه لأنه كان المباح)

\* واذا حصلت المكانية تنجياً ، فصل حكم لعبه كالأمانة من جهة الانتفاع بالخبر في أم لا  
هذا محل خلاف بين العلماء





لقد ثبت في كتبنا قيس هو ان  
 لانه المسمى بالانظر اليها  
 انظرها من اليد خزانة كبريت (افضلها وان  
 التماس) وصدقنا

\* الامت قد يجوز ان ادا على التابيعين وكبارهم وان كانوا مجاهدين اذا كان الاول منهم ثقة .  
 لكن من عجز عن ذلك فان ابتاعه سلمه سائلا أي عن الرجل يحد من عنده ثقة ويكون ضعيفا

فقال :  
 ( ان كان ضعيفا وكبرت عنه ثقة لا يتولى ) و اذا كان مجتهدا قواه .  
 وهذا قد نص عليه غيره ، محمد بن الامت كالثاني ، والثاني لم يرد ، وان داود . قيلون حديث  
 المجتهد اذا روى عنه ثقة .

\* عن بعض اصحاب الامام احمد قوله ( روى سليمان بن عيسى ) انه اراد بسلامة كما فهمه ابن قدامة  
 وابن مفلح ، فهم بعضهم خلاف ذلك ، والله محرم استغراب مخالفة حديث آخر ، وهو حديث خاتمة بن قيس  
 روى الله عنها . ( مسألة النظر للمرأة للرجل ) وحديث ( اقلحتصا حنيفة ) هذا الغاية في لونه في حداد الاحكام ، وهو مخالف لان  
 وهذا رواية عن احمد ، وهو قول ابن عباس . قال ابن حزم ، ( ولا يسمى له اسنادا إليه )

\* مسألة هل يجوز للمرأة ان تدرك الرجل هذا من مسائل الخلاف عند العلماء  
 ذهب جمهور العلماء بل نكح اجماعا كما حكاه ابن لقمان ( على الجواز )  
 قال : ( لا خلاف عند العلماء انه يجوز للمرأة ان تنظر للرجل اذا لم يكن في ذلك فتنه ) وقوله  
 ( لا خلاف ) فيه نظر فالخلاف فيه معروف ، ولما روينا ان عند هذا الامام احمد الاول / انه يجوز  
 للمرأة ان تنظر للرجل الا لعورتها ، بل في رواية ( انه لا يجوز ذلك ) . والاولى انهم ولسان  
 بها حديث عائشة في نظرها للحبيشة ، وهم يلعينون في الحسرة .

\* يجوز للمرأة ان تكشف وجهها وكفيها عند عبدها عند عامة العلماء ، وهو قول عامة السلف  
 وروى عن بعضهم عدم جواز ذلك ، ولا يرفع عن آخره ، اصله رسول الله صلى الله عليه وسلم .

\* في حديث عائشة في القول بالعبودية ما نصه : ( ما نصه ) ثابته عن عائشة ( فضل سليمان عليها ) وجاز عند الفقهاء  
 ( كان اعطاء الخوارج لا يجتنب من موالهم ما نصه ) عليهم درهم .

\* وهل القيد ( محرم ) للمرأة أم لا ؟ ( هل يجوز لها ان تسافر معه )

قوله : ( يجوز لعملاء ) انه [ لا يجوز لها السفر معه ] بل هو قول عامة العلماء

و روى هذا عن ابن حزم كما في سنن سعيد بن منصور ، وعن علي بن احمد .

وقال السافري انه محرم . فاذا علق بها حرمه أفتجب منه وجوباً .

\* ولا يلق بالعبيد ( الأحرار ) ( الذين يملكونهم ) ( الذين يملكونهم ) ( الذين يملكونهم ) ( الذين يملكونهم )  
 ( اناس ) ( وان يملكونهم ) ( وان يملكونهم ) ( وان يملكونهم ) ( وان يملكونهم )

فهو حر وليس عبداً .



وقول المحققين ثابت عن جماعة من الصحابة كالأئمة وغيرهم ثابت وإن كان  
كما في الأصول وأما ما روي عن جماعة من الصحابة من حديثه عن عمر وعيسى  
وهو قول أحمد بن محمد بن الحسين بن محمد .

في عبودية باقيه سواءً يفرق عليه شيء من النقيض أو كانت عند الأئمة كالأول والآخر  
أو كالأول أو من غيرهما . وصح قول الجمهور كما تقدم .  
وعليه مسألة /

(المكان إذا قُتِل - الأئمة إذا طُفِقَ «كم حديثها» - كذا في حجابها - كذا في نظر  
العبد إلى سيده - كذا في ملوكة الأمة ..) وغيرها من الأحكام التي تستلزم عبودية الله .

١٩٩٧ - الصواب أن هذا الخبر معلق كما قاله النجاشي والسلفي ، والصواب أنه ليس  
بمرفوع ، والأظهر أن الوهم من أحمد كما استدل به السلفي في الأم .

١٩٩٨ - إن ما سلكه حالت قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم (إذا كان لاحد آفة  
فما كان عنده عايد في فلتحتجب منه) أ د ، والترمذي

من حديثه - بيان ما غيبه عن الدهري عن نجهان قال أنه سمع عن أبيه  
وهذا ظاهره معارض لما تقدم ، وذلك أن العبد باق على عبوديته عايداً عليه درهم  
وإن ملك بالمال .

وإن الأمر معلق بالدفع إليه ، وهذا الخبر معلق بأذا ما كان له في عايد  
(فلتحتجب منه) أي أنه انتقل من طهر العبودية إلى الحرية

← وهذا الحديث منكسب ، وإن كان لا بأس بأسناده . قد أنكره أحمد كما تقدم  
ابن عذابه في المغني وإن معلق في (المسبع) . قالوا : قال أحمد ، (قد روى نجهان  
عن يميني نعيم بن أحمد سمع (أفعلياً موان) أتت) ودين (فلتحتجب منه) .  
ونجهان من أوطى التابعين ، وأما السلفي أيضاً في الأم .

ولهذه من الأئمة الكبار الذين صار يدهم مقبولات وليس من المسلمين الذين  
تدروا بأمرهم على الإطلاقات (لا بد من الأئمة الثقات)

والصحيح أن حديث كثره من غير ذلك حديثه الحديث ، وإجماع  
وهو محل قول كذا في الأحكام

١٤٠٠ / عن عبدون الحارث - ختن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخو جويرية بنت الحارث قال ( حاتم رسول الله صلى الله عليه وسلم عند موت درهماً ولديناً ولا عبداً ولا أمة ولا سبياً إلا بفلانة البيضاء وسلاحه وأرضاً جعلها صدقة ) ع

أراد بحصن بإبراده لهذا الخبر الإشارة إلى مسألة الأولاد وبيعها وهو بهذه المناجزة استشارة غامضة ، وإنما أخبره لقوته وأخبره البخاري له وإن لم يكن خبراً بخلاف الأحاديث الأخرى التي وإن كانت خبرية إلا فصيحة ذكر من جهة أبي نعيم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا أشار بهذا الخبر ليعين ما يقول بعض الفقهاء أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان عز وجل خارج تحتها ، وكانت أم ولد فلاناً هات ، وهي تدين عتقاً حكماً لموتها ، وإنما لا تكون من عتقها لغيرها لأنها أم ولد ، وهذا من جهة أخرى أنه لا يمكنه من بيعه عند إيرادها منها /

ان عارية ، وإن كان أكثر لمؤخرين يتركها لما شئت بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم كما ذكره ابن إسحاق ، وخليفته بن ضابط ، الواقدي ، والبيهقي . القاسم بن سلام إلا أنه قد ذكر بعض المؤخرين أنها حات في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن كان هذا القول قول عروة ، وإمام ابنها لقوت عام ( ١٦ ) على الصحيح .

١٤٠١ ( حاتم درهماً ولديناً ... ) : هذا يجعل على أمور /

= إذا كان يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أعتق مبيعه وعمل به وإعاده قبل ذلك ، والا فقد ذكر بعض المؤخرين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان له كفواً مذكراً بعين عن إبيد الإمداد .

عنهم من المقتضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في حياته ومنهم من عتق على عتق ( التذييل ) وهذا يجعل عليه حديث الباب .

١٤٠٢ ( ما رآه ) فصل كالحق بأجم الولد فيكون عتقها لبرقة رسول الله صلى الله عليه وسلم .

بيان أن عتقها في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يمكنه تعالى قولي خلافاً لما في هذا الخبر .

ثم أنه على فرض وفاتها في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن كان أحتمالاً ضئيلاً

خالفه في هذا الخبر في مسألة بيع أمهات الأولاد محل نظر







وقد جاء معناه من حديث جابر (كنا نبيع أمهات الأولاد) وصححه عماد كذا كتبه  
وهذه المسألة مما صنف فيه إجماع المتصانيف كذا كتبه وابن سيرين كذا  
تأخير الأقوال في هذا باب /

«المنع» وهو قول حكي الإجماع عليه ، حكاه بشرح الصافي ، ومبيد السعدي وابن سيرين  
وابن بطال وابن حزم الأندلسي والبخاري وغيرهم .

«أنه لو ولد هو الأمة تحصل وتلد سوار سقط الولد أو عاش» [سوار كانت ثمة (الولد عنه) أو كانت  
تتغيره زوجها إياه ثم اشتراها ثم طار عنها فأنها تعقب لمجد وفاة سوار]

[وإن كان هناك إجماع أن الأمة وإن ولدت فإن ذلك أن يستمتع بها ويحبب عليها طاعتها كسائر  
الإماء واختلفوا في حكمها بعد موته]

«المنع» حروي عن أبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب وعثمان والحسن البصري وابن سيرين وسعيد بن جبيرة  
والإمام الأربعة والوثور وابن حزم الأندلسي (لغنى لوفيت) وفي حال حياته لا يجوز بيعها  
ولا تجري عليها صدقة من صدر البيع فلا توسي ولا يباع ولا تهن وإنما تبقى من إعادته حتى يموت .  
\* وعلى بعض العلماء هذا القول بأن في بيعها قطع للأرحام وهذا حروي عن عمر كما عند سعيد بن منصور  
على قوله تعالى (فمن عسى أن توليتم أن تفسدوا في الأرض وتقطعوا أرحامكم) قال استدل بها عمر  
على منع بيع أمهات الأولاد . [هذا حكي إجماع الصحابة عليه] على خلاف في تفسير القول لا في بكم  
خانه قد روي عنه قولان /

الأول : لرويه الشيخ عن عبيدة بن سليمان عن أبي بكر (المنع) وقال ابن كثير «أنها لا تصح عنه»

الثاني : لرويه أبو السباق عن أبي بكر الصديق (الحواز) وفي أسناده ضعف

وعلى كل حال فالإسناد إلى عمر صحيح وهو قول عثمان وهو قول علي بن أبي طالب في أول أمره  
وقال غير واحد أنه رجع عنه . «عروي عنه في خلافته» «عروي عنه في خلافته» «عروي عنه في خلافته»  
تفطن غاي أكره الاختلاف . ولم يذكر بيع أمهات الأولاد ، لكنه ما من وجه آخر من الشيخ عن عبيدة  
أن عبيدة كتب إلى عبيدة وشريح أن أعتقوا في أمهات الأولاد لما كنتم تفطن غاي أكره الاختلاف . أي تفطن  
عبد بن عثمان وعثمان وبهذا قال من كان في علي بن أبي طالب لما كنتم تفطن غاي أكره الاختلاف . أي تفطن  
ذكر أمهات الأولاد في هذه الدواوين وكان يقين أن ليس فيها صحيح .

\* ولكن قد خالف بعض الحكماء في ذلك لجهل هذا وهم أخوه لا يجرى في قولهم  
حكم وقضاهي الأما حار من أن القريب سباني أن سار الله



كَلِمَاتُ اعْتِلَا قَلْبِ الْعَبْدِ مِنْ حُبِّهِ اللَّهَ  
وَالْتَعَلُّقَ بِهِ كَلِمَاتُ تَقَلُّبٍ مِنَ الدُّنْيَا  
وَلَا رَهْبَانِيَّةَ فِي الْإِسْلَامِ

وهذه المسألة هي تكلم عليها إمامنا كراماً طويلاً وهو من جهة الخلاف  
نُسبته إلى المسألة (طلاق الثلاث) والخلاف فيه عند السلف والابن بعين -  
وقته عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم من الذهب والفضة والبقع من الدنيا  
وإن كان في الصحيح أنه عليه السلام كان يرفض قوت سنة له ولا زواج  
الأبنة صلى الله عليه وسلم لم ينع من بلان والترك عاهد دائم ولهذا لا ثلاث  
= أما أنه لم يكن له شيء أصلاً لكن يبيعاً  
= أنه يحرر عليه قوله عليه (صلى الله عليه وسلم) (نحن معاشر الأنبياء لا نورث ما تركناه صدقة)  
وقد تقدمت الإشارة إلى مسألة إقرار وعادة رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثبات  
الجهاد والزكاة وكذا في البيوع والبيع للعبه أن نبي الله صلى الله عليه وسلم

١٠١ :  
روى البخاري عن علي بن الحجة عن سفيان عن أبيه عن عكرمة عن محمد  
(أما لو لم يمتنعها ولها وإن كان مستقلاً)

هذا الخبر مما اختلف في إسناده وكذا في ثبوت عروفاً  
عند عروفاً وهذا عروق على محمد وعنه قول ابن عباس وما اختلف إمامنا  
في الصواب /

صحة الوقف بات على ما تقدم والدار فكل في البيوع  
وهذا الخبر لا يرفع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لأحد هذه القرائن  
والصحة عروفاً وهو صحيح عن محمد بن عبد الله بن محمد بن قنبر

= جاز هذا الخبر عروفاً وقته (حسين بن محمد بن محمد بن عبد الله بن عباس) وهو صحيح عروفاً  
وجاز عند البيهقي عروفاً وقته أنه صحيح  
وجاز أيضاً وفي إسناده عبد الرحمن بن زياد الأحمري  
عروفاً معناه عن ابن عباس عن دجوة والصواب الوقف كما تقدم  
وجاز هذا الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من حديث محمد بن عبد الله بن محمد بن قنبر  
أبو عبد الله بن محمد بن أبي بكر بن محمد بن عبد الله بن محمد بن قنبر (هو حرة)  
ولا يرفع عروفاً بأي وجه من الوجوه

شرح المحرر لآيات عبد الهادي رحمه الله تعالى

للعلامة الطريفي وغيره من العلماء

(١٦٩)

وهذه المسألة مما ذكر فيها إجماع صح ورود الخلاف عند أصحابه (مع علمهم بأفضلية بعض)  
إلا أن يحصل أن إجماع الأول هو الذي يرجع إليه على أن طالب هذا أو لا يأخذ من غيره

[ إذا وقع الإجماع على أحد القولين حصل الإجماع يدفع الخلاف أو لا ]

هذا أحد خلاف عند العلماء

الست فلو حصل الإجماع على أحد أن هذا الإجماع ليس بمعتبر (مع ثبوت خلاف سابق)  
وهذا هو الأنحصر [ لا يرجع إلى حيث ابن كثير فقد تكلم على هذه المسألة واستبعدا ]  
لا يستقر إعتبار عند هذا المذهب الأربع على القول الأول .

(والله أعلم)

وبالله منة عظيمة



(٢) الجواز على وجه العموم و هو محسوب ~~على~~ أي أي كبر (الصديق ولا ٢٨)  
عنه و هو قول على بن أبي طالب ولكنه قد رجع عنه كما تقدم الكلام عليه  
و هو عروي من ابن عباس كما جاء عن حديث ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس قال  
(الاعتق حتى تعتق سيرة) و قد جاء عنه من حديث عمرو بن دينار أنه قال (إنما  
صير كسائك اد بعير) و جاء هذا عند ابن الزبير أنه قال بالجواز منه (٧٠) أي  
بعد وفاة عمر رضي الله عنه بأكثر (٢٠) سنة.

(٣) و هو قول ابن جعود أن أعمام الأولاد تكون في خيسب انبها عن التركة  
و هذا الكرم قد يأتى لقول الأول ما نسب إليها إذا صار ك أفت لابنها  
أنها تعتق مباشرة.

و لكن إذا لم يكن للبيد ولد  
فحينئذ تعتق و قيل أنها تكون عن عديك بغيرات و هذا ضعيف

(٤) قول لبعض الحكماء أنه يجوز لبيدها أن يبيعهما في حال حياتها فإذا ماتت عتقت  
عنه و هو عواقع للقول الأول ولكنه يخالفه في حال الحياة.

(٥) أنها (أم الولد) مما يتوقف فيها ولا تقطع فيها لقول  
و لهذا عروي عن أبي ثعلبة بن عبد الله المزني و كذا الغزالي  
و قال فيه له في هذه المسألة ثلاثة أقوال

١/ المصير و هو الذي عليه نعمناه و حكمه و فقهاء أن أعمام الأولاد ~~لا~~ لا يجوز  
بيعهم حال الحياة و هذا بعد الوفاة حرائر (رض عليه) الأم

٢/ يجوز بيعها (مستوبة له و هو قد روي له) نبيه له البيعة و الجزئي  
٣/ المتوقف ~~على~~ حال الجزئي في مقتصره (السفاحي في ٥١) كتاباً بأحد كسبه  
يبيع منه بيع أعمام الأولاد و كذا كتابين توقف

و أصبح ما صحح به من قول الجواز (كنا نبيع سائرنا أعمام الأولاد ..)  
و قد ضعفه بعض الأئمة من بعض الروبوه كإبي طاهر (كما في العلل)

والذي يظهر أنه لا يصلح ~~شأ~~ عرفهم و إنما الصحيح في ذلك  
الموقوفان ~~الموقوفان~~

شرح المحبر لابن عبدالمعادي رحمه الله تعالى

للعلماء الطريفي وغيره من العلماء

(29)

وهذه المسألة هي التي فيها إجماع صحابته ورواد الخلفاء على إصحاحه (مع علمهم بأعقوبة بعض)  
إلا أن الحصر إلى العقيدة الأولى وهو الذي يرجع إليه علمنا أن طالب هذا أولى بالآخذ من غيره

[ إذا وقع الإجماع على أحد بقولين فخص الإجماع يدفع الخلاف أو لا ]

هذا محمد بن يوسف بن عبد الله

أنت فني حصة واحدة لك عند أحد أن هذا الإجماع ليس بحجة (مع ثبوت خلاف سابق)



ج) الجواز على وجه المجموع و هو مستحب ~~المستحب~~ أي أي كره (الصديق ولا ريب  
عنه و هو قول علي بن أبي طالب ولكنه قد رجع عنه كما تقدم الكلام عليه -  
و هو عروي من ابن عباس كما جاء عن حديث ابن جريح عن عطاء عن ابن عباس قال  
(الاعتق حتى تعتق سيدها) و قد جاء عنه من حديث عمرو بن دينار أنه قال (إنما  
صلى كسائل أبو بكر) و جاء هذا عند ابن الزبير أنه قال بالجواز سنة (٧٠) أي  
لغير وفاة عمر رضي الله عنه بخمسة (٢٠) سنة .

٣) و هو قول ابن جعود أن أجهات الأولاد تكون في أبيهم ابنها من التركة  
و لهذا أكرم قد يلقى لقول الأول بالمسار، أنها إذا صارن أمه لابنهما  
أنها تعتق مباشرة .

و لكن إذا لم يكن للبيد ولد  
فخص أنها تعتق و قيل أنها تكون عن عديك بالبركات وهذا ضعيف

٤) قول لبعض العلماء أنه يجوز لبيدها أن يبيعهما في حال حياتها فإذا ماتت عتقت  
عنه و هو عواقب لقول الأول ولكنه يخالفه في حال الحياة .

٥) أنها (أم الولد) مما يتوقف فيها ولا يقطع فيها لقول  
ولهذا عروي عن أبي ثعلبة بن عبد الله المزني و كذا الغزالي  
و الساجي في هذه المسألة ثلاثة أقوال

١) المختصر و هو الذي عليه غرضه و حكمه و غرضه أن أجهات الأولاد لا يجوز  
بيعهن حال الحياة و هذا لغة الفقهاء حرائر (رض عليه في الأم)

٢) يجوز بيعها (مستحب له و هو قول غيره له) فيه له البصر و الجزئي  
٣) التوقف ~~على~~ حال الجزئي في حقه (المتأخر في ٥١ كتاباً بعد كسبه  
يخرج من بيع أجهات الأولاد و في كتابين توقف)

واضح ما ينبغي من القول بالجواز (كما نرى سائر أجهات الأولاد ...)  
و قد ضعفه بعض الأئمة من بعض الوجوه كما في طائفة (كما في العلل)

والذي يظهر أنه لا يرد على ما عرفت و إنما الصحيح في ذلك

الموقوفان



بعض العلماء يقولون بلشعر وبعث النكاح  
ولو لم (الشيخ)

كتاب الفهارس ثامن عبد الهادي رحمه الله تعالى

للعلامة الطريفي وغيره من العلماء

(٨١)

= اختلف العلماء في تأويل لفظة (الباء) هل المراد بها الاستطاعة أم المراد ما زاد على الاستطاعة ؟  
يقال ، ان العرب في الأصل أنهم لا يكررون اللفظة الا على تسيل لتأثير .  
فانما أولي لبادة هذا الاستطاعة كان هناك نوع تكرار فقال بعض العلماء بناء على هذا ان المراد هنا نوع استطاعة  
زائدة وهي [استطاعة البدن] اي الا يكون له وجه مانع يمنع من النكاح .  
وقال آخرون ان المراد القدرة المالية (بالنفقة المالية) فان ليس عليه لسلامه قال (كفر بالمرء انما ان لا يرضع  
من لبن قوته) في الصحيحين .  
\* واذا كان لا يملك نفقة ونحوها (الزناج) فيقال ان الأول للزواج لان مفسدة الزنا المظم من عدم الإنفاق  
\* والنكاح عن أسباب سعة الرزق .  
\* خلق الرجل من التراب وخلق النساء من طين (اختيار ط)  
= قوله (من لم يستطع فعليه بالصوم) المراد بالصوم المعنى الشرعي وليس لتقبل من الطعام بل من غير  
وهذا هو الرخص في عمل لفظي لشروطه . ومن تعذر عليه الاستطاعة لم يفسد له استطاعته .  
= (له وباء) اي مانع من استمتاعه وقيل هما العرقان لانه لغيره ان يفتي الى الخصيتين مما يشبه  
رغبة لغيره في النساء وقيل غير ذلك .  
\* هذا لا يشاد استدلال به بعض العلماء على منع الاستمتاع ، وذلك لعدم الامتناع اليه .  
[الاستمتاع] استدلال بالني والحمل خروج به اليه او غيره كما لا يشاد الاستمتاع بالتفكير  
وقد اختلف العلماء في حكمه على أقوال /  
الأول / وهو قول الجمهور وهو الأشهر والأصوب ، والأثرين للأدلة (التحريم)  
وهذا هو الأول ان يصار اليه نصاً ولفظاً وحديثاً وعرودة . وهو قول مالك والشافعي والحنابلة والحنابلة  
والسندوا بجملة من (النصوص) /  
(والذين هم لهم وجههم حافظون بالاعلى أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم) وكان (فانهم غير ملوطين)  
والاستثنى من حفظ الفرج صنفان فقط ، استثنى بهذا حاله كما في رواية حرمله .  
ولذا الشافعي في الأم ، وغيرهما من المفسرين ، وقد دلت بعض العلماء الاجماع على صحة الاستمتاع  
كالامام القرطبي رحمه الله ، والاجماع في حكاية نظم لروود الخلاف من السلف والخلف .  
والاستدل من فقه الرضا بإرشاد النبي عليه السلام الى الصيام دون الاستمتاع ، واستدل ان هذا  
المراد لا يجوز لغيره تحريم غيره .

↓







لكن صاحبان مزارع الدين دونه  
والذين انما لا يصدقون لغيره  
حكمة له لا يصدقون لغيره  
مما اول على ما لا يصدقون لغيره

شرح المحرر لآية عبدالهادي رحمه الله تعالى  
للحكمة الطريفة وغيره من العلماء  
(١٣)

حائبة وسلم  
الاخذ به فان لهم  
لا تدرى ان فقد

واما ما جاء من إسناده في هذا كما جاء من إسناده في **المفاجع** وعمر بن دينار ومجاهد  
والعلاء بن زياد (كانوا يقولون في البخاري) وكذا الحسن فيقال أن هذا محمول  
على حالة واحدة وهو (الحشية الظاهرة من الوقوع في الزنا)  
مداين (الوقوع في الحرام الأدنى حشية الوقوع في المحرم الأعلى)

لذا يقول ابن عسار في حاشيته (ويجب الاستعانة دفعاً للزنا إذا دنا منه) ، أما الاستعانة جنساً  
للمشاهدة من غير شيء فهذا محرم وقد كان شيخ الإسلام الاجماع على ذلك (أجزمه) ←

ومشاهدة أهل الحب لعمره على إبدان ما خسر للفقير بالنكاح  
وهذان قول ثالثين بالكرهية . والبيان الأول . [ إذا قرب لعبد من لذن أو قرب من اقرب منه  
فانه لا يبعد لعقل لوجوبه ، وإحالة هذه قطعاً لما في الميسر كان من عن لودنا من الذنا لم يخل  
الصدى عنه فيقال لمن هذا انه لا يجوز له (الوجه ان هذه لم تكن ) (وقد تقدم القول الأصوب)  
[ وقد جاء عن ابن مسعود انه قال كنا نغزو مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فنهضت  
لشدة : فاستأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم بالاختصاص ، فنهضت ، واذن لنا نكاح  
المراة (القول) ان فيكون معه ألقا ] ولم يرشدني (كثير عليه السلام) الى الاستعانة مع حدة  
الخاصة ، وقد جاء في البخاري (اختص أو لا تختص فان الله يقدر ما يشاء) قاله لا شيء .  
ولم يرشدني الى الاستعانة .

\* حكى (شوكاني) الاجماع على جواز الاستعانة بالزوجة . (فلا يقال اما زنا ، اما استعانة لعدم (كراهة الله)  
\* (التديق بن لبيد) ، (الشارح لا أعلم) (ب) والسلف لم يقرن في هذا وانما هو كلام لبعض متأخري  
هذا العلم (أوقله) (باعتبار لشيان) انما هو لذة واحدة (عليها)

\* [ فليزج ]  
= الاواخر اذا قيدت بشرط خافئ غالباً حائز لرتبة الاستعانة . وذلك ان الاستعانة  
والقدرة على ذلك براهنة فهي قيدها بذلك علم ذلك  
\* جاء عن جماعة من السلف انهم لم يتزوجوا مما يدل على ان عدم الوجود مستقر كذا  
\* [ ما كان موجوداً ولم يرد نص على ذلك ] هذا يقابل قاعدة اخذ  
[ ان ما سلم به وكان مقطوعاً في الشرع بالمتعنه عالم لا يتردد في لفظه ]  
= الارشاد للصياح فيه كسر للشهوة ، من الحكمة (الذرية) لذا حذر عن الصوم لا الاختصاص  
وكذا احصان المرأة

5



قال ابن حزم (الاستبصار في معرفة أصول الدين)

في أخبار الأئمة التي جادت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خبراً في الجمع فلا يصح فيها شيء، قد اختلفوا على واحد من الخلق،

→ حسبه من جعفر بن حسن بن محمد بن أنس، (لعن الله نالجه) (لعن الله نالجه)

→ في حديث (ثانية لا ينظر الله إليهم) - وع رواية ثالثة (..) ولا يصح عند البيهقي  
وعند عبد البر أن ابن جريج سأل عطاء عن الاستبصار فقال: (أكرهه) قال: (هل سمعت فيه شيئاً) قال: لا.

→ وقد من قال يجوزها عند إجماع فإنه يكرهها مروية، وأنها من الرذائل وقد جاز يجمع  
عن ابن عمر بسند صحيح كما عند عبد البر أن من حديث عبد الله بن عثمان بن محمّد عن ابن عمر أنه  
قال: (ذات نائل بده) وجاء هذا عن عطاء.  
القول الثاني/

الجواز وهو مروي عن ابن عباس وابن الأصم - أحمد.

وقد جاز عن ابن عباس بسند صحيح واحد، والباقي لا يصح (فيه معيّن)

جاء من حديث أبي زرقة عن أبي محمد بن ابن عباس (كأن الأمار خير منه وهو خير من الزنا)

والاحتجاج بهذا فيه نظر، وحول ابن عباس (هو خير من الزنا) فيه استدراك إلى التقليل ولو لا  
أنه قرنه بـ (كأن الأمار خير منه) ففهم منه أن يراى وسطاً بينهما فيقال إنه يرى كراهته  
وما جاز أصح من هذا فحقه صحت.

→ ابن الأصم بن أبي بكر عن مجاهد عن ابن عباس (إنما هو عيبية تدلّها)

قال ابن حزم الأندلسي: (وما جاز عن ابن عمر وابن عباس في هذا - أي في الترفيع - خاصة مخفوفة  
لكن صحيح من الحسن وعمر بن دينار، وروى السلف)

→ وأما ما يرويه القمّاد عن الأصم أحمد: (إنما هو دار تحريم) فهو هذا فلا شك (ط)

لثبت عنه بسند صحيح، وهو ليس مثل الألفاظ التي تحريم على نفس الفاعل الأمم أحمد

ومن قال بالجواز «ابن حزم» وصح به بلحان ومع هذا فإنه ليسد فيه ويقول أنه

ليس منكره ولا ولة وليس من فضائل الرجال واستأله لقرطبي.

→ وكان بعض هؤلاء عن إسناده أنها محمولة على (الكلمة) فقط وهذا فيه نظر، وأصلها لا يركب أنها

في علمه صفة لغيره، إلا للزم القول بصحة كلام الصالحين والعباد بالله.

→ وقد تقدم أنه قد استدل بهذه الرواية أنكم السلام وفضاد السنن والامام مالك

والإمام الشافعي.

\* عسائنة كبري لشغل  
 الارض، انه عندي للفضة "كن" ادرى  
 بنفسه ووضعت وصادج  
 (أحياناً، قلين بتربية خير عن كثير ضائع)  
 ولكن الأصل الأكثر  
 [التخمين اسمه واسع]  
 اذا كان المقصد شمس

لسان القهار ثالث عبد الهادي رحمه الله تعالى  
 للعلماء الطريفي وغيره من العلماء  
 (٢٥)

١٠٤ عن النس، حتى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (تزوجوا اليهود ولولور فاني مكاث  
 بكم الانبياء يوم القيامة)  
 هذا الحديث لا بأس به، وقد جاء معناه في احاديث آخر  
 عليه

الحديث عن الزواج عند الدود الدرجة لحيته ليعامل  
 الولود بالحيطة، وعليه يكمن ان ليس في الانسان زواجه بعقيدته، وان عذوبها فهذا على  
 اصل النكاح  
 \* وفيه استنباط كثرة الولد . ( اللهم ألتر حاله وولده )  
 \* بان طلي الولد (الناري) .  
 وليتبع الانبياء لعبد الذري فقط بل لا بد من سؤال الله سبحانه والبركة  
 ( ان لا تدرني غداً وانت خير (لوارثين) - (درية طيبة)  
 خالصه، الهدايا في بعض  
 وقد كان عليه اسلام لأي كاهن كما عند  
 ( اللهم بارك لهما فيما ملكت ليلتهما )  
 قال سفيان، (فكان عن ذريته تسعة أو عشرة كلهم قد قرأ القرآن)  
 فيه /

\* من العلماء من قال لعبد عشر وعيك الأكثر عن الولد اذا كان لا يستطيع إتيان لبث انهم  
 من جهة لتعلم والتربية .  
 [دلت ادنى الاتقولا] قال السامعي (الاكثر عيالكم)  
 الا ان الاشهر، وقد قول عماهير لمفسرين أن لم يرد ذلك (الجور) اي (الاتقولا)  
 (الاتقولا) . وبه قال ابن عباس، ولا تست

وكراهة العيال ليست عن هدي رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وكراهة العلماء لو صبح عنهم فانما يحتاج  
 ان تجتمع لهم لاهم

والله أعلم



# مسألة

هل الأصل التقدير أم عدم التقدير أم عدم التكافؤ أصلاً  
لقال /

التقدير سنة وهو الأصل في التكافؤ وهذا عليه جماهير السلف  
والتقدير مشروع بالنظر والإجماع . ويجوز أن أربع وحده الزيادة  
خلاف لبعض الداعيات وقولهم شاذ لا يقول عليه .  
① والتقدير مشروع في سائر الشرائع بل حتى في الجاهلية كان لعبد المملوك (٦ نسوة)  
وكان له (٧ نوقل) ٥ نسوة وقس (٨) ٤ واسم العرقان وعند (٦) نسوة .  
وداود وسليمان وغيرهم كلهم كانوا معددين .

بل وحتى في العقل تجد لثقلانين من الكيونانيين والرومان .  
أما اليونان فيصرون للتذكير فتهمة عورات انفسهم في شهورائيت فقل

[ الحد ما أربعة توسط بين أكثر وأقل ] والنسبة رخص له في الزيادة وقد قال  
أشعس كذا تقولون إن نسوة صلي الله عليه وسلم أدنى ~~من~~ قوة صلي الله عليه وسلم .  
كراهة المسألة للتعدد كراهة خطريتها ، لا كراهة شرعية .

هو من عجيب مقاصد الغيرة ما حصل بين عائشة وحفصة (في سفرهما) (التي سيطعا حية)  
خالفة موجودة (ولكن لرجال لذين يتهمون كثير) كذا قال الشيخ

١٠٣ عن أنس رضي الله عنه .... (ما بال أقوام تآذوا كذا وكذا .. عن عبد الله بن مسعود فليس عن)  
رواه البخاري من حديثه

محمد بن جعفر عن محمد بن أبي عبد الله عن أنس

وفيه

أن أرواحاً بنيت في الإله .

وإن شريعة الإسلام شريعة عامة تصح لكل شيء من مكان وزمان  
(ليس مانع) ليس على هدي وطريق .

وقد قلنا ليس على دين الإسلام إذا صار مشرعاً من دونه الله  
عنه الشار والشم والشم .





عن أبي عبد الله رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «تسبح المدة أربعاً :  
ملائكة ، وحسبها ، وحسبها ، ولديها ، حافظ بذات الدين تدب يدك» «عشق عليه»

خ م تسبح المصيري عن أبيه عن أبي عبد الله  
\* أي تسبب نكاحها أربع فضائل ، ولما أراد بعبادة الحصان صرا كان معتمداً عند الناس  
أو تطلب البصر لفطر ،

و النكاح فلهذا لم يكن يعقد إلا بوط ، وهذا هو الأصل يعقد لا بوط .  
أما الحسب ، فلهذا لم يكن يعقد إلا بوط ، وهذا هو الأصل يعقد لا بوط .  
بأنه ليس بصفة خاصة الكفيل من الناس ، لأنه قيل في الحديث (إذا كنت طائفة فتعلق بشريف) يعظم  
أي أنك ترفع نفسك ، لذا في الأثر (لرفع من خبيثته) أي من دناءته حتى يزوج الكمال من  
النساء .

و الحسب يقع للإنسان بأشياء متعددة ،  
أما المكان فيكون أهم من المكان فقط ، وأما النسب ، وإما أن يكون بالوجوه في الدين  
كالأشياء ، بوجه العقل والدي ، وقد تتعلق هذه (الوجوه) بأهل هذه البلدان .

فتسبح لأجله مرة أو ثلاثاً ما يكون من إوجهاً ، وأهل فقر ، والحاجة  
فإذا كان ذلك فيكون مكرهاً ، ويعتبر صحيح (الدينية مكرهاً ، والعقد صحيح)  
(وكل الأربعة هذه لا يفسد العقد لأجلها) وفي الخبر الضعيف (الخصم عن  
العقد على المرأة ملائها .  
و البقرة من جهة الأصل تكون من الذوق ، بل عكس .

٢٢ الجبال / هو حسن الخلقة ، وتبين انظار الناس فيه حسب الأنواع  
وإن لم يكن من صفة العبد ، (لا تنكحوا الناس لحسنهم ولا لجمالهم) .  
ولا لجمالهم غريماً طاهراً وإغماً يذهن) وقال (سوداء خرقاء أغص) وهذا يشبه  
له ( . . . ) ولأنه مؤمنة خير من مشركه ولو أحببتكم  
و تعلق ذلك أن القاصي ساقب أي إليه فلهذا كانت الأمة خير من جليته  
النساء ، لمشركة .



( ۱۹ )

١١٨ / عَنْ جَابِرِ بْنِ رَسُولٍ عَنْ أَبِيهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ (إِذَا خُطِبَ أَحَدُكُمْ أَمْرًا فَإِنْ اسْتَطَاعَ أَنْ يُبَيِّنَ  
الَّذِي هُوَ يَسْمَعُ مِنْ نَكاحِهَا فَلْيَفْعَلْ) .. أَحْمَدُ وَابْنُ دَاوُدَ (عَلَيْهِمَا السَّلَامُ)  
عَنْ صَدِيقٍ رَوَاهُ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ الْحَصِينِ عَنْ وَاقِهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ جَابِرِ  
وَهَذَا عَنْ صَدِيقٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ دَاوُدَ عَنْ وَاقِهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ جَابِرِ  
لَمَّْا أَعْلَفَ بَعْضُ النَّاسِ دَلِيلَ الْفُطَّانِ (وَاقِهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ) .. الَّذِي يُظْهِرُ أَنْ ذَكَرَ أَنَّ عِيَالَهُ كُنَّ  
مَكَانَ (وَاقِهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ) وَهَمَّ مِنْ عِيَالِهِ الْوَاحِدَةَ بْنَ زِيَادٍ .  
وَأَنَّ السَّامِقَ لَمْ يُفَرِّدْ بَلْ ذَكَرَ هَذَا بِالْحَقِّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَمَّا قَدِ جَاءَ  
عَنْ لُحَيْدَةَ بْنِ أَسْحَانَ رَوَاهُ عَنْ أَبِيهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ غَيْرُ الْمَرْفُوعِ وَالْمَرْفُوعُ





\* احاطوا، انظر فيه، اذا كان لينظر ان ما يدعوه ان نكاحها، ولم يستطع ان يراه في الجرة الأولى.

\* أما بعد، إني أذن فيه (سبح) في النظر إلى الحائض /

[illegible]

فهل التظلم ضاعاى وبي العموم؟ قد اختلفت اجاباى هذه على اعداى /

(١) حمزة الجلاء (الوجه: أبيض فقط) ولا تدرأها من حالها هذا الذي يدعى  
 أن يكافأ واليد ذهب (عالم) والوضيفة (الافعة) ورواية عن أحمد  
 المستنصر عن أحمد وهو الذي عليه بذلك (أي ما ظهر منها عادي)

بدینہا دو جہاں شرف و سعادت و استقامت حاصل (عاید عود ای نگارہا)

ما خرج منها مادة عند فتحها، ولست أدري لهذا علة من علة، عسى أن يكون من حيرت

عَسَقِيَانِ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَائِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ خَطَبَا أُمَّ الْكُتُوبِ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ

فَبَدَّلَ بِهَا مَعَانٍ اِثْنًا عَشَرَ (اَنْ الْعَجَبِيْنَ) وَجَبَلُ اِيَّاهَا) فَاتَتْ اَكْ عَمْدَةَ الْخَطَّابِ

فكشف عن ساقها فقالت: (أفضل ذللت وانت أهدر للوحشين) لم ولم تكن أهدر للوحشين

لصديقتي عينا (روح روائی) (کست افکار) (آوازہ آمدن میرٹھا)

وَلَمَّا قَدَّ أَعْلَى بِالْأَنْفَاقِ بَنَى مُحَمَّدٌ بْنُ أَبِي وَهَبٍ وَمِنْهُمُ الْكَلْبِيُّ ، وَعِدَّةٌ مِنْ أَهْلِ الْأَنْدَلُسِ

قال (محمد بن علي بن الحنفية) وهذا وهم، غلط و الصدوق أنه (الروضة محمد بن علي بن الحسين)

أما الحنفية أذات عهد ودخل عليه خلاف أبو حنيفة فإنه لم يذكره .

وقد جاء هذا المبدأ آخر عند الخليلي في التكملة في التكملة

المصطفى ابن ابراهيم عن ابيه عن عمه (وهذا السناد ظاهره الحقة)

وقد جازت هذه الوقفة من امرى متعددة

وَأَقْسَمَ الطَّرِيقَ لَمْ يَجِدْ بِعَبِيدٍ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ رَقِعتُ فِي أَهْلِ بَيْتِ آلِ جَعْفَرٍ وَهُوَ مِنَ الْمَلِكِ الْكَاسِ بِالْهَرَمِ

وَهُوَ يَدْرَأُ لَهُمْ مِنْ فَخْمِنَا أَيُّ يُبْعِدُ الْمَرْءَ الْجَاهِلَةَ أَفَمَالِكِ الْإِسْلَامِ

الرَّحْمَةُ قَوْلٌ، الْخَمْسِينَ أَعْرَبَ، وَبِهِ اسْمُ أَهْلِ الْبَيْتِ الثَّانِي.

١٢٨٢/ جمع الحبس إلا الحرة وهذا مروي عن أحمد وصدقون داود الظاهري

وانت فيه الاندلسي (ان الحب من دمه اي النكاح)





# [تدريب بيان]

الذين قد جابها ولا تترك حقيقة  
العباد والغالبين ان  
التصريح

و هذا يعني جميع عليه خلافا لبعضها من لا يعتقد به محمد قال بعد لم يشر عليه  
ولست ببالدليل اذا رغب في الحجة ان ينظم ال جانب كونه ان زكاتها ، وهذا في حاشية  
هذا هي التكملة ان عمان لم آة على الا لقرعة على دينها ، وهذا ظاهر .  
(\*) هل التكملة اذا خط أو اذا اراد ان يخط /

قد بين /

ا) بعد الخطبة

ج) اذا علم على ذلك قبل الخطبة ، وهو قول جمهور العلماء ، وهو قول جابر ومحمد بن مسلمة  
انه كان الخط امرأة بيضاء وهذا لا يعلم ، وانما لا بأس به ، وجابر في حاشية  
ان عمدة أو عمدة (.. وهي لا تعلم ..) وهو مما أعتك بعض العلماء . ولكن جابر عن حماد  
جابر ومحمد بن مسلمة ظاهره عدم علمها ، وهذا قول الجمهور كما تقدم .

\* اختلف العلماء في قدره من جهة الاستنباط أو الإباحة فذهب عامة العلماء  
الى ان هذا الأمر أمر إرشاد وذهب لبعض الى وجوب ذلك وهو قول الظاهر (د) و  
والصواب الاول حيث (د) هل تقرر البهائم قل (٧) وهذا بعد زواج اضافة الى قول  
الأمر بالاستقلال وهذا غالبا ما يكون دون التعمات .

رحمنا لبعض كراهية التكملة اي الخطبة وهذا القول منسبون الى غير مسلمة  
كما قاله ابن عوف وغيره ، وهذا لا أعلم (ط) لقيت بعضه عن احد من أئمة الإمام  
= وإنما قدركم هذه بعض العلماء في احوال /

ا) اذا كانت لا تعلم (عائش) خشية ان يدعى عنها عورة (عورة لا تسعد  
المراة تدرك منه) كالخبر وهو قول .

كما ذكره لبعض تكرار ينظر لذلك اذا ان هذا خارج عن اذن الشيخ .  
فهذا و هو مراد من كان ما كراهية احاطة كراهية على اصل الجسد  
فهذا لا يعاب .

\* اذا علمه الاستبان على خطبة امرأة هذا بيت (وتدور بين هذه واقبعا)  
هل ان ينظر الى المراتين لا أو في الى محامه النفسار وينظم ويحكم  
لغير بعض لها خبر من لصحة هذا ولا أعلم لهذا (ط) أصلا  
بن هذا خبر من بلجون ، والضيق

وان كان بعض الفقهاء يحكي هذا عن بعض المتأخرين الا انه ليس له  
اصل وان هذه الطريقة ليست من الشريعة نتي .

وهذا هو هذا النهر فيفسر الكتاب الثاني

ذو صبر مائل ، الخمر ، رواج ، اي عند النكاح  
= بظاهر العلماء ، اي صريح النكاح ، وهو المشهور عند المحدث مع اتفاق الاربعه على انه آثم  
لهذا القتل - (لما فيه من الكسر ، والدناءة ، والفساد ، والهدور ، بل لعن الله من خيب  
امراة على زوجها)

١٠١٠ ، حيث شهد بن سعد الساعدي ، جازت امراة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فعلت ، حيث اهدي نفسها لث ، فنظر اليها رسول الله صلى الله عليه وسلم فصعد النظر  
فيها وصبره . الحديث

هذا الجزف على ، وطارت لطرف عدة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
= فيها مسائل متعددة مما يتعلق بالنكاح /

١٢ صفة المرأة لنفسها لا يجوز الا لرسول الله صلى الله عليه وسلم ( كالمصاهرة من دون الناس )  
واما ان تحجب نفسها او ان تعرض نفسها للرجل ( دون خليل ) فان هذا مما لا بأس به ، ولكن لا يجوز  
يكون باذن الولي .

قد ذكر ان يكون ذكر اسم المرأة في ( الميقات ) ولا يرفع في ذكر اسمها شي  
= ( صوب النظر فيها ) فيه دليل انه يجوز للرجل ان يلمح في المرأة او لم يلمح نفسها عليه ان يت من فيها ويح  
جسدها ، وان ينظر الى ما يدعه الى نكاحها .

فيظهر من طالحا انما انكبت رسول الله صلى الله عليه وسلم وتظهر فيها انه لا يرفع طالحا ( ولينبئ اولي بالمؤمنين  
من أنفسهم ) ، يستدل به بعض أهل الرأي على صحة النكاح بلا ولي ، وهو ضعيف وسيأتي باذن الله .  
= وفيه وجوب لمهر في النكاح ، وهذا محل اتفاق ، على خلاف بين العلماء في تقدير لمهرها .  
وتحريم ذلك /

( ان العلماء اجمعوا على انه لا يبرأ بالبراءة فيما لا يفيده لانه مما لا ينبغي به ( كالاذاء ، والكسر ، والنحو )  
ولا يكو به ( كالمصلحة الانسان ) ) ( ما لا يجوز للانسان بيعه ( مما لا يملكه ) لا يجوز بيعه مهوراً ) \*  
وهذا عليه اجماع العلماء كما كان القاضي عياض .

وهو ماله قوت ويستفاد منه ، اي قتل حجة صحيح ذلك منه وهذا الذي عليه المصنفين ، وعلى طاعة  
السلف ( سواء كان هذا الذي له قهره حسياً او معنوياً )

= لم يكن  
الباين  
= لم يكن  
الحاصل  
\*  
السلطان  
في علماء



وهو مروي عن ابن جرير المحمدي

وقد كثر عن (داود بن علي) القول بجواز النظر إليها متجردة (لغاي من اللباس) وهذه الرواية قد نقلها ابن القطان لفاسي عن داود ولعلها تزيدها لولا أنها قد عرفت عنه من رواية عن أحمد (رواية ضعيفة) وأصبح لا يقال (حاشا ليظهر منها عادة) وهذا يدل على جسد المرأة وقاصتها والقول بالنظر إلى عاتق الجسد مردود ولا يصح ولا العلم (ط) أنه لا عمل به من السلف ، لا من الرواية ولا من الكتابين .

وما حار به عنهم من تتبع لباسه فإن كان حار جناه وهو النظر إلى عاتقه أو إلى نكاحها مما ظهر منها عادة (فإن ما يظهر من المرأة غير ما قلنا أقل مما يظهر منها في بيتها) (وهو لو كانت غافضة عن الرجال) وأبعد الأقوال القول بوجوبها متجردة والله عند القول بالنظر للمرأة .

والنظر لا يكون إلا بغيره وليس (لا يخلو معها مطلقاً)

والكلام ليسر جائز أما الإسترسال فلا يجوز

= هذه المرأة أن تتجسس للخطاب في الجوانب نعم حديث لسبيبة الأسلمية

«أخبرتني عمة النبي صلى الله عليه وسلم أنها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «لا يطلع الرجل على امرأة حتى يرى عورة»

وهو حديث (أخبرنا عن أنس) معلق

في لفظ الشرح (من يجوز له أن يرى عورة غيره فليس عليه أن يطلعها) (أو النظر) فلو كان النظر للحاجة فقط

لولا أن يطوب (الحاجة) عدم تزني المرأة ، أما منع المرأة فلا يصح لظهور النص

١٠٩٩ / عبد الله بن عمر ، ( لا يحطى الرجل على خطبة أجنبية )

والمراد هنا أن يتقدم الإنسان الخطبة امرأة قد علم أن غيره خطبها ، وهذا

على إطلاقه أم أنه مقترن بأن يعلم أنهم قد قبلوا خطبته ؟

ولا ريب في ذلك وقيل بغيره وأما كالمستغنى أو أحد أنه مقترن بالعلم بذلك

وأما أن كان لا يعلم فلا بأس على دعوى السماع عاماً (فقرئ قال الدلائل حرم

المراد أو الخطبة على خطبة أجنبية)

وهو النص للتحريم عند الاعتكاف إلا أنه خلافاً لقله من العلماء

كالحنافى والشافعية وغيرهم القائلين بالحرمة

وما عانت ابن جرير الطبري من أن هذا عن حديث عائشة بنت أبي بكر

(أن من سعى به أو باجته قطبان) أي لأنه لم يسل من خطبة أول ؟

وهذا القول لم يقل به أحد من الصحابة بل والكاتبين

بل الخبر محكم وليس غشوع

= هل إعلان النكاح واجب ؟

(=) ذهب إلى هذا بعض العلماء ، وقالوا بطلان النكاح بدونه ( وأنه سفساط لانكاح ) وهو قول مالك  
ومعظم الأصحاب عند العزير من الكفاية ، ونسبه لأحمد ولا يصح .

واستدلوا أيضا بما عند أبي حنيفة ( فعمل ما بين الحلال والحرام خير مما لا يفعل ) إشارة إلى الشهادة  
وهذا الخبر حسن غير واحد ، وكان في أسناده ( وهو مضعف . )

(=) جمعوا إجماع العلماء أنه مستحب ، إلا أنه هناك على الإرشاد ، وهو قول المالكية وماهات

وهذا قول أحمد وأبيه ، وكفى ، وظاهر كلامه عمدة من الزبير . وهذا الأصح .  
والله أعلم بهذا /

أنه قد جاء عن غير واحد من الصحابة عدم الأتمد به كما عند ابن أبي شيبة ، أن رجلاً تزوج امرأة مسلمة  
فكان ما بينهما كسراً فنفقه ، فبينما خاشعته إلى بعض خطبان فقال له ( هل أشهدك أحداً )  
فقال ( نعم ) لبعض أهلها [ أو أراهم من الصادق وأمه بلا شهاد ] والذي يظهر ( وإن كان في الأسناد  
انقطاع ) ( عند منعه ) استحب هذه التوقيت « فلم يطل بعد النكاح مع عدم الشهادة »

و والذي يظهر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوج بعض النساء بعد اعتاقهن قبل إظهاره .

= عمدة من الزبير ( لا يصح نكاح السر ) فالظاهر أنه خلاف الأول فقط ، قال شافعي أنه  
( نكح ) .

(\*) إلا أن إجماع العلماء هنا قالوا بوجوب لا يشهاد ( شاهدين ) خان تدرج ( لا يشهد ، ولا يشهد )

كان سفساط . ( وإن فعل أحد الأمرين صح ، وجاز )

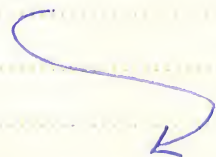
(\*) وإن أعلن إنكاح بعد دخوله صح نكاحه ، جاز في حرم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اشترى

أمه ففان أمه ( لا تدرى أتزوجها أم جعلها أمه ) قال فلما ( حبسها وأمر كرها )

على ما أنه تزوجها ( فظاهر عدم الإشهاد ) وكذا إذا جده بصفيه ( أكثر بطلان النكاح )

(=) إذا ( اذن لولي ) لكنه لم يشهد ولم يشهر ( هل يقع عليه حرم )

لا يقع عليه للشبهة ( القوي ) - [ لا يلزم حينئذ الدف ، وإن أتى باللسان لعصمة حاز ]





\* ولا حجة لأكثر من هذا إلا أن إعلماء قد اجتمعوا أنه حرمة الاسراف وأن  
 المبالغة في ذلك ليس من كبري رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 [اجتنبوا أن أنقض ملخص ما كان مكره رسول الله صلى الله عليه وسلم]  
 ومعه صلى الله عليه وسلم (١٢) ادعيه ونصه ، [وهذا لا يتجاوز ١٠٠ مال]  
 \* وكذا النبي الأمي للمرأة كان بسطة من نساها (سالم لكن تحت حجب)  
 \* وهذا يتعلق بظهوره في دخل ولم يسم مخرأ (خاته يعطيهما كان متوسط النساء لا على عذراته) فيه /

أن يظهر من المرأة لأولها وهذا الذي عليه عامة العلماء . ولا يجوز للولاء  
 أن يأخذ من مالها شيئا إلا بأذنها ، وهذا عليه عامة إعلماء (إلا أن يشترط لولي وتقبل من  
 ما يشترط) وهذا الشرط ماض .  
 \* كذا مسألة فقير لمصر من هو المزوج أولولها .  
 أن قلت الله خلق المرأة خالداً أن يزوجها ، وإن قيل أن الأولي أن يزوجها الدار  
 من جهة الله ماله للمرأة ، ولأن تزويجها على ما كان تبعاً لذلك فهو من باب أولى وهذا يحسن  
 وجيب لا بأس به ، الأول هو الظاهر . [الأنظر أن هذه المرأة ثيب (ط ١)]  
 \* لا يمكن أن ينقض الانتفاع بالردار لذاته رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمره أن (ولو ذاك)  
 من جهة مع أن قوة الدار قد تكون الكلي ، وذلك أن العدة بالانتفاع لا بالقصة .  
 \* المنفعة المعنوية تصبح مخرأ (تعليم القراءة أو الكتابة أو أحكام الشريعة)  
 (= «ملكيتها» ، الاستصهار ، أكثر الدوا كالتوريث والعتبة ، ماله «زوجتها»  
 \* فيه أن إعلماء يشقون بسكين لينبغي له الاستصهار بالبركة .  
 \* فيه أنه ينبغي للعبد أن يخطب لنفسه ، ولو كان مخرأ فإنه يجد من يقبل به فإنه أولى وأفضل  
 من العبد ، وبالإضافة .

١٠١١ عن عبد الله (القرشي) عن عامة من علمه من النبي (الذي) من أبيه (أعلموا النبي)

من حديث ابن وهب عن عبد الله الأسود عن عامر بن

\* وحاد زيادة غ أكثر طقه (واضربوا عليه بالدف)

وقد أخرج بعض إعلماء (عبد الله بن الأسود القرشي) وقالوا أنه لقب عنه (ابن وهب)

وهو لا بأس بأستاذ ، فإن ابن الأسود وإن كان من الدوايح إلا أن الخبر مستقيم

مما أفقت لأصول

س



بعض العلماء احتج بهذا الحديث من جهة مبرهنة وبعضهم من جهة معناه ، والخبر أن هذا القول قد حاله الضيق بخلافه ، وأصل أصح به هذا الخبر كونه مرسلاً [ وذلك أن ابن حنيفة روى هذا الخبر عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبيه مرسلاً ] والحديث لم يرد عند ابن أبي شيبة (مقتل ضايق في احتجاج به) فذهب جماعة منهم إلى عدم الاحتجاج به لأن عليه انهال الأصحاب والنووي وكثير من غيرهم يحتج به وصحح هذا الخبر وعلق به جماعة من أهل الرأي وعلوه بالمحدثين وخالفوا ابن حنيفة .  
قال ابن المنذر في الإيضاح ( لا أعلم أحداً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بخلافه ) [ لا أعلم في أحد أقال في المصدر الأول بخلاف القول بفساد النكاح بالأولي ] والمنازل من قال به بعضنا أن يعين كظاهر من سنة أهل الشيعي وأي حنفية .

هل هذا القول يجري على السبب بالبر والشيء على حد سواء ؟  
بعض العلماء أخضع السبب ، والله لبعض الجماعات كحديث لسهل بن سعد ، وكذا حديث ( النبي نسيها ) وهذا حال بنت داود الظاهرية ، والذي عليه عمل العامة أن النكاح بالأولي لا يصح ، أما ما استدل به بعض الفقهاء كالطحاوي في شرح معاني الآثار من حديث عائشة بنت محمد أن عائشة حينما تزوجت حفصة بنت عبد الرحمن ، وعبد الرحمن أخو عائشة ، تزوجتها ( المنذر بن أبيه ) فلما قدم عبد الرحمن وكان بالشام قال : ( أختي يُفان عليه ) أختي لغيري به هكذا ( ونفس ) فحكيت عائشة المنذر ، من الله عنه ، فقال ( الأسماء بنت عبد الرحمن ) فقال عبد الرحمن حينئذ ( حالت لأقطع أمة قد فضلت ) [ فقال لبعض أن عائشة تزوجت حفصة بالأولى ] ولعل أن هذا ليس من صيغ مسائل فإن عائشة قد أذنت لتزوج حفصة ، وهذا ما فهمه العلماء من هذا الخبر لم أن تزوجها لحفصة أن قبل نكاحها هكذا فإنه من باب تزويج المرأة بمائة وليس من باب التزوج بالأولى .  
(\*) وعائشة ثبت عنها أنها كانت تستمر لمصر وتأذن بالنكاح لم إذا جاء لعقد أمرت أحد أهلكا ( الرضا ) بالعقد قائلة ( أن بمائة لا تقدر ) وهذا إسناد صحيح عندنا في نسخة .  
\* فإن أذن أحد الأهل يقبض العقد بيد الولي .

\* الولي عند عامة العلماء خاوي ما يكون ( الأب ) ، وإذا اجتمع الأب والأم

الجماع أولاً .  
فما هو لعماء أن الأب أولى وهو قول الجمهور في أي حنفية  
وذهب مالك وهو رأي جرح عن أي حنفية أن الأب أولى وبذلك يكون أولاً  
من الأخ ، والظاهر أن الأب أولى من الأخ كما هو قول الجمهور

بعد التمهيد /

الجم لم الخال لم أولاهم فروعهما ← والظاهر أن الأب أولى من الأخ







- ١١١٣ / حسن بن أبي كثير عن أبي سعيد عن أبي هريرة  
( لا تنكح الأيم حتى تستأمر ولا تنكح البكر حتى تستأذن ) .. صنف عليه  
\* هذه مسألة محل إجماع من العلماء في حق الثيب ولم يخالف في هذا أحد .  
الإمام أبي عن الحسن وهو قول شاذ لا يعول عليه للنسب والإجماع الذي كان غير واحد كان عليه السيرة وابن أبي  
وإن هبيرة وابن المنذر وغيرهم .  
→ أما البكر فقد اجمع العلماء أن إجماعهم إذا كانت دون تسع أن لوليتها أن ينكحها  
دون أذنها وهذا محل إجماع ( لم يخالف إلا ابن شبرمة « وهو من مخالفت لا يعتد بها » .  
→ أما إذا كانت فوق تسع ؟ !  
فكان أن إجماعهم لا يخلو من ثلاثة أحوال /  
أ / أن تكون دون تسع وقد تقدم الكلام والدليل عليه حديث بيان وحديث تزويج عائشة دون أذنها  
ب / إذا كانت فوق التسع ودون البلوغ ( الرشد ) :  
= جماهير العلماء أن المرأة إذا كانت دون الرشد أنه يجوز ألقاؤها بالجنب  
بعدم عرقنتها لمصاحبتها ( حائض والسافرة ) ورواها عن أحمد وهو قول أبي حنيفة  
= القول الثاني ( رواها عن أحمد و أبي بكر عبد العزيز من الخليل ) أنه لا بد من أذنها وهذا  
أقرب للصواب اختاره شيخ الإسلام  
ج / إذا كانت راشدة ( مصدق بن موسى ) رواها عن أحمد عن علي بن أبي حمزة عن أبي بصير  
\* عن علي بن فضال عندهم في إسن التي تبلغ بها المرأة سن الرشد ( أكثرهم لغة ( ١١٨ ) وقال بعضهم ( ٩٠ )  
\* أما لثيب فإن أمرها بغيرها ، وليكم فيعرض عليها فإن سكنت فهذا إذنها .  
وهو يستحق تعليمه بكم أن ~~هو~~ لمعكوتها يعني قولها أو لا ؟ ( لشيخنا هذا الحديث )  
\* جمهور العلماء من الحنفية والشافعية والحنابلة والسافرة ( لا يلزم ولا يستحب ) وقال مالك لهذا القول  
\* وقال بعض المالكية باستحباب هذا . [ لا يلزم اختارها ]  
③ الولي الكافر لا يملك لصان المسلمة إجماعاً ولم يخالف في هذا جمهور  
أما الفاسق فجمهور العلماء على أن ولايته ضحية خلافاً لمن ضح و الأول أحسن .  
→ وينبغي من هذا بعض أنواع الفسق ( كالدلالة ) غائبة فسق ~~أحد~~ ولا يشترط  
فسق لعدائته عند عامة العلماء أما الكبار كالدلالة والكذب فلا يسقط ولايته







كتاب المنهاج لابن عبد الهادي رحمه الله تعالى  
للإمام الطريفي وغيره من العلماء

( ١ )

حسين بن سعيد بن كازم مرفوعاً (مرفوعاً)

١١٥ : عن أبيه عن عكرمة عن ابن عباس أن جارية بكراً زوجها أباه وهو كارهة  
فخيرها النبي صلى الله عليه وآله أحمد وأبو داود

عروها الحنفية الثقات من أصحاب أبيه مرسلاً وهو الصدوق

(حماد السماعي بن علي التوري محمد ابن جريح وغيرهم عن أبيه عرساً)

لعض بنته جعل إعلات من (حسين) وبعضهم جعلها (جبر بن كازم)

وذلك أنه قد روي عن أبيه عن أبيه عن عكرمة عن ابن عباس أن جارية بكراً زوجها أباه وهو كارهة  
أن أوثق أصحاب أبيه (حماد بن زيد و السماعي) كيف وقد روي عنهم البعض عن أبيه (التوري  
و ابن جريح ومحمد وغيرهم) ولذا أكثر النقاد أرسلوا الخبر (أحمد وابن حاتم وابن داود والدارقطني)

وصححه بعض كتّاب آخرين لبعض كتّابيات (الحمد الملقب الدعاري عن الدستوائي عن عكرمة عن ابن عباس)

والصدوق إن هذا وهم من (حماد بن زيد) فله رواه غيره فقلعه مرسلاً عن محمد بن عكرمة

الدستوائي عن محمد بن أبي كريمة عن صاحب بن عكرمة ( ) والصدوق إن هذا الحديث لا يثبت من جهة الإسناد

إلا أنه من جهة إعلات قد عال إليه لمحققون من أهل العلم أن (البكر إذا كانت عاقلة

أنه ليس لوليها أن يكرهها على النكاح) وقد تقدم من الآثار إليه (أحمد - الأثر المرفوع - التوري - ابن بكير - ابن أبي عمير)

وعليه فيعلم أن إعلات التي قال من أجلها رسول الله صلى الله عليه وسلم (أذنوا سكوتها) أنها عاقلة

تفهم. فإعلان إذا كانت ليست غرة لا تفهم فإنه محصور بزوجها بغير أذنها)

... وروي لسعيد بن منصور ~~عن~~ أن الربيع قد عار قداف بن مظهر وهو في مرضه (مكبر)

فبشره الربيع بجارية وهو عنده فقال قداف: (زوجنيها)

فقال له: (أزولك) وانت على هذه الحال ( ) فقال قداف: (إن عبد الله بعدي ففهم ابنه الربيع

وإن أخذي الله فخير من يرثني هو) ( ) فزوجها أباه وهو على مرضه موتاً وهو حديثه ولادة

وهما صبيان بليان والأسلاف إليهما جميع (هشام عن أبيه عن حماد)

بخلاف الحمل والمعدوم فلا يقع عقد النكاح عليهما

✖ وإذا زوج الولي البكر وهو كارهة وهي عاقلة فبرئت (لأن ابنه لسناذن فان أذنت

عن ~~الصدوق~~ النكاح والإفسخ والحق صحيح) وهذا قول جمهور العلماء

٩...

١١٦ : عن الحسن بن سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم (أبى أمه أه زوجها وليان فخير بالأول

منهما) أحمد وأبو الحسن





ليصح إحداهما عن هردون (كشع  
لكن لا يفضل بها إلا بوجه البلسع)

في الكلام المشاع علق لولاية بالقربة لا بالديانة وذلك أن أعمال هذه الأمم  
صناعتها بالطبع الأفتن من الشرع <sup>في</sup> وأقوى منها (لأن الإنسان بغيره لا يتغير على مخارجه)  
خالوا زرع وازرعان (وازع طبع ووازع شرع) وقد يكون نوع الطبع أقوى في بعض الأحوال  
لهذه الحان.

١٠٤ من عطف عن الله بن إسماعيل عن نافع بن جبير عن أبيه عن  
وهو عندهم من طريق مائة وقد روي من طرق أخرى فيها وهم

وقته من يعني ما تقدم من أن إتيان أهلها

واستدل بهذا الطبع أن إتيان لها أن تزوج نفسها ولكن يقال أن هذا الخبر  
جاء في سياق الاستسقاء لا استئذان لأنه سياق النكاح لم آة لنفسها  
والنفس في هذا المعنى ظاهر (النكاح إلا بولي) وقد ذكر الإمام (عليه السلام) على هذا  
المعنى كما قال ابن الجوزي (ولا أعلم أحدا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يخالف ذلك)

واستدل البعض بقوله تعالى (ولا تنكحوا أنفسكم أنفسكم) ..  
وهذا الخطاب عموم للأولياء وهذا ظاهر عند من يفسرونه من الأصغرين

قال ابن حجر (ولا يعضد هذا أن نكح أزواجه)  
(هذا أصح دليل في كتاب الله ألا نكح إلا بولي)

\* وحصل هذه المسائل عدم وجوب هذه الصنع النافع عن الأهل بعد  
بطلان العقل

أما في حال عدم الاستوار كان تزوج المرأة (الأب - الابن) مع تصح الخلاف في هذه المسألة  
فالمحتمل أن الأب لا يحكم به مع وجود الأب وهذا قول أحد العلماء  
أما إذا تزوجها أخوها وأبوه فلا عيب بالأخ عندنا بل العلماء  
نكاح الأخ فاسد إلا في حال ورود الشبهة بأن يكون الأب مفتوداً أو غائباً  
أو كذا (أو كان غير موجود، أو كان أنه وذاك) فيكون في ذلك نكاح يشبهه فيمضي  
إن أمضاه الولي الأقرب .

\* أما ما يذكره بعض الفقهاء في (الأمه) من الأولي تزويجها هل هو سيده أو (أخوها) إن كان  
لها أخ .  
يقال : أن الأم لا يبدل السيد فالعبد لا يملك نفسه فضلاً أن يملك أمر غيره .

١٠١٧ عن عبد الله بن محمد بن عيسى بن جابر قال روى عن أبي بصير عن أبي بصير (أما عبد  
تزوج بغير إذن مولاه أو أهله فهو عاصي) أدق  
\* وابن عيسى يستقيم الحديث عالم بغيره أو بخلاف  
\* والعبد إذا تزوج بغير إذن سيده فنيكاحه محرم وذلك أنه لا يملك نفسه ولا وقتها وقدر  
روى ابن جابر موقوفاً على عبد الله بن عمر أنه وقف على خبر أن قد نكح هو بغير إذن ففسخ  
عنده وأبطله وخبر به الحد وجاد فكان من غير ابن عمر .  
\* وعامة العلماء على بطلان بيعه ، ومن يجلد أحدهم  
\* المحصون على درء الحد بالشبهة إذا توفرت شروط النكاح .  
\* وإذا نكح العبد بغير إذن سيده ، هل للمرأة بهم أم لا ؟  
يجب عليه بهم عند جمهور العلماء ، وإن وقع بينهما ولد فإنه ليس له (نكاح شبهه)  
(نكاح الشبهة) كالنكاح الأصلي في بيان نسبه الأولاد [ عند عامة العلماء .  
\* ومن جهة ما كونهم أرقاء ، وعلى من عتقهم (محد خلاف) .  
\* إذا أنابت المرأة عبداً أن تزوجها فهل هذا صحيح أم لا ؟ (بأن وكالته)  
\* جمهور العلماء أنه لا يستنبط لأنه لا يستطيع تزويج نفسه فكيف تزويج غيره .  
وهذه بعض الفقهاء وهو ممن أصح الداعي وهو قول (الثوري والأوزاعي) أنه زهيم أو كالك  
في ذلك . (والأصل في هذا القول بالعتق ، أنهم يفتنون لقولهم في تزويج المرأة  
لنفسها) فتصح الوكالة عندهم من بيان أولي







« (وربما ينجم الإتيان في جوارحه) » هل المراد هنا ظاهر الآية (إذا كانت في غير حجب) أنه يجوز له نكاحها ؟ ..

جمهور العلماء ، ولقد قول الأئمة الأربعة أنه لا بأس بالبقاء في حجب أو حجب غيره ، ولكن هذا مخالف لما هو عليه الجمهور على الإطلاق (لأنه على الأصل) (وهذا هو الظاهر) ط  
وروي عن أبي بصير عن أبي طالب عن يزيد بن ثابت وغيره من الصحابة أن الأئمة على ظاهرها ، أن الحب محترمة ، كان ابنه لبيد (أ) وهذا لقول قول جمهور.

\* المحرمات الموقوتة /

على أنواع « أكثر من عشرة » /

(١) الجمع بين الاختلاف (فلا تزوج الأخت مادامت اختها في المحرمات)

(ولو كانت في عدة تحبس عليه أن يتزوج اختها)

(٢) أن تزوج امرأة على عمتها (والعكس)

(٣) ~ ~ ~ خالتها (والعكس) (وهل يكون الرضا في هذا ؟ خلاف)

من أحراز كان أن يعتق من لقطعة إلى صبيته (ولقطعة بين المال من الرضا) ولتختها ليس محرمًا)

(٤) الخامسة عند الفساد (حتى لطلق أو تنوفراً إحدى زوجتيه)

(٥) الحامل (حتى تضع حملها)

(٦) المستبرأة (حتى ينقض استبرائها) كالأم

(٧) الأئمة (هذا ظاهر الحديث إلا إذا لم يستطع طويلاً) ليس للحران تزوج أمه إلا أن يشاء لعن

(٨) أمة الرض (فلا تزوج من أمة أو بنت أمة) كان أمه قدامه (لا خلاف في ذلك)

خامساً أن يعتقها وتزوجها وإما أن تكون أمة (فالفساد إما إمام وإما زوجة حرة)

(٩) الزانية ،

\* إذا تابت فنكاحها صحيح باتفاق العلماء ، (والخلاف قيل لوليتها) /

فلما إذا زنت الجارية فصل لوليها أن يخبر أنها تبت بزنا ١٣ (يخبر من يريد خطبتها)  
لا يجوز له ذلك ، روي عنه الذهبي عن أحمد بن محمد بن أبي جابر البجلي فقال إن ابنت زنت  
وابنها ثابت فزمت القرآن ، وإنها خطبت إلي ، فصل أخبر بسائق أمه ١٤

فقال أحمد (زوجها على أنها صالحة لثبوتها)

فأعاد عليه فقال له (زوجها وإلا أوجعت ظهرها)

ولهذا ليسير أن التوبة يجب ما قبلها

(أقرب زوجها على ما لها أياً كانت حالها)



١١١٨ / عن أبي لؤي عن الأعمش عن أبي بصير عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم قال  
 ( لا تجمع بين امرأة وعمتها ولا بين امرأة وفالتيها )  
 وها من حديث ابن عمر ( مثل من نافع فيه ) -

المحرمات من جهة النسب /  
 \* اجمع أهل لفظة النسوة في الجاهلية والاسلام على ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 من النسب في النكاح بنسب أو بمصاهرة .  
 على خلاف عندهم في ( الجمع بين الاختين ) و ( زوجة الأب ) .  
 قال ابن عباس / ( حرم أهل الجاهلية ما حرم الله الانكاح الا فتيين وزوجات  
 الاب فانهم لم يُحرّموا )

\* المحرمات من النسب مثل قسرين /  
 ١/ ما حرم على التابيد . ب / ما حرم مؤقتاً  
 = وما حرم على التابيد ثلاثة أنواع :  
 ١/ ما حرم بالنسب ( خلاصته ان كل ما كان من جهة القرابة محرم عليه  
 الا ما كان من جهة العقوبة ، كقولك ) . وهذا مجمع عليه  
 ب / ما حرم بالرضا عنه . ( على خلاف في عدد ما حرم من الرضا عن )  
 ج / ما حرم بالمصاهرة ( زوجة الأب راجعاً ) كما وان خلقها الأخت - ( زوجة الابن ) كما وان تزوج  
 ٢/ الأخت البنت العمة الخالة بنت الأخ بنت الأخت  
 هذه محرمات بالنسب والاحكام ( من قال كل واحدة منهن فقد كفر )  
 واتفقوا أنه قهرم ( الأم وإن علّت والأخت والبنت ) ( فان الرضا عن الابن كما أنه  
 هذا الأم فان الحليب أصله من الابن ) وهذا محل الجماع  
 وما حرم من جهة النسب حرم ما يقابل من جهة الرضا عن ( بنت اخوة الرضا عن )  
 ولذا الربيبة ( اذا كانت في حرمه ) اجماً [ أم الزوجة ] كما اذا دخل ببنتها ( الجماع )  
 وبكى الاجماع ان المراد هنا بالاجماع بالدفن ( الجماع ) و قال بعض العلماء  
 أنه لو نظر إلّا فرجها ومكّن معها ( رضى على هذا أنه حرّم ) ( خبر )  
~~فإنه لو نظر إلّا فرجها ومكّن معها ( رضى على هذا أنه حرّم ) ( خبر )~~

[ اذا عقد على بنت حرمت عليها أمها لمجرد لعقها  
 و اذا عقد على الأم فلا تحرم البنت الابن له خول ]

شدد القدر لانت عبد الهادي رحمه الله تعالى  
للطامة الطريفي وغيره من العلماء

البعض يظن ان (البكر)  
هو العشا و (الشب) ما ازيل  
العشا، فتعيا وهذا ليس بصحيح  
[البكر هو التي لم تلد] وان كانت بلا عشا د ( )

١٠١٩ / عن اي هديره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يهر من الشفا  
عند عيسى من حديث اي هديره و غ الكسبي من حديث ابن عمر  
و الكسبي مأخوذ من ~~هديره~~ (اذا رفع البكر طبع ليقول) شفا  
و هو محرم لا يجوز لما فيه من انقطاع حق الزوجه (المهر)  
و رفع لما شرع الله من و غلا (حاشي شبح لا يولد الفروع) (المالك / المهر)  
و الكسبي بلا مهر بالظن عند عامة العلماء  
و من علق التحريم (المهر) م  
هذا عليه جمعه العلماء و ذهب احمد انه ليس لعلك خسوار  
حينئذ مهره او لم يصر خالتيك محرما  
و ليس هذا خاصه بالانثى (المالك نيت نية ولا يبره)  
[زوجه نيت اخيت و ازويل ~~نيت~~ اخيت]  
مهر تعلق النكاح آخر هو مهر خالعتين معتبرتين  
و هذا هو الظاهر انه مهر وجه المهر او لم يوجب

\* اما اذا تزوج بنت فلان لم اراد ان تزوجه اخيه مثلاً فلا بأس به  
على الأصل (المخ تعلق هذه نكاح)



عبد بن حبيب لقول لنسخ قوله تعالى  
(الزانية لا تنكح) إلا زان أو زانية  
انظر تقرير الطبري

\* إذا زنت المرأة فأراد من زناها أو غيره ~~فصل~~ أن يتزوجها ~~فصل~~  
قوله ٥٧/

= وهو إجماع العلماء أن الزانية لا يجوز نكاحها (حاشي) وإحدى حشوها (السافرة)  
وهذا مروي عن ابن عباس  
= وفيه إجماع أن الزانية لا يجوز نكاحها حتى تتوب وعلى هذا إجماع  
من الصحابة كإبي عبد الله وابن مسعود والبراء بن عازب، وعائشة  
= (انظر مدونة بسكون) قال ابن عباس «تزوجها وإن كانت تحت إمام ففعل»  
وروي عن عائشة أنها قالت «(زانية ما أضطجعا) عند عبد بن منصور»  
وباء عن ابن مسعود (لا يزالين زانية ما جتمعوا) وعن ابن مسعود (المحار)  
والذي يظهر (ط) أن النكاح صحيح إلا أنه عن الزانية والبرائة أن تزوج  
الزانية زانية.

\* الملائكة (إذا لامت زوجته قلن تعبد عليه على التأبيد)

أ) ثبت الزنا الصدوق (أحمد على التأبيد)  
وهذا قول عامة العلماء وفيه عليه إجماع ومالك والسافرة  
إحدى حشوها، عروى عن الشافعي أنه قال يجوز نكاحها (باعتبار أن النكاح)  
فاسد عما يتبعه فاسد) ولكن يقال أن الكلام صحيحا تشبهن أحيانا  
كأنه مسائل الملائكة [فإن الرجل يلاعن زوجته إن هذه ليست ابنته  
وتحسد عليه على التأبيد ولا تدركه] لم أفهم

والقول بهذه المسألة شاذ وتنبه عنه الفهم السليمة  
والخلافة هنا غير معينة لذا قيل شيخ الإسلام (ينبغي ألا يحكي  
الكلان في هذه المسألة)

\* القاضي عياض وغيره يحكون عدم حوار الجمع بين النساء  
وإن كان وهذا لا يعين عليه ولا أعلمه (ط) كشيء من أحد  
من الصحابة ولا من التابعين. والصدوق يحكي

و هو ميمونة ، حينئذ الله عنها كانت غاطلة بشيرة و انساب كان قدراً آن ذاك ، فإنه قد توفى رسول الله صلى الله عليه وسلم و انساب قد توفى الإجماع كما عند .  
و هو ميمونة أن لصغير يروى عليه الرواية الثم من غيره ، و البواقي و ميمونة التي منه وأرشد  
حال وقوع الحادث و هم أعلم منه بذلك .

ثم إن حديث عثمان لا يملك بالحسن ولا يملك ولا يملك ( عندكم ) دال على أن الحكم ثابت ولو قيل ( أن الحديث عام ) و قاله فن رسول الله صلى الله عليه وسلم ( فيمن أن العامة لم ينفردوا عند الأصوليين ) أن لفظ العام يثبت إذا خولف ببعضه أو قل ليس دال على تخصيصه لا على نسخه والظاهر

ثم إن علماء على يسار هذا الحكم معهما وهذا الذي عليه جماهير علماء هو قول الخلفاء الأربعة و يزيد بن ثابت و ابن عمر و هو قول سعيد بن المسيب و هو قول أحمد و الشافعي و مالك ( لا يجوز عقد النكاح حال الإحصاء )

و بعض أهل الرأي كأي حنيفة و أبو زرعة و التوري و مروى عن الحكم و غيره ( عدم الجمع في ذلك )  
[ أما جاز في هذا الباب عندنا و ابن مسعود و عبد الله بن مسعود و ابن سيرين و غيره ]  
و جاز في حديث جابر بن عبد الله بن الجهم عن ابن مسعود و هذا وإن كان ظاهره أن سنده أصح إلا أنه مما يستكره رفعه . واصل ما في الباب حديث ابن عباس  
و قد فرق عمر بن الخطاب و هو محرم و جاز على غيره فثبت .  
و بل قد حكى بعض علماء الإجماع لثبوت النكاح كما روى عن علي بن هبيرة  
فقال : ( الجمع لعلماء على عدم صحته نكاح المحرم ) وفيه نظر .

\*

وهذه المسألة ( نكاح المحرم ) من غروها مسألة .  
[ أنه يجوز للرجل أن يرجع مطلقته لرجعيه في العدة وإن كان محرماً ]  
ولذا  
[ أنه لا يصح أن يوفى رجل لموقعه طهره ، ولو كان الوثني ]  
ولذا

[ أنه يجوز للمحرم أن يشهر عاتق غيره ( إذا كان حلالاً ) و هذا على  
عامة العلماء و إذا بعض فقهاء السلف فقهه كالأصطخري وغيره ]



١٠٢٠ - عمرو بن دينار عن أبي الشعثاء عن ابن عباس قال : ( تزرع رسول الله صلى الله عليه وسلم  
مميونة وهو محرم ) . فقتل عليه . وهذا إسناده مسلم  
وعند أبي يار من حديث الأوزاعي عن عطاء بن أبي عياش بن جوه .

→ ( السيرة عليه السلام ) أيضا تزرع مميونة وهو كمال وليس محرماً وهذا  
هو الصواب .

وقد جاء هذا عند مسلم عن حديث يزيد الأصم وكذا عند ( كثير من حديث  
عطاء بن رفاق عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن سليمان بن يسار أن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم تزرع مميونة وهو كمال ويروي سليمان عن أبي رافع قال : ( أولت  
لرسول الله صلى الله عليه وسلم ) . وعطاء بن رافع عن سليمان بن يسار  
ورواه سليمان بن رافع عن ربيعة بن عيسى .

\* وعامة أهل الحديث - وهم أعلم بحال رسول الله - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
تزرع مميونة وهو كمال . وهذا ما روى عنه في عالم الحديث وفتحه  
نعم بن الحسين . وجاء هذا من عطاء بن رافع وهو قتل بن هاشم ( العلماء  
أما حديث ابن عباس عن لعلاء بن جهم مروي عن لعلاء بن جهم من تأويل  
( قالوا أي في الشهر الحرام ) . ومعلوم أن ذلك كان في ذي القعدة ( المرة القفار ) سنة  
قال البخاري ( أي في حفرة القفار ) وهذا التأويل جائز في لغة العرب .  
لعل الحديث - في قتل عثمان -

وقتلوا ابن عفان الخليفة محمداً . ودعا لهم أر مثله فقتلوا  
والمراد أنهم قتلوه في الشهر الحرام . وقيل بل لأنه قتل في حديث وهو البلد الحرام .  
والذي يظهر أن ابن عباس لم يجهل هذا وإنما عذرته بقوله صلى الله عليه وسلم قال : ( هذا  
وهذا ) وهم منه رضي الله تعالى عنه . فمن على نعم بن الحسين فبما رواه عنه الإمام  
أحمد قال : ( وهم لعلاء بن عباس ) .

\* وسأني قول عموته قصتها . وهي أعلم الناس بها .  
( وعند البخاري أن كل الجمع مأكل لأن المحال الأدل أول من أكلها ، وإن لم يكن  
الجمع لهذه الترجمة )

إذا اشترط المالك لدراسة وعلاجه هذا  
 مصلحته للزوج في طلبه لزوج خارج لا يتفق من هذه  
 المصلحة أي خرفا كان هذا الشرط فاسداً  
 وعنده المصير على ما هو  
 المصلحة من هذا الشرط

إذا اشترط الولي على الزوج  
 أن يطهر لعلم كان الشرط باطلاً  
 والمصلحة به

شهاد المحامد لابن عبد الهادي رحمه الله تعالى  
 لتعاطية الطريفي وغيره من العلماء

**(الشرط الفاسد ما دأف مقضى لعقد أو كان حراماً)**

وذهب جمهور في المصنف عنه وروى عن أحمد أن الشرط يجب الوفاة به على الألف  
 الشرط فاسداً يعطل على الزوج حقاً من حقوقه (كالأشراط التي يزوج عليها)  
 هذا بشرط فاسد وقد ذهب بعض المصنفين إلى كراهية كراهية كراهية بعض  
 المتأخرين أي أنه يجب الوفاة به

بل قال العلماء أنه لا يجب أن يضرب بشرط (عدم الجوع من البس) وهو أقل من ذلك  
 ما إذا اشترط لها ما لا يحلها يجب الوفاة به  
 ونفق العلماء إذا كان مكان موافقاً للعقد أو ليس موافقاً (مما يجب لصا)  
 ما إذا كان مصححاً فإن العلماء يقولون أنه يرتبط ذلك بصحة العقد فيجب الوفاة به  
 وأما إن كان بعد فلا علاقة لهذا الشرط بالعقد وإنما يكون من باب الوعد فقط  
 وإذا أخرجناه عن الباب الشرطي أخرجناه من كراهية الجوع على مسألة (يظنون) لعقد بعدم الوفاة بالشرط  
 على قول بعض العلماء  
 ولو كان الشرط في مجلس والعقد في مجلس آخر وجب الوفاة به على الصحيح  
 وأما الشرط ما كان في مجلس العقد

وإذا اشترط الولي بشرطاً لمصلحة ابنته فحلل يجب على الزوج الوفاة به (إذا أصبح هو وزوجته على خلاف  
 ذلك) مثلاً (أن يخطب فيشرط الولي الإجماع من هذه المصلحة)  
 وذهب الجمهور إلى أنه بشرط باطل ولا يجب الوفاة به وذهب أحمد وهو عروى عن سعيد بن أبي وقاص وثبت عنه  
 أنه يجب الوفاة بشرط الولي ولو استقطبه الزوجة وذهب فيها رواد إلى الدنس  
 عند بعد أنه قد زوج ابنته رجلاً فاشترط الإجماع عند بلوغه فخرج بها بأذنها فدلما عليها لشد قتال  
 (الله لا يبلغها ما تريد) فخلع عنها عقر فقاتلت  
 تذكروا من يبيح على من الناس فلم أحداً إلا الحبل وولاي  
 وبه استدل أحمد على الوجوب ولكن يقال إذا كان النفع في ذلك يعود إلى الزوجة واستقطبه جاز  
 وإذا كان النفع يعود للولي فليس لها استقاطه (كالأشراط عدم الجوع لربها ابنته) وهذا الأكمل





الحمد لله الذي جعلنا من عباده  
عطاء وكرم ورواية عن الله

١٠٢١ عن ابن أبي عمير قال حدثني حمزة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
تزوجها وهو كان ... مسلم .

قال بعض من قال لغير ابن عباس أن خير الناس في الصحيحين وخير يزيد  
الرحم في مسلم وحده فبقدم الأول -  
وهذا فيه نظر لأن غاية حافيه (أي أخراج الشيخين) وصدقته لا مضعف  
فيه .

١٠٢٢ عن عبيد بن عمير قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (إن أحق الشدة  
أن يوفى بك ما استحلتم به الفروج) فتقوى عليه

هذا الخبر متعلق بأحكام الشروط وقد تقدمت في أبواب البيوع .  
وكذا فيه تأخير الأمد وإن الاحتراز في هذا البيان آكد  
أحق الأمد وأوجب (أي وجوب الوفاء بهذه العقود)  
والشروط حذير من إهمد العهد ومخالفة من صفات أهل لئاف

\* الاستياعة الفرج من المثلج الواري العقد اللازم الوفاء بها ~~(المتحفظ)~~

ولم يورد بالشروط هنا (هذا ملحق بالنكاح)  
وقد ورد العقد لعلماء بما هو من حق المرأة من جهة لا قبل فبئس وجه وجوبه  
كأن شرطها حين بعثته والسكن وعدم الإعتبار والخوف من الشرط  
الواجبة أصلاً .

وقال بعض العلماء أن هذا لضعف الحديث والصح أن هذا الحديث دال  
قد زائد عن هذا القصر . وإن كان هو قول الجمهور  
فهم يعلمون أنه لا يجب الوفاء بشروط زائد عن أصل المعاشرة  
المعروف والسكن والثقة والتشريح بأحسنه .

وهذا مروى عن عمر وعائشة وسعيد وأبي ثوبان عن عائشة

شهادته المحرر نائب عبدالهادي رحمه الله تعالى  
للإمامة الطريفي وغيره من العلماء

( ١ )

الأصل في الرجال أن يجمعوا بين  
المرأة إذا وطئت بعد طهر  
فإن طهر هذا وإرادته قبل الطهر لها  
غاية علامة استقرار

١٠٢٤ عن ابن مسعود قال طلق لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم رجل رجلين

عند أحمد والبيهقي والترمذي

عن حديث أبي قيس عن هذيل بن عبد الرحمن عن ابن مسعود

في هذا النكاح من كبرائه وقد ذكر الأصحاب على خبره ( ابن مسعود - القرطبي - ابن الجوزي - ابن عبد البر )  
روى هذا الحديث عن علي بن أبي حمزة وعنه عن حماد بن عمار ( عند الحاكم )

← وهذا النكاح فاسد بمصوح سواء كان باتفاق مع الذوق على خيل أو غير اتفاق

( أن يعقد رهنًا فجمعها لم يجمعها جماعًا فليست فيه المحل لو كان غير مكفّر )

← إذا دخل على امرأة من غير جماع حقيقًا فلا آكل للأول

← إذا دخل عليها ( غنيًا ) أو جامع دون الفرج فهذا النكاح لا عبرة به أرضيًا

\* ( الجمع لعلماء على وجوب إيقاعه بينهما ) \* ( هذا الجمل )

~~~~~

١٠٢٥ عن أحمد بن شعيب عن أبيه عن سعيد بن جبير عن أبي هريرة عن جابر عن ابن مسعود

( أن يزوج الزاني بالخلع ) ( أحمد )

وقد تقدمت مسألة نكاح الزانية وهو يجوز

\* ( لأن نكاح الزاني بالخلع خارج تفسيرها بمعناها ) ( عدة )

يخرج قبل تحصيل ( المخلوع ) أي من كانت هذه عادة له بخلاف من لم يلق فيه هذه عادة  
فالظاهر يحرم عليه نكاح الحبيبة

\* قد ذكر غير واحد أن الظاهر لو تزوج الحبيبة لم يأن أمه حرامًا بالحياء

\* نكاح الزاني لا يخلو من صور :

( أ ) أن يزوج الحبيبة زانية ( تأليه ) ← هذا من خلاف الجمهور على الجواز ( ابن عباس وغيره )

وذهب بعض العلماء وهو قول أحمد أنه لا يجوز تزويجها ( أنه فيه بالتوبة واستبراء الدم )

والقول بالجمع مطلقاً مروي بأبي حنيفة ومالك وأبي ثور وابن مسعود

بأن يزوجها بغيرها نظر

والصواب الأول سواء ( هو من زناها أو زناها غيره عادت ثابت )

بأنها إذا لم تقبض غطلة مآلوا يصح ذلك



١٠٣٣ عن سلسلة من الألوغ / رضي الله عنه قال / رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم  
في طهارة عامي وكنس و المتعة ثلاثاً أباح لم نهى عنها . مسلم

هذا الخبر ..

المتعة من إتيان ( أن يمتع الرجل المرأة بالعقد عليها لا يبرئ من هذا ) لا سكن  
ولا إتيان ولا مهر فيها ولا شهود ( إنما يرضى لها أجل معلوم فقط ) وهو  
الموجود اليوم عند الأقضية ~~عندهم~~ [أثره (ق) لوماً] .

\* وهذا النكاح مفسد بإجماع العلماء فكاك القرص وابتغاء البذرة وانه قد احتك وابتذل وعثرهم  
لشيخ ٧٢٧ و انت الغزالي .

\* نكاح المتعة كان حلالاً ثم حرم ثم نسخ فصار حلالاً ثم نسخ فحرم .  
قال ابن العربي (وليس لهذا نظائر في الشرع إلا الفلح فإنه قد طرأ عليها نسخ  
مرتين) . وقال بعض العلماء أن النسخ قد طرأ عليها تسع ~~مرات~~ مرات  
وذهب لشيخ الإسلام أنه قد كره مرة واحدة فقط . وما زاد غايته تحريم  
تأكيد .

والأظهر أنه (ط) نسخ مرتين وما جاز بعده فهو تأكيد ( نسخ في عام خير  
و نسخ في فتح مكة و في عام اوطاس ( ٦٨ ) في حرم فيها هوانن . فحرم فلولهم  
في اوطاس فبعث إليهم لسرية عليها الإمام الأشعري فبصر منهم .

\* وإنما كان الرخص لمسيس الجائز لم نهى عنها نصاً مؤيداً أي فباح لباحة

\* ونكاح المتعة مفسد ولا قابل إجازة الإمام روي عن ابن عباس وقتل  
الله رجم عنه و كرهت بعض الفقهاء وهو قول مذهبنا . وانعقد الإجماع  
على تحريمه .

\* وإنما طرأت بسببه عند الفقهاء لتعدد النسخ فلما ظهرت الفروقات تألفت عندهم  
لم يقل بوجاهة أحد .

سواء كان غائباً أو حاضراً  
الحديث في لذة عسل  
سواء كان غائباً أو حاضراً

بسم الله الرحمن الرحيم  
للحكمة الطريفة وغيره من العلماء

( )

١٠٢٦

عن عائشة قالت / حلقة رجل امرأتك ثلاثاً ، فتزوجها رجل لم يلقها قبل ان يذبح  
فأراد زوجها الأول أن تزوجها ففسل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال  
( لا . حتى يزوي الآخر من عسلتها ما ذاق الأول ) متفق عليه

وفيها ما تقدم من فساده نكاح الحلال وهذا أمر مجمع عليه ، وأنه لا يلزم الرجوع  
إلا في جملة صحيح ما ، والنكاح مفسد لسواء كان هذا من الزوج الأول  
أو كان توطئة عند الآخر ليحلها للأول كل هذا غائب لا يلتزم به

وقد اشترطت العلماء للنكاح الصحيح عدة شروط ( وبعضها محل خلاف ) :  
١ / ألا يتزوج إليه حتى تنكح زوجاً غيره ، « فان كان الوطء بغير نكاح » كوطء السيد « فلا يعتد به »  
٢ / أن يكون النكاح صحيحاً لا مفسداً ( كان يفتى عليها الآخر وهو محرم ) وهذا محل خلاف قد تقدم  
٣ / أن يكون في القبل ( الأيلاج ) وتل عليه عا لا يسمي إلا بالآية على الحب ، به  
٤ / ( عسلية ) هو الجماع الصحيح ( الصحيح ) . ( لو جامعها في اليد ( خلاف ) ) [ ولو بالشهوة في غير  
الفرج فأنزل فلا يعتب به احتياطاً ]

والحقيق / أنه لا يجوز للأول أن ينكحها حتى يُجامعها الآخر جماعاً حلالاً  
ولا يعلم في هذا مخالف إلا ما طرد عن سعيد بن المسيب « لا يعلم في له إسناده عنه »  
والغاية له السعي إليه ١٢٠ تذكر [ سعيد ان صح عنه هذا فهو شاهد « الأكفاد بالقد » ]

## باب [ الخيار في النكاح وكونه نكاح الكفار ]

المراد بالخيار إرادة اليمين تذكره الفقهاء في أبواب الجماعات ، وذلك أن يعقود  
على نوعين ( ١ ) لازمة ( ٢ ) غير لازمة .

والنكاح من يعقود اللازمة التي لا يثبت فيها الخيار ، إلا به دليل  
وهذا الشيء عليه إجماع المسلمين المستند بالخيار في عقود البيع ( البيعان بالخيار )  
وهذا الاستناد دليل على أن الأصل أن يعقود لازمة لا خيار فيها .

ولا خيار في عقد النكاح ( ان يرجع الأنثى ) إلا ان كان ثبوت عيب  
على خلاف في كبر العيب و... أي بآذن الله تعالى





ج) اذا تزوج امرأة عتيقة لم زنت وهو في عتقته (فصل لعلها وجوباً)  
 المحمدي ان لا يثبت وانه يترتب ان يصبى في عقد قال لهذا غير واجب  
 من ايسلوا [استلوا باحاديث منها (امراتي لات يد لاهسن) وهو مدرسن اسناداً  
 منكرهناً] وقد اختلفت في محناه ارضها. (لا يسن قبل زنا) وقيل سائل (الاول اصبه)  
 \* ~~وهو~~ ولاعتلى من اهلها بالنسخ في هذه المسألة باعتبار هذا الحديث.

ذكره احمد  
والنسائي

ب) وبعض العلماء على معنى الخبر على ظاهره لثبوت (الزاني لا ينكح الا زانية او مشركه)  
~~تلك~~ وهذه الزنية اختلف العلماء في تأويلها على عدة اوجه، وبعضهم تغذر عليه تأويلها  
 حتى قال يستقيم في اصدار البيان (هذه الزنية عند الحق والمحقق أي لقرآن تأويلها ولم اجد  
 لها تأويل الا الثبوت) وذكر ان الظاهر ما جاء فيها ما ذكره بعض العلماء كشيخنا ~~الشيخ~~ <sup>الشيخ</sup> ~~الشيخ~~  
 (ان اللفظ من اللغة قد يصل على جميع معانيه مما جاء به العرب) وقيل هذا  
 ان لو قيل (اغتر فلان بفلان) فيحصل على غيرة التي في راسه وعن عارده وعن غيرة  
 الطاموس اذا كان سلطاناً وكذا...

وعندنا هنا في هذه بيان (الزاني لا ينكح الا زانية) اما ان يكون (الوطر) وهذا ظاهر  
 عن زني من ياتيه زانية واما ان يكون عقد نكاح (وصلاً ياتي باعتباره ان لذي ان لو كان محسناً  
 لا يجوز له ان ينكح مشركه الا اذا اهل بكتاب) و لو قيل ان يتقصد (اهل بكتاب) قيل ان هذا  
 لا يستقيم مع الخبر (فانه لا يجوز العقد مع سواد كان كتابياً او غيره) اعلمنا  
 في ذلك الصواب واحد ان هذه الآية منسوخة كسعيد بن المسيب ومالك واليه غير واحد  
 وهو محكي من ابن عمر وجابر بن زيد وعكرمة ومالك واخاذه (ابن ابي عمير) (الشيخ)  
 وحام أبو جعفر الخاس في تفسيره (وملى هذا الذي لعلماء (ان الشيخ) )  
 والخاصة /

ان الذائبة ان ثابت جاز نكاحها (سواء زنت معه او مع غيره) وان لم تثبت جاز لمجهود  
 على ملحق وازد من بعض العلماء كالشقيف في اصدار البيان (ذلك انه استدل بها)  
 وكذا العتيق جاز له شر الذائبة ان ظهر منها التوبة وهذا هو  
 الحق ان محل عليه هذه المسألة

\* بريدة كانت تحت عبد زوجها قبل ان تعتق .  
\* ورد بصنف هذا الخبر ليسير في مسألة الخيار ~~في~~ بالنسبة للأمة اذا اعتقت زوجها عبد .  
يقول /

\* عامة لسلف من الصحابة وغيرهم ان الأمة اذا اعتقت زوجها عبد  
أنها بالخيار ( ان شاء ان تدع فأكاد من ولها تركه )  
حاشا هذا ابن عمر ومعاوية والسعد وغيرهم .

وليست من هذا [ اذا مكنت العبد من محاسنها او قبلتها ] فلا خيار لها .  
رضي عن هذا السعد ( لداوود وسعيد بن منصور ) وحاشا عن ابن عباس أرضا وكذا ابن فضال  
( وهذه عند الحالات التي تملك المرأة طلاق الرجل ) ولهذا قالت حفصة للمولاة ( زبداد )  
[ ان زوجك عبد فلا تكتنيه من نفسك ان كنت لا تريديه ] .

\* قال بعض العلماء ( لما شرع النبي صلى الله عليه وسلم للأمة اذا اعتقت ان خيار زوجها  
او تركه ) قالوا دل هذا على ان بكافة طلق .  
وقد اختلف العلماء في مسألة ( هل بكافة بشرط لصحة النكاح او هو بشرط في الدنيا )  
قولان هما روايتان في مذهب أحمد . ( المشهور أنه لا بد من الدخول فلو اخص  
الانسان حاله لم ظهر وانضم حاز لها تركه ) فثبت على قصة بريدة  
( وهذا هو الصحيح انه ليس بشرط صحيح وإنما هو مستلزم لرضا الزوجين فان علم  
واستلزامه حاز ذلك )

\* والصواب ان زوج بريدة كان عبدا . وقد وهم من بعده  
ولم يد هذا حاشا لذكره غير واحد من هذا ( ليس أنه ( مخفي )  
وأنه كان يتبع بريدة في تركه ( كمنتهى يريه ان تدع اليه )

\* والصواب ان خبر ان زوج بريدة كان حرا لا يصح من قول عائشة وإنما هو قول  
٢١ - وكما حرمه الحديثين البخاري وابو داود .



لا عقدة للمكافرة على نفسه  
اجتماعاً

لا يجوز أن يتزوج الكتابي مسلمة  
مطلقاً اجتماعاً

\* وكون النكاح عقد لازم هذا أحد إجماع علماء علماء ولذا لم يغلظ عليه  
هذا العقد. (مأن لا يرفع غايته).

ولذا جازع المذموم فيه (ثلاث جهات) وهذه هي -  
والمراد أن العقد لو ظهر منه شيء ظاهر من نكاح أو طلاق أو عتاق جانب  
لوجه بهذا الظاهر ولا يرجع إليه (هذا هو الأصل).

\* الكتابي لمسلمين : - الأصل في عقد النكاح أنه يفسد كغيره -  
① \* نكاح أحد الكتابي (صحيح جائز باتفاق السلف) [وكده عند علي و...]  
وأم طاعة طاملاً أن نساء المسلمين ما يغنيهم]

لأن ما نكح حذيفة يهودية أمه الخليفة أن يخلقه (الكفاية) وهذا  
لأنه لم يكن ليس على وجه التحريم إنما على الكراهة فقط.

② \* نكاح غيراهن الكتابي /

لا يجوز مطلقاً ولا فلاق فيه مطلقاً.

③ \* المشرك والمشرقة إذا كان عقدهما في الجاهلية لم أنسما /

هذا عند عقدهما (فلاق) وما في

④ \* إذا دخل في الإسلام أحدهما وتبع الآخر مشركاً /

وهذا لا يخلو من حالين /

(أ) أن يكون الزوج كتابياً (فلا حل للمرأة أن تبصر في عصمته)

(ب) إذا كان المزوج اسماً والزوج كافر (مأن كانت كتابية فإبقاءه جائز وإلا فلا)

\* مع إجماع العلماء أن العقد صحيح ولا يرد ، وقد سمع الله بذلك من

المشركين أنها امرأة فلان (أمرأة العزيز - امرأة عدي - امرأة ابن لهب)

\* ١٠٢٧ ...

عن عائشة (عصية بيدها) وفيه (الولد لمن ألتقت) -



السيد / ان يجمع طالب العلم حالوا وفق هذا  
الطريق (الاسناد) فسيرها لم ينظم في ثلاثة  
العلماء فيها «وينظم اذا كان من تبيين»  
شاد الفهرست لابن عبد الهادي رحمه الله تعالى  
للعلامة الطريفي وغيره من العلماء  
لم ينظر ويبحث بسبب هذه التباين .. فقصره كإكمال العلماء  
في الجمع والتعدي على الدعاء .

الجملة : الحالة من الارحام  
التباين ومنها ما لا يصح

١٠٢٢ عن الضحان بن غيرور الديلمي عن ابيه .. (خلق ابيه عاشرت)  
وعنه الزمعة (اختلف ابيه عاشرت).

وهذا اسناد فيه جهالة قال في (لا يعرفون ولا يعرف عالمهم من بعض)  
وهذا يلحق صحيح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وقد تقدم لهذا في المرحلات و [عنك لعمرك عنك] حالة الخالة فالحق

١٠٢٣ عن ابن عباس قال رد النبي صلى الله عليه وسلم ابنته زينب على أبي العباس بن الزبير  
لقد كنت بسنين بالكتاب الاول ولم يجدن كتابا ا د ج ه ت

هذا الحديث تقدم رواه محمد بن السحاق عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس ر  
وهذه الرواية قد انكرها غير واحد من العلماء كابن الجوزي و أبي داود والدارقطني وغيرهم  
في وقد جزم ابن الجوزي أن ما يرويه داود الحصين عن عكرمة أنه قد جعله لمالك بن قال  
أن ماسيل ليشعبي وابن الجسيم خبر عنه . « وهذا الاسناد داود عن عكرمة في الاصل هو  
عن لمالك وذلك أن هذا الطريق غالباً ما يأتي من رواية الضعفاء عن داود ، اشترطهم والزمهم  
(ابراهيم بن ابي نصر) الاسمي (شيخ الاسماء) (سلفه) وهو مدرك وقد كذب  
غير واحد وكذا يروي عنه (ابراهيم بن اسمعيل بن ابي جسيم) وغيرهم ويروي عنه  
قلوب من لثقات (كابن السحاق) في (جلس داود بن الحصين هو علي الخو) وهذا قصير  
فان الائمة قد يطلقون الصحيح على الطريق المستمرة فيكون حاله عاكس له ان الصحيح هو  
في ذات الطريق وانما يريد الائمة الضعفاء (وكن لا يذكرونهم احداً) .  
فيكون في احاديث الائمة صحيحاً لهذا الطريق صحيح الاقوال فيكون تكملة السلسلة  
وقد طاعتنا محمد بن احمد بجميع بعض الاحاديث من طريق محمد بن السحاق عن داود عن عكرمة  
وقد ثبت على هذا لتقصي ابن عسري في كتابه «المامل» وكذا ابن ابي عمير رحمه الله - (في الزاد)  
وداود بن الحصين في ذاته فانه لا بأس به وهو ثقة . وهذا الاسناد (داود عن عكرمة)  
صحيح بنفسه ان صح الطريق اليه . (انظر المامل) .

س



النبي صلى الله عليه وسلم

خمس عشرة امرأة  
وأجمع هذه إحدى عشرة  
وذكر في (١٢) عشرة  
ولقد عثر على (٩)

١٠٢٥ / عند أحمد بن حنبل، اختار أن يثبت أن ثلثي هذا العدد  
وان ثبت أن ثلثه.

١٠٢١

عن محمد بن الزهري عن سالم بن عبد الله عن أبيه عن ثعلبة بن  
عبد الله بن عوف عن أبيه عن ثعلبة بن عوف عن أبيه عن ثعلبة بن

الصباح أنه مرسل ولا يصح عنده ولا وقد جاز عن عمر بن الخطاب

والدعوى من محمد بن الزهري كما روى عن أبيه عن ثعلبة بن عوف عن أبيه عن ثعلبة بن  
عوف عن أبيه عن ثعلبة بن عوف عن أبيه عن ثعلبة بن عوف

وقد روى عنه الزهري قال بلغني أن ثعلبة بن عوف

رواه عن أبيه عن ثعلبة بن عوف عن أبيه عن ثعلبة بن عوف

رواه عنه جماعة عن الزهري بن أبيه عن ثعلبة بن عوف

وعنه هذه الطرق التي مرسل وهذا الذي عليه جماعة

وهذا أشهر أخبار هذا الباب -

وهذا الخبر منكر لمن أرضاه

فقد جاء من طريق الزهري بن سالم بن عبد الله عن أبيه عن ثعلبة بن عوف

جمع ثلثه فقال له محمد (أرجع لسألك أو رجعتي قد

كما روى عن أبيه عن ثعلبة بن عوف عن أبيه عن ثعلبة بن عوف

فأمكن عقول في هذا السناد غلط

\* والدجل خير أن يختار أربع سوار كانت الأول أو الأواخر  
صاغاً لبعضنا أحد الدواعي القائلين أنه يبق الأول دون الأواخر

هذا خبر صحيح  
خاصة بجهة الشريعة أو هو في حق  
شرايع الأنبياء انظر تفسير  
قوله تعالى (هو الذي يفسر  
أحكامكم)

\* وهناك حالات / ينظر فيها

١. إذا دخل الزوجان الإسلام فلا إشكال في إحصاء حاكمًا عليه إجماعًا

٢. إذا دخل أحد الزوجين في الإسلام وتبقى الآخر /

من العلماء قد قال أن هذا كحال الردة لفرق بينهما ، وليست في (الزوج الذي زوجته كذا بنية)  
وهذا أمر من عند الله وطاهر ومجاهد وسعيد بن جبلة وعكرمة وغيرهم  
وعندهم قد قال /

لعرض عليه الإسلام وتبقى هي في عدتها ، ولعدة من دخل زوجها في الإسلام

دخل زوجها في الإسلام وهي باقية وكذلك من دخلت في الإسلام وزوجها كافر

عدة المطلقة عند أكثر العلماء (ما هو إجماع هذا الأمة ، وأثر الشافعي)

وقال بعضهم (الاستبراء) فقط . (أو كانت (عربياً أم مدحمة) كالمذاهب)

\*\*\* كل بينونة بين الزوجين (خلع - طلاق - لعان ...) فإن عدة (الطلاق عند عامة العلماء)

فيجب على من دخلت الإسلام أن تبقى عدة المطلقة وأحد من زوجها مناجاة لها قال ذلك العلماء

وكاهن ابن الجوزي ، الشافعي ، القسبي ، والمسلم من قال في ذلك

\*\*\* عدة عيسى الكافر لمصلحة محل اجتماع . (وهو عليه أحد وهو قول الشافعي)

\*\*\* وهي حال عدتها لعرض على زوجها الإسلام كما هو قول الجمهور فإن قيل هل تدوم له

بنيان جديد أم لا ؟

قالوا ، أولاً ، أصل جواز عرضها للإسلام وليست حاجتها لعدة بل لا فائدة من ذلك ، بل العلم

منهم من قال أنها تنقض عنه عبادة بالإسلام . (وهو قول الشافعي) وهذا أمر من عند الله

كاللعان والردة إلا أنه يسوغ لها أن تدوم إليه بعقد جديد .

وعلى قول الجمهور أنه لا يكون له مصلحة (وتعد) وتعرض عليه الإسلام (ولا يفسد إجماعاً)

فإن قيل جازها تدوم إليه لغير عقد جديد على الصحيح من أقوال العلماء وهو قول الجمهور

والله هدي والأمر مني ومالك ، الشافعي في عدته عنه وأثر حقيقته وهو قول أحد .

\* أما إذا انقضت عدة فهل تبين منه ، هذا محل خلاف

١. كان الاجتماع الفاتح الذي يعقد جديد (رض عليه ابن عبد البر في الاستتار)

ووافقته النكاح ، والله أعلم ، ولما روي عن النبي ، وروى أحد الروايات من متأخري

والسنة لما ظهر حديث ابن عباس الذي معناه

\* (٦ سنين) ، الذي يظهر أنه وهم وقد ذكره غير واحد من أحد المتأخرين

والذي يظهر أنه هذا البر هذا من متأخريه لضعفه حسنة عامة .



\* و هما ينشأ (كشبه له) :  
 ان كثيراً من الناس الاستنادية التي حكم عليها الأئمة كرواية  
 (داود بن عكرمة عما حدث) كذا (سما) من خبره عن عكرمة) ان حكم الأئمة  
 عليها بالنكارة ينشأ الا لوضوح بالاضطرار وان كان من جهة الإيمان بكون  
 هذا الحكم انجلي إلا انه قد يند عن هذه القاعدة بعض الخرق والاسناد فينظر  
 فيها بحسب الحق المروي.

فإذا كان الأئمة قد حكموا على طريق من طريق بأنه فكري فينظر في أغلب مرويات  
 هذا الطريق فإن كان في الأحكام على أنهم أنهم نشروا في ذلك ، فإذا جاز الطريق  
 في غير الروايات إمام كالسير والبخاري والتفسير فإنه يحقق في ذلك فلا يحقق  
 في غيره ،

كذلك فإن لم يقدح في حقونها فيها حالاً ليقول في المرويات ، فإنه لا بد من  
 التفرقة بين المتون ، وكذلك لتفرقة بين كلام العلماء في الجمل واللامع  
 المختل .

والأئمة في هذا الخبر منهم من حكمه ~~صحيح~~ كالبخاري ، وجعله أصح من  
 حديث حماد بن شعيب فإنه من جهة أنه اعادها (بعقبة حماد)  
 ومنهم من أنكره ، وحكم حديث حماد ، وهذا كلام الفقهاء كآدم بن محمد  
 والذي يظهر أن خبر حماد بن شعيب من جهة فاته عن رواية الصحاح عنه .  
 وهي منقولة . (وكان الواصف هو الفريسي) (له عليه آية)

← (المتون إذا تضادت فله الأرجح إسناداً) وقول الأصبرليون  
 (ان إيمان الأدلة أو لزم منها صحاحها) المتفق عليه فإنه يعمل بها ان أمكن الجمع

\* وقد تقدمت مسألة الإشارة إلى تكافؤ الحديثين ، بل قد كان

وهنا مسائل /

أولاً / يحده تكافؤ الكفر ابتداءً كما تقدم لمحمد



سلمان بن عمار

للحكمة الطريفي وغيره من العلماء

اذا روى عنه قدماء الامم  
ك (الانصاف - بيان - حياء)  
فرواها صحيحة  
الدرر القطري وغيره

وفی

ألفا إذا كانت في إبرة ألفا تنفر في المصمت (الزورق) . وكذا إذا خربت في إبرة فقط  
سأنت عنه . (أجمعاً) في دفع كائنه الأصابع كلها خالفوا (الخز) وحماد بن أبي سليمان

\* ولعلهم لم يكونوا يسألون عن إحداهما إلا في الاستعداد والتهيئة فتخرج زوجاً غيرة  
لا يحسن سألها أنها تخرج بوقت جديد أو بغير عقد جديد  
\* إذا أسلم الزوج غصوه أو سألها

کتاب المصداق

والصداق هو المهر " وصور ما خور هذا الصدف " وذلک ( انه یظهر صدقہ وھی خیرہ بین مالکها  
= فالخطیۃ لا ینعقد بہ العقد واذ اُجبر المهر بما جلا أو اجلا یمح العقد (اتفاقاً) -

\* ۱۹۹۱-۱۹۹۲

صحيح العلماء في ملخص ما راجع فيه البيع (وكونه موصوفاً بالبيع أو بإجازة) (عليه أو دينا)  
في العقل، أكثر على خلاف في المذهب القس، (مع اجتماعهم على صحة الكسب، وإن بولغ فيه  
على خلاف بينهم في الإكراه، لثبته).

← أما إذا لم يرضَ الهاشبي فالحق مهربل (إذا دخل به) عند عامة العلماء  
وإنما الخلاف فيه إذا (لم يدخل به) ولم يرضَ الهاشبي.

في وجب على الزوج ان يطلق زوجته قبل دخولها أو ضمن لها شيئاً ان يلتصقها على قدر  
مستطاع الا ان تخضع المرأة او لغزو الذي بيده عقد النكاح .

٤٠ الَّتِي تَعْنُونَ (الْحَبِيبُ، الْحَقِيقَةُ غَيْرُهَا) (أَوْ الْغَضَبُ الَّذِي يُبْدِيهِ عَقْدَةُ الْبَيْعِ) عَلَى صَاحِبِ  
مَنْ صَدَّقَ (الذَّوْقُ أَوْ الدَّلِيلُ) وَالَّذِي يُظَاهِرُ (أَمْ) أَنَّهُ الْوَلِيُّ  
وَالْمُصَدِّقُ لِسَمَاءَ (أَحَدًا وَفُلَانًا وَصِدْقًا مَعَالًا) وَكَذَلِكَ صَحِیحٌ عَنْ جِهَةِ الْوَلِيِّ



\* ~~بالحديث~~

والذي يظهر ان إيمان جواز أن تدفع إليه - اذا انقضت عدتها - لعداها  
بغير عقد جديد -

والقول بجواز أن يطأها زوجها - وهو على كفة - حتى تنقضي العدة فهو قول  
لا يحول عليه ولا يفتك به لأحد الصلح ولا من خلفه وان كان قد حال إليه  
لبعض المعاصدين ضمن ثمة عن هذه النسبة والصلح ..

أما ما يتجرب به بعضهم مما هو عندنا من أن يشبه من حديث محمد بن  
عنه عبد الله بن محمد بن فضال:

أن زهرا بنت أ - أخته للزوجة - فقال لها عمر بن الخطاب: (ان شئت أن تنقري)  
وان شئت لمفارقتي) واستأذنه فخرج عن عمر  
وكذا /

أو لا / هذا معارض من الذين ~~الصحاح~~ هذا لا يراه الله وعنده رسول  
تأني / عن عمر (عمر) أن (تبقري) أي لا تنظري (أو لمفارقتي) ونظري زوجه عندها

وأنكون معك بعد علي بن أبي طالب . . . وحققت أنها تبقري معه دون أن تكونت  
من نفسها

ولذا سافرت (أم حكيم) إلى زوجها (عكرمة) عند ما ذهب إلى اليمن سافرة إليه  
وعرضت عليه السلام فسلم وهاج معها إلى الكوفة

\* واذا انقضت لعدة ففرق بينهما وهذا من إجماع

١٢٤ /

عن أبي عبد الله كان أخته امرأة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فتزوجت  
فجاء زوجها أي رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال: أتي كنت قد أكلت وعلقت ما أصاب  
فأنت علي رسول الله صلى الله عليه وسلم من زوجها الآخر وروى أن زوجها الأول

المراد

ع





المصدر (اعلموا صرأ القصد) الع (عالم ص)

خالد / حيد  
هذه اول ما اكل عليه  
وقيل معناه (عزله)

← ظهر من ثدري البين حياي الله عليه وسلم في السؤال  
أمن العين في البصر أو البصر من العين

روح الخبر (بني النساء أقبله حورن) ← (أنا لا أعرفه)

\* ملخص واجب الجمع لعلنا نعالج خلق في قدره .  
وحد من فرائض الله سبحانه .

۵۳۰/۱ عن ابی سعید بن عبد الرحمن قال : سألت عائشة کما کان حذاف رسول الله صلی الله علیه و آله فأنزلت به  
قال (تنتز عثر أوقیه ولساً) .

الأُفْقِيَّة، (٤٠) درجاً رفعة عليه غروباً

وفيه إشارة ، أي تخلص لكسر ولذا زوج (النبي) صدام الله عليه السلام بنات بالسر  
 (أصبح لعلماء على كل الأئمة المبالغة في المهور أن يهود زوج أو أقصد لزوجة)  
 ومن العلماء من قطع ما تقدم - (والأكثره بحسب يعرف)

\* حصص العلماء انه لا ح لاقلص وذهب مالان وای خیرقه (نادر احم)  
استلوا کبریت منک (امیر اقل سن ..) من صدیق عیسی : خ سید السرا قطن  
و عنهم عن قال (۱۰) و هو قریب عید بن السیب و عترة  
ع، السیدان انه لا ح لاقلص لقلوه (ولد خاتماً من صید)  
ع لا ح لا کزنه (قطن راً) وهذا فيه نظر لأن لفظاً ليس خاصاً بالذهب

١٠٢٦ / مائة اثنان واربعة عشر سنة للهجرة النبوية  
تتمت بموافق

صَفِيَّةُ بِنْتُ حَيْثٍ - حَذَاهَاتِ الْيَمِينِ - عَزَّوَجَها قَتَلَ النَّبِيَّ قَتْلًا مُنْرَوَةً خَيْبَةً  
وَهَذَا ابْنُهَا سَيِّدُ بَنِي الْغَضِيرِ .  
عَفِيَّةُ وَابْنُهَا الْكَاسُ بْنُ مَرْزُوقٍ

و فيه ان لعقن لصح ان يكون حيداً كما هو عليه أحد خلفاء المجاهدين  
قالوا غيب ان لا يكون حالاً وقالوا هذا (بالخصوصية) وهذا فقران دلي

التي هي الأولى باعتبار أن هؤلاء ما وجدوا هذه الممان إلا باستباحة هذه  
المسألة، وإن كان بعد العقد فهو لهم باعتبار أنه من ممتلكات الممان، لا ممتلكات  
= من إنشاء أو كراه أو أهل الزوجية، وهو من ممتلكات الأطلاق.  
= من إعماله من قال إذا ~~صحيح~~ قبله بالنسبة (الولي) كان لعقد أو باسم إننا الزوجية واعتبر  
مع مهرها لطل هذا و ~~مقتضى~~ لفساده (رض عليه مالت و رضا لمواطن)

\* أما تسميته بظهر على وجه الإجمال كأن يقول (زوجتي فلانة على أن اهدى أرضاً)  
هذا صحيح كإجماع العلماء، وهو ما نسميه إعمالاً (التقويض).

= التقويض التقويض على توكيل

(أ) تقويض لغير

(ب) تقويض لغير

و التقويض المهر هو أن يعلق بظهر من دون تحديد لمالك (المصنف كسماً من ذهب)  
أو (أرضاً) دون تحديد (هذا حكم الإجماع على صحة على خلاف بين (كساً قعية من تأخر)

أما إن قال زوجتي ابنتي بالإمهر فهذا باطل، وكل الإجماع عليه (أنه لا يوطئ)  
الإجماع من أن صيغة بعض الأحوال أن الرجل إذا وهب ابنته لرجل وسميها فهو صحيح ذلك  
وإن كان بلفظ الهبة (وهذا من جهة الصيغة خاصة المهر) وقاتلوا المصنف المحصر، وسميها  
واسمها بأجنبي لا نظام لها ولا زمام.

\* أما إن تصد المسألة (التي لا ولي لها) لرجل من الدال فهذا صحيح ولا يجوز وكل اتفاقاً (وإن كان بالإمهر  
منه أو طهر في المهر) وكل المهر المهر على وجهه كما تقدم (الهبة خاصة بالنسبة)



عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، (أيها امرأة تكنت على حديق أو حباء أو عدة قبل طهرتك ففعلها ، وما كان بعد طهرتك النكاح ففعلها الخطيئة ، وأحق ما أكرم عليه الرجل أن يخطب أو يخطب ) أحمد - د - ن - ج

← وهذا قد أعلق البخاري بعد سمع ابن جريج عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال ، (أيها امرأة تكنت على حديق أو حباء أو عدة قبل طهرتك ففعلها ، وما كان بعد طهرتك النكاح ففعلها الخطيئة ، وأحق ما أكرم عليه الرجل أن يخطب أو يخطب ) أحمد - د - ن - ج

وقد أورد في بعض الطرق التصريح بالسماح بما عند ن ، والكأول ، ولكن لا يرد ذلك ، لأن أن الطريق إليه فيها نظر . واليه أن لا يغتنى كما رواه آل الدواة .

← وقد تابع ابن جريج عليه فرواه (الحجج عن عمرو) والحجج لا يفتح به

وبناء على هذا وقع الاختلاف في العمل بهذا الخبر بين العلماء (وذلك كما تقدم في الصداق فقد أوجبته الله تعالى وهو مسألة الجماع) ويسمى حديقاً وسمي أحداً (أو هذا أحدهما) وسمي مهراً .

← انتهى خلاف في بعض الفروع .

إذا تزوج الرجل امرأة ولم يسم لها مهراً ، غداً يضمن لها . وهذا بعد الدخول بها - هل يضمن لها المثل ؟ (هذا رأي تقييد لعن ابنها)

عالمات  
لا تستيق  
الا لصداق

\* مسألة / المرأة إذا خطبت شيئاً قبل العقد (ففعلها) وإن سمي أحداً غير المرأة كـ (الأب) أو (الأخ) كان يقال ، (للزوجة) ، وللأب .

← على ذلك غير واحد من العلماء بأن لهذا دفعاً لأن تكون المرأة على حصة البيع ، وإن قصفت نفوس أولياء المرأة فيه وجودها طمعاً ، فيكون المثل لحظ المرأة لا غيرها ، وأما إن كان بعد عقد النكاح ففعلها يضمن له (هذا)

← أخذ بظاهر هذا الخبر عمنهم العلماء ، وهو قول مالك ، وأنه حقيقه وروي عن أحمد ، وهو قول مالك عن فقهه (كشافه) .

← بعد العلماء من قال أنه لمن سمي له نسواً كان قبل العقد أو بعده ، وهو قول أبي حنيفة وعان إليه (بعض الفقهاء) كعمرو بن عبد العزيز

عند الاستماع إلى القول بالجمهور .

\* أما تصنيف الواقعي له باعتبار إذا سنده كونه <sup>لا يجوز</sup> ، وإن أصله يكونه قد جازوا به أنه ليس كذلك ، وأن أهل الحديث لا يعرفونه خذيل بذلك .

وهذا من جهة التأصيل ، والظاهر عند النقل هو صحيح ، ولكنه لا يقال به في هذا الخبر لأن أهل الحديث يفتنون بهذا خبراً أن مالكاً لقن بذلك .

[ أما إن كان هناك سند <sup>شاعراً</sup> أو مذهب أو كونه في حق من هو من المحدثين فإنه قد يقال بالإعمال ] .

\* أما إذا علق بغير (لمحات) فإن لها المانع بالمعروف على خلاف بين العلماء (لأنه من يجب ذلك) ؟

\* ، المانع (كل ما يستلزم) . ومعه ، (قدر القايك) ، وطاعة له إذا عرفت ذلك الأصح على هذا المعنى .

\* هل يجوز للمرأة الامتناع عن الدخول حتى تقضي طهرها ؟  
= التحصن أنه يصح ذلك منها  
= بعض الناس فعليه أنه لا يجوز ذلك (وهو قد قال غيره) ، والأول أظهر .

\* أما إذا اشترطت المرأة (طلاق خبزها) فهل يقال به ؟ (مهره تطيقه) .  
يجوز لعل أن هذا باطل ولا بد لها ، وظاهره من هذا الخبر ، وهذا هو عليه  
أن هذه التسمية صحيحة ، وذلك فيما عدا الحق . (الحق مضمون من عتقها  
خبراً عنها) ، وهذا من جهة الحقيقة متفق عليه (المراة تستفيع بطلاق خبزها)

كما لو كان من يجوز له أن يوافق ؟

هذا مشرق على حكم الطلاق وسيأتي إن شاء الله

إذا علق <sup>بسم الله</sup> (نفساً)  
(المهر) (منه) (منه)



\* قد توقف فيه (كسب غير محرم)  
 هذه الأسرار  
 على الحالم (قد لم يخطئ بها) بل سئل

هذا الذي يرد عليه إبراهيم بن علي بن علقم عن ابن مسعود .

وهذا الخبر قد قال به جماعة لعلماء الأربعة وغيرهم على خلاف عندنا فنرى  
 فانه قد قال خلاف هذا في قوله لصدتم ووافقتم لمصداق في المتن الجديد وهذه  
 (أن المرأة إذا لم تصد عليها زوجها لم يسم لها مهرًا ثم توفى عنها فانه  
 يجب عليها العدة ، وإذا سمى لها صداقًا فإن الصداق لها ) وهذا  
 متحد المخرج عند العلماء (في مسألة الوفاة) على خلاف في مسألة (الطلاق) ، لو طلق  
 قبل أن يدخل بها في ذهب جمهور العلماء بل كان اتفاقاً (أن لها النفقة)  
 وإذا دخل بها فلهذا المهر كما لا يخفى إلا أن المصنف - ابن حبيب البر - (القرطبي) .  
 \* إذا لم يسم لها شيئاً (فانه يصحها مباحاً حسناً) على خلاف في وجوبه ،  
 ذهب الآماد مائل إلى أن المصنف الحسن (مستحب) وبعض فقهاء الحنابلة  
 والظاهرية (الوجوب) .

\* إذا غلق لمصر حراز ، وإذا اتفقا على قدر جاز اتفقا ، وإذا لم يترأضيا  
 فان الذي يفيض في ذلك هو (الحالم) .  
 \* وإذا سمى شيئاً فانه يلزم به ، إذا دخل بها كان لها مهر كاملاً  
 (تفسير لدخول ، أن يخلو بها وإن يباشرها)

وإذا أبسرها في دون الجماع ، (أثر العلماء انه لا يقع لها مهر كاملاً ، وقال  
 بعض العلماء انه يجب لها كاملاً ولو كان قبله وهو من بعض فقهاء  
 الحنابلة ، لما تكبر وغيرهم) .  
 (ل) الأخص انه لا بد من فدية ، جماع صحيح

\* إذا غارق الزوج فانه لا يخلو منه خالين ( <sup>عن قوله</sup> )  
 ( ) غرق موت ، على الصداق كاملاً (إذا سمى) وعليها العدة (العلماء)  
 على خلاف في نهائيات ،  
 ويذهب العلماء إلى أنها لم يصدق كاملاً (إذا لم يسمها)  
 وهو قول الأئمة الأربعة (وهو في حديث آخر)

أما من قال انه لا صداق لها فانه ليسل ما لأهل (أنه لا صداق  
 إلا يخلو) وهو بعيد لثبوت النص

مراد من هذا المتن عن علي بن أبي طالب عاين ما سألوا عنه



الحقيقة، الاخرى  
ليست من الاول  
(والاولى) هي حادثة في لها التفسير

المحرر نائن عبدالهادي رحمه الله تعالى  
للعلامة الطريفي وغيره من العلماء

ولا يجب شيء من الولاء غير ولية العرس (اجماعاً) مكانه (كما ورد من الشافعية)  
قال: (أجمع العلماء أنه لا يجب شيء من الولاء إلا ولية العرس).  
والحقيقة: لا يمكن العسر الأول عند الصبيّة لو لم يكن بها وإنما كانوا يبعثون بها  
أولاً (لا يصح من س) (إلا بالكون) و  $\frac{1}{2}$  صديق و  $\frac{1}{2}$  حصة

(ما بعد ۱) ۴ ... (اول ولولشاه) منت علیہ

معناه قال بوجه إعجاز : انه لكي لا يدخل ان يتطابق ليش قد ظهر له (خلاف) - معناه  
وحدثني ابي انني لما حضر ( ) هذا مع عدد من القضاة عتبه ان لم يأت به ليش  
الاظهر انهما لا لزوم لهما .

١٠ غيبه، نسخة المصنف بين الصغائر، والنسخ عليه الصغائر، (لم يعلم النسخ بنزولها)  
١١ الأصل بالولادة على الاستنباط عند محمد بن الحسين، (حفظه ليحيى بن الحسن) كالتأليف  
كان بعض السلف غيبه (وهو ظاهر النسخ عند السلف) (في الأصل)

١٠٤١ عن ابن عمر ، (إذا دعيت إلى أحدكم إلى وليك فليأتها) قتبت عليه  
وفيه مسائلان /

الأولى / استقيان دماء الناس إلى الله (إذا دُعِيَ)  
الثانية / الإجابة

و هو عشر، وفيه أجمع بين قدي الأجمع على وجوب الاتيان إلى الدنيا  
 في الأجمع الفاضل عاض وغيره، و ههنا الأربعة، و ذلك لظاهرها  
 [ولهذا إذا كانت الدعوة صدى]

\* أما ان كانت معلقة (ان شئت فان) او كانت على غير وجه الالزام فقد لها  
الاستفهام ان الاول لا يذهب (اعتبار اظهار عدم اليقين، والامتناع  
والرجوع على التاكيد فلما كان على غير التاكيد اقتصر على ايراد ما يختلف عنه وهذا القول  
للبيروني عند ايرادها)

للبيوت عترة اذنها



التقييد (ولمعة المقام)  
هذا سفر  
الحقيقة المملوءة والوليمة للعز

## باب الوليمة

الوليمة مأخوذة من أولم الرجل اذا (جمع الناس) . وقيل (الاجتماع الزوجين)  
وقد تسمى بـ (طعام العرس) خاصة بعد علي غير واحد من انحاء اللغة كقولهم  
وقد سمع من قال انما ألم من ذلك وهذا هو الآخر في استعمالات الشارع (قد تولى)

والوليمة (وليمة الشارع) قد هي غير واحد الاجتماع على شئها وقد  
اختلف في الوجوه (منهم من قال بالوجوه لظاهر (أولم ولوليمة) مع اقتران هذا  
لغتين وقد قول حفصه وغيرهما من الزواجر صلي الله عليه وسلم .  
والمقصود على انما سمته ، وذوي الطاهرية ولما هي من عقائد السلفية وقالوا هو ظاهر  
لهذا ان قد انما على الوجوه ، (ط) (الاشياء)

على أي طعام

لا هل الوليمة (متعلقة بالذبح او من جمع الناس) ؟  
حكم غير واحد عدم وجوب الوليمة ~~على شئ معين~~ وان يستوعب جمع الناس (لكانه القاضى عياضه)  
على جميع الناس على رز ووجع أو غير صحيح منه . ولكن قد يقال ان لا يضمن الذبح  
لجميع (أولم ولوليمة) . [ لكن لا يتعبد فيه بالذبح بخلاف الحقيقة التي لا تقع إلا به  
حصل السيد ]

[والذي عليه عمل الصحايف أن الوليمة لا تكون الا بعد دخول  
الذبح بل ، وهو ظاهر انهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
بخلاف ما عليه عمل المتأخرين الذين يرون أن الوليمة  
تكون في غير وقت دخول الذبح أو عقده بل ]

على ظاهره عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه ما أولم الا بعد دخوله  
وهو ظاهر حديث غيره من عتقوف وهذا هو الأولي والآخر  
لا يصح عنه .



وعنه . ( ) فان كان صائغاً على من اذ كان مفتر على طعم .

والحصر سواء كان صائغاً أو مفترّاً ، ولا بأس أن نفيظ احسباً وقد يكون الأول  
إذا كان فيه من عليه سوء أليم .  
والأكل قد يكون أولاً احسباً على من اذ كان مفترّاً ، دفعاً للظن الشبه .

وغيره من العلماء

١٠٤٣

فيه أن الطعام ليس هو الواجب وإلا الواجب هو ( كضوء ) .

١٠٤٥ عن ابن مسعود ، عن النبي صلى الله عليه وسلم : ( طعام أول يوم حق ، وطعام اليوم الثاني شبه ، وطعام اليوم الثالث  
ليس ) ومن سيجح بسبح الله رب ( كزمني )

هذه الحجة من غير ما عده الله البكائي عن عطاء بن يسار عن أبي عبد الله عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وسلم :  
وهذا حديث من أعتق فعتقه البكائي ، واختلاف عطاء بن يسار  
تلك وكيع في زياد ، ( فقلت الترمذي ونقل بقوله  
مخبر في تاريخ البخاري الكبير .

ومن جهة الحق أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يثبت عنه تأكيد في الحديث وتكرارها  
وإن كان قد جاز هذه أعتق الطوق عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .  
في السنة من حديث أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه لم يثبت أنه لم يثبت  
وهو معدول ( الله البهيقي ) ، والسبب عدم التقيد بشيء وإن كان  
هو الجائر طالما أنه لا ينافي ولا يخلل  
ولهذا جاز عند غيره واحد من البكائي ( كذا القول في تكرار الحديث )

وقد استشار البخاري في الصحيح أن يكراه الحق فقال ، ( بأن جوابه الوجه ) .  
( لم يوقت النبي صلى الله عليه وسلم يوماً ولا يوماً )



\* حضر الاجتماع  
 طبع فهو أولي

عن ابن عمر مرفوعاً (من دخل بيتاً لغير إذن أهله قال

من طعامهم دخل وضع  
 ولهذا ذهب بعض العلماء أن حضر الاجتماع من غير دعوة حرام . وهذا ليس  
 عند الحنفية كقولهم لا يحضر النبي [وليسيتثنى من هذا مسألة النسيان فمن الخطيئ (البغدادى  
 على استنباط الاحكام) . وهذا عند غيره / (اذا لم يدع)  
 ١) حديث ابن عمر (المقدم) (اذا دخله) كما ذكره النبي صلى الله عليه وسلم وكان معه  
 ٢) ان فيه تعلق على الناس . (ليس حقيقياً نسب الى رجل من غطفان)

(\*) بطاقات الدعوة أو رسائل الجوال الاظهر (ط) انه لا يجب عليه الحضر  
 بل يقال ان الأولي الا يحضر الا ان علم انه حضر بهذا الخطيئ  
 بل حضر الدعوة التي على طريق رسائل الجوال (الطعن)

\* (ولا بد ان تكون الدعوة عند صاحب الدعوة) وان حضر بدعوة الاخر فهو طعني  
 ← الا ان كان شخصاً (فلان ان يذبح لك كبشاً او وليك نكاحه)  
 انما (تدعوك لوليك ابنك) ← تطفن

١٠٤٤ عن ابن عمر (ليس الطعام طعام الدعوة)

فيه : ان في الدعوة خاصية بالخير .  
 \* لان الولي له من عواطف الخفاضة (حضر وليه فلان) ← له ان يدعو - ثم الطعام  
 خالسه من اعتبار الدعوة لا اعتبار ذات الولي

\* اذا كان تمت امر محرم كالنكاح والنكاح والامانة -  
 ليعان /

ان من لا يستطيع الانكاح فانه لا يحضر الا اذا علم ان حضره فيه  
 تطفن لهذا المنكح (نصفه عليه الحمد)

\* واذا وجدت لغيرك من غيرك فلا تأمن ولا تبع ما عيبك لغيرك معناه  
 لغيرك هذا يعني من غيرك ومعناه والنحو

= طليدك الجار

= زوئيك الجار

= الاستيطة اذ انزلي

شهاد المحرر لائن عبدالهادي رحمه الله تعالى

للهامة الطريفي وغيره من العلماء

( )

اعظم عنقا زنا المحارح لا تقا  
دامي السرخ ودامي الطمع على الكبر

١٠٤٦ / عن أي هدية عن النبي صلى الله عليه وسلم ( من كان يؤمن بالله واليوم الآخر  
علا يؤذ حاره واستوصوا بالنساء خيرا فانهم خلقوا من طين وان الموم شي  
في الصنع المني ~~فمنهم~~ عن ذصيت تقيمه كسركه وان تدلته لم يزال الموم غاستوصوا  
النساء خيرا ) عتقت عليه عن هديت اي صارح عن اي هدية .

\* الدام الجار من (واجبات لطيفات ) . [ سائر جوارح الجار من طينته انه سوي ]  
والجار على ثلاثة أنواع : ( جار غريز القرى ) ( جار غريز القرى ) ( جار غريز القرى )  
( جار غريز القرى ) ( جار غريز القرى ) ( جار غريز القرى )

ولهذا كان من أكبر الكبائر ( ان تزاني طليدك جار ) مع ان الذن من الكبائر عموما  
ما عتبار انه عرضة امانه ، والتغديط صا عن وصفي  
\* انه يغلب ان الشخص يسكن بجوار من كائنه .  
\* انه يظهر على عورات جاره اكثر من غيره ما عتبار كرامة دخوله وخبره ( هذا عشاها ) .  
= ( جار الجوار الاحسان ، والمصير على اذنيته ) في وصير رسول الله صلى الله عليه وسلم على جاره اليهودي

( الفتن ) العظم الذي غدير الانسان ، لينتهى نرقوته ( وأعلمه فيه لموم شوب )  
وهذا عن بعض لطف ان حواد خلقها الله من طين آدم ~~وهو~~ الانيسر الاقصر  
جاء هذا عن ابن عباس عن عبد الله بن مسعود ، جاء عن صاحب كفاية في تفسير الطبري .  
وأصل خلقه حواد من آدم هذا ان كان الله ( وخلق عنض زوجا ) احاطه طين الخلق فجار في هذه  
الانار ، الذي يظهر انها اسرائيليات .

( استوصوا ) ١ . ان تراحموا بينكم بهن خيرا . وهذا في هذا في وصية خطبه ( الواع )  
\* المراد بالجمع ، هو ما في طين المرأة مما لا يستقيم مع طين الرجل ويكون الله قد طين  
عليه ( فستقيم المرأة مع الرجل ) وهذا من علة الابتلاء الذي يسأل الله  
به له جان ، ~~أما~~ ( ان من طين )



وقد جاء في حديث وزيد بن ثابت ما يخالف هذا ، عند عبد البر روى عن جديك (مقتصر على الدين  
عن ابن سيرين رحمه الله تعالى) تزوج امرأة وأدلم عليها صبياً ، ودعا أبياً وزيد بن ثابت  
وكان أبي حنيفة ( ) وسنده صحيحه و جاء عن حفصة بنت سيرين وثقة قانت (لما سئله)  
\* وعامة السلف على جواز تكرار الوليفة (ولو أعلم له عندنا كره هذا الا ما روى عن  
عبد بن الحبيب فيما رواه عنه قتادة عن عائشة بنت داود (ودعي) بكائه فلم يجبه و كان رباة وكثرة  
وهذا أصح (فتادة لم يسمع من غيره) خلاص الجواز ولا دليل على كونه .

الثالث

\* ومما لا يخفى من عمل بهذا الخبر وقيل بكراهة الاحياء ~~فيها~~ ولعلهم رخص  
في الثانية ولعلهم فرق بين أن يكون المدخول هو نفسه فحرموا والا فلا اجازوا  
عنه بعض الشافعية (العمري)

بكر عشرة (النسب وما بين) من الاستبراء  
لهن والنزول وذكر القسم والشور

عشرة لبسار المراد بها ما يحصل بين الزوجين من مودة ومعاملة  
وتشمل كل تعامل بين الزوجين (اقدان وافقان وسكون) مما هو من خلق الله  
\* فان للزوجات حق على عليهن (ولهن على الذي عليهن)  
روى ابن جرير الطبري على هذه الآية من حديث ذكره عن ابن عباس قال (ان لأحد أن  
اتزين للمدة كما أحب ان تزين لي ثم تلا الآية) .

\* وإمام الحسين بن رسول الله صلى الله عليه وسلم مع كثرة اشتغاله كان خير الناس لأهله  
(خيركم خيركم لأهله ، وانا خيركم لأهله) .

\* ذكر غير واحد من العلماء أن الرجل يأتي المرأة من غير شهوة ليخرجها  
لهذا (فالحق عز وجل) عسى أن ياد الله

\* عن أكثر من يقبض على الناس على عيوب الوسوس ، وانسار بالناس الظنون  
\* وعاق بعض لفتقاد أن طلق (البوت) ليلاً مظنة الضيق كان الله النيل من عظم الحوق من  
السراق والنوصم من أصل الحسوة و البزار لمومن وترويع لا يجوز .  
(\*) ، اذا نبه الشخص أهله بارتعاش ونحوه فلا حرج لا تنقار العلة

١٠٤١ / أي لسعيد الحدي رحمه الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ( ان من انشر  
الناس الناس من ذلة يوم القيامة الرجل يفضي الى امراته وتعرض اليه لم ينشر  
لرسولها ) مسلم (محمد بن حمزة وقد ضعف الحد والثاني واثبت الحديث وان معين وعرضه)  
عنه وان كان فيه (الحد) والا فهو مما ينتق من حديثه فان خرج  
اقتضاه عام وهو حرمه كشف السر .  
= الأعضاء / كان غير واحد أنه هو لجام وحاسوك الرجل لزوجته حال (العاشرة)  
(\*) ، اقل الاحوال ان هذا من فوائده المروية والاضحى من لمصرعات  
وقصر الأعضاء لهذا ان عباس ومعاوية وقادة عندهم .  
وهذا الاضمار منصوص عنه الا حاجة (كان ~~عليه السلام~~ يكون لجاماً وعاصياً)  
كان تقول أنه قال في كذا وكذا من المحرم أو أنه يأتها في الموضع الحرام .  
(\*) افتشاد لإسراء كلك حرام وأما اختصاصه بهذا الموضع فمصرأته حرمته . (معلظة)  
(\*) لعجت (اللفظ) (شبه) وبعضها (اسم) والآخر قال القاضية أنه ضيق لفتة  
ولكن ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأني بأثباته ألكي .  
(\*) المالك الحدي غير وجيب الجوارح الإمام مسلم .  
(\*) تصحيح الراوي وتوثيقه لا يعني رتبه كمال مروايك أو تصحيحها



قال بعض إمامنا أن الإشارة بأن المبرج عاقبه لئلا (أي المراد أنه) (اللسان) . وقيل  
الظهر وقيل عظمها .

= فيه إشارة إلى أن له حد يجب عليه أن يصبر على العناء والشدائد لمراة وهذا  
هو الذي حكىنا معه الاستمخ لها من غير نفقة ومن غير طلاق . (ويجوز عند هذا الأصل  
ما طرح من الفقرة كالميل إلى القول) .

\* انكسر هذا صور الطلاق أو أن انكسر لها عليه  
= وهذا يدل فيه سائر النسب حتى الصالحات (انظر حال النسخة من الله عليه وسلم مع أمهات المؤمنين)

\* ١٠٤١

عن جابر قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزاه . (أفعلوا حتى نزل ليلاً) .  
والتنزي (إذا طلق أحدكم (التي) فلا يلحق أهله نياً) .  
ع (عائش) (التي) (جابر) .

\* المراد أن ورود النسب لئلاً فيه من الحاسر ما فيه ،  
منها / أنها قد تكون في كسيت كسرة الرجل أن يراها عليها . من (شعنا) . ونحن  
الشعنا الشعر الخبيث عسر وعشط فالمرأة تستصحب حال عدم زواجها لهذا الأصل  
والاستعداد لحلف العانة . وقد من سنن لفطرة وقد ذهب بعض العلماء إلى وجوبه  
وقد تقدم .

ومنها / أنه يجب إمرأته ما غير معروف كانت تستلم به . (إما يقول أو غفل) .  
منها / الاستئذان والإجماع . حتى عليه الشارع أن أراد أن يلحق أهله  
لئلاً . وهذا عام سواء كان كذا في بيت أو في بيت غيره . قال تعالى :  
(وإذا نسوا نسوا) (لعلها على أهلها) . (أفان غير واحد) . (الاستئذان) . (المرأة)  
المرأة . (لعلها على أهلها) . (أفان غير واحد) . (الاستئذان) . (المرأة)  
وقال به أحمد .

\* فيه أهمية السترة (التحسين) بالاربيكة غالبية من الحرمات لئلا  
السترة عنها ولو وجد قرينة حرم عليه التحسين حتى تكون الربيكة  
الغالبية معها بيعة .

ط من التحسين على ٧ و ٧ و ٧ والنزوات جازم ١١

لهذا من الحرمات

وذهب جماعة من العلماء كالقزويني وابن حجر وجماعة من فقهاء الكنائس وهو قول  
ابن تيمية وابن القيم والجوزقاني وعن (ابن أبي شامة) (أي الوهبون بالمعروف)  
وقال بعضهم أن لهذا الحال أي أخرى أهل البلد (وهو اختيار الطريفي)

مسألة ر { النسوة واجبة على الزوج ولو هلك الزوج من قبل (الذهب)  
يجب على المرأة ألا تنزع من البيت إلا بإذنه ، فيجب عليه حينئذ أن يجلب  
لها عدلًا عامًا ، الشراء والبيع .  
وإذا أذن لها بالخروج للعمل ونحوه ، ففصل هذا يلزم منه إسقاط حق النفقة عليه  
قد كان به بعض العلماء ، (كذي يظهر) (ط) أن النفقة لا تسقط إلا بالنسوة على ذلك .

### مسألة (الضرب)

جاء الضرب في عشرة وعشرين سنة بالكتاب ، (الضرب) ، (واحد مائة) ، (١٠٠) فان فعلن ما ضربوه  
مئةً على مئة .

وهذه هي الجواز أو على الكراهة قولان .

١) كان بالجواز بعض العلماء واستدلوا بقوله (فعلن) وكان عقوده بشروط .  
الموعظة ثم الضرب وهو نوعان (ضرب في الفرس - ضرب في الدار) ثم الضرب في الفرس  
وعن العلماء من قال بالكراهة وهو (ط) فهو من ذلك الأدوية المذكور وهو  
فيكون حكمًا بالمائل إلى الضرب فيها الشارح ، الأصح فيها الكراهة (الأكبر) (أي للعلماء)  
أما الضرب المبرح فهو حرام .

وقد طردعن عطاء ابن أبي رباح ، (الضرب غير مبرح) هو بالسؤال ونحوه . وقال أبو بكر ابن أبي رباح  
القرآن كلام عطاء وزاده وقال ، (هذا من عقده رحمه الله) وقرع القول بالكراهة .  
وقد تيسر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال (لا تضربوا نساءكم) عند السؤال وفيه قصد  
وهو دال على الكراهة وقوله (الموطأ) ، وهذا من المروءة . فان الضرب يغني عنه أساليب كثيرة  
منها لم ينفك ، كعجزان ثم الضرب لم ينفك (الحج غير مبرح) .

والفرج مبرح ففسد بتفريقات .

كقصر عطاء وقال آخرون ، الزكوة من أدب الدين دماء أو ليتفق شراً



المعاشرة بالمعروف واجب  
على الاثنين على السواء  
(ولهم مثل الذي عليهن...)

١٠٤٩ عن حكيم بن مسعود عن أبيه قال :  
حاجة زوج أحدنا عليه ؟ قال : ( تطعمها إذا أكلت ، وتكسوها إذا اكتسبت  
ولا تصدق الزوج ، ولا تقبض ولا يجر إلا في البيت ) أحمد - أبو داود

عن حميد بن مسعود عن حكيم بن مسعود : وأما عن غير هذا الدرس  
عن أحمد بن حنبل لم يرد عن حكيم عن أبيه عن حميد .

وفيه مسائل /

(إطعام الزوجة) : المراد جمع الطعام لها ( أن تكون لقوامه على الرجل )  
وهذا بإجماع العلماء لا خلاف بينهم على خلاف في بعض الفروع وبإني بإذن الله  
أى : أطعمها مما تطعم ( لا يجب عليه أن يستدين لطعمها أكثر مما يطعم هو  
ولا يلبسها أكثر مما يلبس لها ) وهذا قول جماهير العلماء

\* هل يجب على الزوجة أن تحضر زوجها ؟  
أولاً : قد اتفق العلماء سلفاً ، وفلاحاً ، والخلاف إنما هو في الزوجين  
( هل يجب عليها غسل ثياب زوجها وأن تتلف دأبه ، فهو ذلك )  
في قوله الأسارة أى أنه يجعل أن هذا مثاله عليها ( في حال رسول الله صلى الله عليه وسلم وأزواجه )  
وقد جاء أدلة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان يأمر نسائه ببعض حاجته ( بالحملات )  
أطميناً ، ما عداه ( حقاً ) وجاء ( هل يلبسها ، أحجبها ) وجاء أيضاً  
أنه كان يحضر نفسه مكان الشمال ( الترمذي ) ، وهذا الذي عليه العمل ، بشرطه .  
وكن .

هل يجب ذلن عليها ؟  
قول لاى حنفية  
جهم ، العلماء وبه قال مالك في الجمهور عنه ، الشافعية ، والحنابلة  
أن هذا مثاله في حقها لكنه لا يصل إل أن الزوج . ( لم يوجب رسول الله صلى الله عليه وسلم )

التفجيع هو الشتم

(٢٠٠) يذكر ما جعل بينهما في البيت

أما من الناس إلا عند الحكيمن أو الراسخين

شرح الفراء لأن عبد الهادي أحبه الله تعالى

(٢)

من الكسار من لا تستقيم إلا بالحر  
من كان لبقته و صحت  
بابكدها أي أهلها

الحصر لا بد أن يكون على أمر  
لشعره كاستادة التبعين  
نزاهة لسان - ضريح بلا إذن  
استادة لوالديه - قطع عنه

تستمر الممة بعد تحكيم الحكيم  
قد نفا ضيق الزمان بالطريق  
ظاهر قبل أن يعدم الزمان  
مجموع العلماء و صنفين شيخ الإسلام (الإمام)

الحصر لا يتجاوز أربعة أشهر قياساً  
لأن الأربعة (إذا كتمت لا يجيبها)

الضريح على اللون  
منهض عليه و  
في الزرع أو كغيره

١٠٥٠

(ذات الواد الحضر) وهو (وإذا المؤودة سلت)

عروة عن عائشة عن حذائق (أخذت تكاسية)

الخيلة أن يجامع زوجته وهذا تدريع ، وقيل إرضاع المرأة ابنها وهي جاهل  
الهمم العزم على الفعل .

= (فيه دليل) أنه إن الإنسان يجوز له أن ينهض عن شيء لما استشعر من مخبره ، وإن لم

يتيقن منه على سبيل الاحتياط (في سبب الذرائع)

(فيه دليل على جواز الاستفادة من أحوال الناس وسببها (وإن كانوا كفاراً))

\* لم يثبت النهض عن الخيلة عند صحيح .

\* فيه مستدعية لمنع أحوال المشركين (من ولي إمام) ولو في خاصة أحوالهم ليستفيد

من ذنب في إصلاح رعيته ، وفيه رعائية مصالح الناس .

(فيه رعائية مصالح الناس في دينهم وديارهم (من أحسن أحوالهم) (الدين والدين) لم ينقل ثم دسغوا ثم لا ينقل

وما أحسن الدين والدين إذا اجتمعوا ، وأقبح الكفر والإفلاس بالرجل

٣٢، ١١

الظن  
لشعره  
ابن  
عنصر  
+  
موطأ  
عائشة

مسألة الغزل هذا كرهه غير واحد من السلف وجماعهم على هذا

كرهه عمر وعثمان وعائشة وعبد الله بن عمر وابن مسعود ، وقال مجازة ابن عباس .

\* والغزل في دمه ما استقرت فيه الناس مما يمنع الحمل كالحبوة والعقار . ولذا الغزل بالماء المائتة

كذلك ما يستعمل بعض النساء من إعلاب المائتة للحمل .

← الكراهة ولعل أن الغزل قد يكون محرماً (إذا كان بسببه خشية الإيقان) وهو تشبيه بالكلب

ومقتضى الكراهة السان وقد يقول واجباً (كما في حالة المرأة التي تقطع أصلها بالزنا إذا علفت

تأذن وخص عليها الهلاك (الأصل الكراهة والابادة (إذا كان تحت مصابك راحلة)

والمصالح الدارحة (أن يكون في بلد من بلدان المشركين) بل قد يقال أن هذا هو الأولى

ولذا تكلم العلماء في أصل المسألة (أن ما كان مريضاً من لاشران من لاشران (الزواج عليه

إذا كان على أربعة)

مسألة تحريم النساء / الرخص فيه لمنع لأن الشريعة تشوق للمكانة

وإنما قد يقال مجاز (تنظيم للنسب) إذا كان لمصالح التزويج، نحوها



وعايناهم الدجال، واهد الفقه والديانة، والفرع لا يرفعون عن حزب لفساد لقول شيخ  
 رايه الدين ليضربون لساوهم  
 نسكت يعني ان حزب زينب

قال  
 لا دخل في هذا  
 الموطأ  
 اصله يعني

\* لانه الحزب (لا يفرق) فوفى عوفية ان كان كره منها خلقاً، حزب منها آخر \*

\* ووضع العلماء قيوداً لمسألة الحزب منها:  
 ① ألا يصدر إلا وقد مر على المراتب التي هي (الشيخ) (الموطأ...)  
 (الموطأ) هاتين كبريائيه والتكوين به. وتذكرها لمواقف هذا الفعل من الإساءة اليه  
 (والإبادة) ولو تكرار مراراً تكرار الموطأ.

\* الهجرة / فوهان

أ) ان لا يب (معها) (ولو كان طالباً معصياً نفس الفرائض)  
 ب) ان يهجرها بأن لا يبث عندها (هذا أشد أفعاله الهجرة) وهذا في المرأة

③ ان يكون غير عيب ولا تقدر  
 ④ ألا يزيد عن عشر خديرات ولهذا قد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أكثر  
 فوق عشرة أسواط إلا عفة من حد ذلك. [يعني هذا أنها حد لله بحدرة شرباً أو  
 حد محرم وقع فيه الفاعل يستوجب التعزير (باللطم)]  
 أما المانع من الضرب فلهذا العلم هذا القول ليسب على أحد من السلف  
 على وجه التبريم، والمنا على الكراهة]

⑤ أن يكون الضرب في البيت والأبواب أحد (لأنه يتضمن إذلالاً وإهانة)  
 لذلك نص في الضرب أو العجز أمام الناس ولو بالقليل (هجرة زوجين) هذا  
 منصوص عنه. ويدخل في هذا أيضاً (لأنه على الضرب أمام الأئمة) فغيره ان  
 كما انما اشترط (وذلك انما تشوف لطاعة أبنائها) وهذا يزيد لها شعراً





عالمين ياد (اللولي)،  
 هل يجوز ان تقعد المرأة مع حائضتها  
 من كشف العورة ؟  
 لقان ان هذا راجع الى سبب ذلك  
 فان كان هذا لئلا تقعد حائضتها (تقيد لحياتها)  
 فلا بأس احال للتظيم العام فلا يجوز ذلك .

١٠٥١ / عن ابي سعيد ان رجلاً قال يا رسول الله ان لي جاركة وانا اتمسك بحملها  
 وانا اكره ان تحمل ..

أد ن . احمد بن ابي كثر عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن ابي عبيد  
 ، اختلف فيه على ابي بن ابي كثر . ورواه (الان لحياتها) و هشام الدستواي (عن هذا الوجه  
 ورواه

عمر بن ابي عن ابي محمد بن ثوبان عن ابي عبيد . وهذا لا يرد . وقد بيناه  
 اذ كان في الازمنة .

ورواه صالح بن مسلم عن ابي بن ابي كثر عن ابي حمزة عن ابي حمزة (سلسلة الحجة و الجادة)

[ اذ كان هو المظهر هشام الدستواي اقول الرواه عن ابي بن ابي كثر ، ورواه ابا ن حوثية ]  
 \* من تراث اعلان حديث محمد و صالح « سلسلة الحجة »  
 وفيه ، حاشية لاسنائة اليه ( جواز الايمان للمرأة عند ابي وجه اذا كان في صمام واحد )

عنه ، كذا في المصدر ، والقول على الله بلا علم  
 = ( واستدل بهذا الخبر من قال بان شيع من عتبت ليس بشيع لنا حجة ياتي في شربنا ما وافقه ) ( ان سادس )  
 انظر  
 الطبري  
 ٢ الوطاع  
 ( ان سادس )

١٠٥٢ / عن جابر ، ( كذا نعتل و لقرآن نزل ) و له في الرفع على قول جماعة العلماء  
 ( القول قد تقدم ان يجوز للحائض ان تلبس )

سلوك الحائض مع الحيض الفاضل

عن عن ركني عن بعض الأئمة خلاف ذلك فلهذا جزم بعض العلماء أنه وهم . جزم به  
ابن القيم في زاد المسار . وعمره الاستدلال على ما جاز عن ابن عبد حماد عن الحسن بن سعيد بن الحسن  
الـ عن ذلك عن علي بن عيسى بن بكير بن أسباط <sup>عن الحسن بن سعيد بن الحسن</sup> (انظر النسائي)  
فقال الأصمح جاز عن علي بن عيسى بن بكير بن أسباط (انظر النسائي) أنه جاز عن الحسن بن سعيد بن الحسن  
عن ابن عبد حماد أنه قال (لا بأس) ، وجاز عن علي بن عيسى بن بكير بن أسباط (انظر النسائي) أنه جاز عن الحسن بن سعيد بن الحسن  
صالحين الرواية عن علي بن عيسى بن بكير بن أسباط (انظر النسائي) أنه جاز عن الحسن بن سعيد بن الحسن  
عن الحسن بن سعيد بن الحسن (انظر النسائي) أنه جاز عن الحسن بن سعيد بن الحسن

فقد تقدم الاستدلال على مسألة أن أهل مكة كانوا يأتون النساء من أديارهم  
في أديارهم وهذه المسألة كانت ظاهرة عندهم (خالوهم في الواقع عن مراد ابن عبد حماد)  
ولهذا لما قيل لسالم طاروا نافع عن ابن عبد حماد قال (كذب العبد المتأخر عن علي بن عبد الله)  
في بيان النساء من أديارهم في قبيلهم (فروقه بين (عن ربه) - (في ربه) ... (انظر ابن عبد حماد في تاريخه)  
دعوى

وجاز عن نافع أيضا أنه قال (كذبوا علي كذبوا علي إنما كان الجوف  
عند عبد الله بن محمد فبلغ قوله تعالى (لست أرى لكم خاتوا حرككم اني نسيتكم)  
فقال (توفي المرأة من قبيلهم ربه في قبيلهم).

فقال ذلك  
وطار عن علي بن عيسى بن بكير بن أسباط (انظر النسائي) أنه جاز عن الحسن بن سعيد بن الحسن  
وهو من أئمة المالكية قال (فقال ابن عبد حماد) (انظر النسائي) أنه جاز عن الحسن بن سعيد بن الحسن  
يعلمون بأنهم قد كذبوا علي كذبوا علي أوليسوا عرباً ... (انظر النسائي)  
(وحدائق أئمة من رفقهم فيقولون ذلك عنه) كذا قال القرطبي .  
ولا يوجب من المعتمد لهم من متاخرين المالكية كسره بهذا ، ولهذا يقع الاستدلال به وغيره عدم الخلاف

وهذا ظاهر هذه المسألة ولو لم يصح فيه أحد المرفوع وذلك لوجود  
(أ) القصة (الخيال) [جان الله حبه أئمة أئمة] وذلك أنه أذن [فيهم] خاتوا كان  
هذا في موضع النقطة العارضة فلهذا فحين لم يزلوا النقطة (المتأخرين أولي)

١٠ إجماع الصحابة عليهم رضوان الله عليهم

وقيل إنها مرفوعة

١١ جاز عن ابن عبد حماد هو قد غاب عن هـ بن أبي (وفيه علة) وحرم المبلغ لحاد وصنادك وذكره



\* وقد جاز عليك من الاختيار المرفوعة في هذا الحظ

منحفا عارواہ دیون فی حقہ عن حبیب علی بن حنفی عن علی بن محمد بن  
عن علی بن طلحہ عن رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم ( لا تأثروا النساء فی ادبارہن  
فان اللہ لا یحب من اکف ) و مسلم عن الدواویہ و حالہ ( صحیحہ )

و حار عن وجه آخر عند دوى عن حميد بن اسحق عن ابي صالح عن ابي حارث عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة  
عن ابي حنيفة ( حار عن ابي حارث عن ابي حنيفة ) روى ابي حارث عن ابي حنيفة و ليس بالمعروف كما قاله ابي حنيفة

وَعَلَيْكُمْ دُونَ عَنِ صَدْرِي هَئِنِ عَنِ اَيْسَ عَنِ اِي صَدْرِي وَ هُوَ عَنِّي (الْمَرْأَةُ عَالِمَةٌ)  
وَعَلَيْكُمْ دُونَ عَنِ صَدْرِي عَدَدُ عَنِ كَلِمَ عَنِ اِي تَبِيْعَةً عَنِ اِي صَدْرِي  
(عَنِ اِي اَمْرًا يَخْدِيهَا اَو اِي كَاهِنًا فَتَهْ كَهْرًا اَنْزَلَ عَلَى مَحْضِهِ)  
وَعَلَى اِي (لَا يَرْفَعُ اِي لَعْنَةً سَمَاعَ عَنِ اِي صَدْرِي)

وحداد عند دوتی عن سعید مذعبه العزیمہ خدا الزھری عن ای کہ لھا ای ہر یک  
وہد باطنی علیاً یصح خدا الزھری عن ای کہ عت ای ہر یک علیٰ ہذا الحقیق  
عن فضیل اطارھا حمزة الکنازی رحمۃ اللہ تعالی

— (وليسيت في هذا شئاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في شيء) ولكن ثبوت في هذا لم يوافق على الصلابة  
\* وقد صرح بعض العلماء بعض الاجتهاد كما سألوا والدقيق وابن حجر وغيرهم  
عن المتأخرين والصدوق عدم صحة الرفع .

\* جاد عن حديث طائوس عن ابن عباس (ذلل حرام)  
رواه طائوس وعكرمة ومحمد بن كعب الكلبي عن ابن عباس (الثاني)  
مسند ← \* وعنه الأرمي والكناوي عن ابن عباس (أي أو يفتن ذلل مسلم)  
مسند ابن عباس  
عنه ثكن الأصباع على الكرم  
كان الكاوري من الشافعية والعسلي من الحنفية  
عنه نصر عليه (الكرمي)

حالت و احوال و اسرار و اسرار و اسرار

حسن فعل دامن عندهم <sup>مفعول</sup> مكن ان الدجل غ دبه (لعن غ اكر)

= فيه ، (الدعاء للذرية ولو قيل وجودها وذلك من وجهين )

(١) لتحقيقها وتخصيلها (هذه لإنباء) (٢) عن بيان لقائل

(لمن) أي قبيل مثل الذكر عند فعل الصلاة .

= ، والدعاء للذرية بالإعادة من الشيطان (قبل الوقوع وبعده وبعده لا يجاب)

(وإن المميز ما بين ذكرتهما من لفظ (الذي) الدائم) فقد لمزاة إصالي

= لا بد أن يقيد بعيد دماؤه (وذلك طيبة) . وقد تقدم هذا

٢١٠ \* وإذا نسبته حال الوقوع قاله بعده (فإذا كان بعد الإجابة جائز فإن بعد الوقوع أدنى)

\* لقول الدعاء ولو كانت لمزاة تحقيقه ولو كانت رافع مانعا للتحقق وعلى العبد ألا يتعلق

بالأمر (الظاهر) وعليه أن يتعلق بالله جل وعلا فإن علم هذا علم مطلق

ولذلك حال جابر رضي الله عنه : (كنت أكره أن جارية فولدت أحبا لله - أي )

فقد رآه مع علمه بخبره لذلك .

١٠٦ ، عن جابر رضي الله عنه قال : لما تزوجت قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : (أخذت

الخطأ ؟) قلت : (وإن لنا الخطأ) . كان أحاطا يستكون .

كان جابر ، عند امرأته الخطأ فأتته أمهول (أخيه عن) وتقول : قد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم

لمحبه أنها تستكون . متفق عليه

\* فيه علم من العلم النبوة . الخطأ ، (حينما يبسط لمخفئة تكون من الديباج ومنغرة)

= فيه إشارة إلى مشروعية إتيان شيء من جهين اللباس والبساط ولو كان غالي الثمن إذا لم يقبض

عليه مالا أو قلبا .

= فيه مشروعية إهداء الذوات شيئا من اللباس وإن غالا فالقيد من (اللباس)

١٠٧ ، عن ابن عمر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم لعن الذاهل والمستوصلة

والواشمة ، والمستوشمة .

\* هو هذا الإحدى المستهدفة . جابر من حديث ابن مسعود وابن عباس وجابر رضي

س



(العرب ليسون اى مما يطهر فيه  
 التيميم) وله اغان الشبه (الوطي)  
 لقدم لوط لالو لعليل لالو

الشبه  
 للمعنى  
 الى

(ع) ان الأئمة رحمهم الله حكموا الإجماع ان الرجل اذا زوج انثى (الصغار)  
 او ليس لها عين يستمتع به ان ذلك عيب (لأنه ان يعيدها وأخذ مهرها)  
 ودون هذا ان الدب ليس من مواضع الاستمتاع شرعاً (دلالة العكس)  
 ومعد ذلك عدم معرفة الخلاف في هذا

(هـ) ان الله جل وعلا في الآية (.. فأتوا حرثكم أن يثلموا) اي في عروطين الذراعتين  
 فان المزارع لا يزوج على الحصى ولا على الماء ولا الفرس والحصان  
 كذا ما أن المرأة في حاديه لم يكن معتقلاً الآية

(و) أها ما حكم من ليست في ان قال: (القياس حد ذلك)  
 رواه البيهقي في مناقب إمامنا قتي، والواقعة في مناقب إمامنا قتي (البيهقي)  
 قال الربيع بن سليمان (تلك الآية في)  
 (والله والله لقد كذب ابن عبد الحكم على ليست في هذه، لقد نهى إمامنا قتي)  
 في ستة مواضع على تحريم إثبات المرأة في دبرها  
 وعليه لعلم أن ما قاله ابن عبد الحكم وإن كان من أئمة السلفية فانه اجحد  
 بطلانه هذا

(ز) ما على الغلط المذكور سابقاً (فقط ان السلف اجازوه وانما المراد من لم يدبر لاشبه)  
 او يكون قولاً قديماً للسلف في تدرج فيه ثم قطع ما ذكره في هذا محقق وقدمان اليه انكم  
 عليه رحم الله

[الهداية لغير العلماء إثبات الدبر (اللوطة) (الصفحة 1100)]  
 انظر (إثبات الموضع بالمصحة)  
 لا يثبت في

= الربيع  
 = البيهقي  
 = الحزني  
 عليهم  
 بعد  
 قد قصد  
 السلف  
 له الله  
 (درسوا)  
 في طه  
 6 الامام  
 والسلفين

درس ليوط  
 لم اخذ في  
 فتنه ضقة  
 القرآن (امانة الجبيل)

1100، لانه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (لو ان احدكم اذا اراد  
 ان يأتي اهلكه قال: ليس الله ..)



ابن عبد الهادي

شرح المحرر لابن عبد الهادي رحمه الله تعالى  
للعلامة الطريفي وغيره من العلماء

( )

\* من يلقى بالنفس (الحلق) م. المحرر على الحاق النفس بالنفس معان الحمد بالكرامة  
\* يجوز للمرأة ان تترك كل شعر عن شعرها عدا الحاجبين خلافاً لمن منع.

\* مسألة التسخير (وهو ما يزول بالحداد) لقول الله عن جدك  
الأصابع وصدائد  
والحاق بالنفس فبقول أن يلقى النفس ليست رضية لا تكفل لوجه لكن ولغيره

الاستمعة ، تضرب جلدك بآبيرة لم تحق ذلك بالحداد أو الكحل ، وهذا علون فاعلم  
وهو من قبل قيد (الوقت الموقت) م.  
وهو ان تضع المبراة خطوكا بعد على ندها تعلم أو كحل (هذا الأول الحاقه بالحداد)  
بالحاق الحسنة او ما في ذلك (لأنه لا يبق سنوات) لهذا محرم ولا يجوز

١٠٥٨

محمد بن سلك عن الأب عن أي قلايدك من عبد الله بن يزيد إخطعاً عن عائشة قالت  
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقسم بين نسائه فيعدل وعلون الحديث .

وقد خولف محمد بن ربيعة فقدره

محمد بن زيد و اسماعيل بن علي بن عبد الرحمن بن شقيق فخلوه مرساة لا مرساة وهو لحداد  
حديث ، الزهري ، الربيع ، البخاري ، والدارقطني ، والبرقي وغيرهم

\* القسم ١ المراد به في الحقيقة الحسنة والحسنة وهذا لا بد منه عند الحداد  
والمسبة هو أصل القسم ولهذا المصير ليقول (الحمد قسم الدين) فالحداد أنه لا قسم في الحقيقة  
ولهذا لا بد من الحداد عند الزواجه ممن ليس اليوم يومه (انواراً) فلا بأس به (على ان ليست عند  
من هو يومه)

\* وقسمه عليه لسلامه بين نسائه من يحدون في حقه لا الداجين لذا ذهب جمهور  
العلماء الى ان يسنن عليه لا يجب عليه ان يقسم بينهما بالسوية ولهذا حال  
منه من وعلا (تدعي من تساد منهن وتوحد بالسوية) ان اختياره

وهو المصير الى الكسوة ، وظاهر الآية حاقه



وَمَا مِنْ بَعْضِهِمْ كَرَاهٍ لِبَعْضٍ الْيَتِيمِ

\* الدُّنَى إِذَا أُطْلِقَ دَلَّ عَلَى الْقَرِيبِ أَوْ تَقَابُؤُهُ عَلَى أَنَّهُ مِنْ كِبَارِهِ عِنْدَ جَمْعِ الْعُلَمَاءِ

الْوَاوِصَةُ (مَنْ تَصِلَ شَعْرُهَا لِشَعْرِ غَيْرِهَا) ، وَهَذِهِ لِحْصَانُهَا لَا تَكْلُومُ مِنْ أَجْلِ الْأَوَّلِ :

أَنْ تَصِلَ لِشَعْرِ غَيْرِهَا مِنْ بَنِي آدَمَ ← مَحْصَرٌ بِإِلَّا خِلَافَ  
فَصَحَّ عَلَى عَدِّهِ مَعْرِفَةُ الْخِلَافِ فِيهِ (كَمَا أَفْرَغَ وَغَيْرَهُ)  
الْبَاقِيَةُ :

أَنْ تَصِلَ شَعْرُهَا لِشَعْرِ الْإِنْسَانِ وَكَأَنَّهَا لِحْصَانُهَا (كَمَا أَفْرَغَ وَغَيْرَهُ) ← أَيْ بِإِلَّا خِلَافَ  
الْبَاقِيَةُ :

أَنْ يَصِلَ لِشَعْرِ ظَاهِرٍ غَيْرِ شَعْرِ الْإِنْسَانِ (كَالْهَدْيِ) ← الْمَجْهُدُ عَلَى الْكِرَامِ فِيهِمَا لِلْحَشِيَّةِ  
وَهَذَا عَمَلٌ وَمِنْ هَذِهِ هِيَ لِحْصَانُهَا (حَوَازَةُ إِذَا كَانَ لَهَا زَوْجٌ) وَفِيهِ تَطَرُّفٌ  
عَلَى الصِّحْقِ مِنْ دَيْنِ أَسْمَاءِ الْفَا رُوحَتِهَا وَفَالَتِ بَارِئُونَ اللَّهِ (أَيْ زَوْجَتِهَا)  
أَيْ فِي قِسْطِ شَعْرِهَا فَهِيَ أَصْلُهَا بِإِلَّا فَقَالَ (لَا) وَهَذَا عَمَلُهُ فَهُوَ

[وَلَيْسَتْ مِنْ هَذَا إِذَا كَانَ الْوَصْلُ لِفَرْ شَعْرِ الْإِنْسَانِ إِذَا كَانَ دَفْعًا لِعَيْبٍ]

لَا لَزِمَتِ (كَانَ يَقُولُ صِلْعَاءُ) أَوْ (لَيْسَتْ) الشَّعْرُ لَيْسَ عَلَيْهِ وَفُتُوهُ .

\* عَلَى التَّحْرِيمِ (الْزَوْرُ) ← فِيهِمَا مِنْ مَعْدٍ (هَذَا الزَّوْرُ) ← مَعْدَايُكَ لَا أَسْعُدُ

\* الْوَاوِصَةُ : هِيَ مَنْ تَفْعُلُ هَذَا وَتَدْفُلُ فِيهِ مَثَرَةٌ بِمَا كَانَ مِنْ صِلَابَتِهِ

\* يَدْفُلُ فِي الْأَسْتِنَادِ مَنْ زَالَ مَقَرُّهُ لِفَرْ شَعْرٍ أَوْ سَاقٍ قَبْلَ دَفْعِ الْإِزَالَةِ (كَيْفِ)

وَمَنْ لَوْ حَقَّتْ لِحْصَانُهَا فَتَقَرَّرَ لِفَرْ شَعْرٍ فَفِيهِ حِلْقَةُ الْبَاقِيَةِ

نَحْمُ إِذَا كَانَ هَذَا عَيْبًا فَكُلُّهُ (كَانَ تَكُونُ لِحْصَانُهَا كَيْفِ)

\* وَهَذَا يَدْفُلُ فِيهِ الْأَمْرُ الَّذِي لَهُ شَعْرَةٌ وَتَشْرُفُ عَلَى الظَّاهِرِ مِنْ بَيْنَاهَا

وَقَالَ أَنَّ الْعَمَلُ إِذَا مَعْدَا تَكْلُومُ عَلَى الْإِيَّاتِ يَتَوَلَّى أَنْ دَفْعَ الْإِزَالَةِ الْكَيْفِ

دُونَ كَافِلَةٍ أَعْلَانُ كَانَتْ عَمَلَاتُ لِحْصَانِهَا فَلَا يَكُونُ وَبَعْضُهُمْ يَحْتَدِثُ بِهَا كَالْحُكْمَاتِ  
وَبَعْضُهُمْ لَا .

الْمُسْتَوْصَةُ (هِيَ الَّتِي تَطْلُبُ وَصْلَ شَعْرِهَا أَوْ لِفَرْ شَعْرِ الْبَاقِيَةِ) ← صَوْبُهَا لِحْصَانُهَا  
فَمَا تَنْ يَدْفُلُ فِي الْعَمَلِ .

\* تشدد الشاع في العدل بين الكرمات لما يقص الاضلاع في عتد من افعالها  
وذلك لانها (أي الظلم) عليه وعلى ذريته.

وذلك لأنّه (أي الظلم) عليه وعلى ذريته .

(المحرمات تعلم قدرها بقدر آثارها) (كثير من المحرمات يعلم أنفأكبره أولا بحسب ما تفيض إليه)

٢\* إذا جلد من سفرو هل يسقط لئالي إلاي خرمن معه أوليسانك قسمه ١٢٢

فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ عَذَابِ اللَّهِ الَّذِي هُوَ عَظِيمٌ

۴۰۴ بای انساریه ۹۹۴

سكان دانه يليا القريه . واذا بدأ عند المرأة التي وصل اليها (دور) فهذا لائق  
الا ان كانت هي المسافره -

\* لا يراه (كشوف عيده لآل ابيه) (بين لغيره) على ان يعد بنه

في المصاحف، لثقله بن، و ٥٧٨ ولذا قال الله سبحانه وتعالى:

(كَانُوا يَحْلِفُونَ بِأَنَّهُ خِزْيَانٌ كَذِبٌ)

(\*) إذا كان الزرع يبيته في عذو لليل (يكون يبيته نظاراً) كان يعملون في الأثمن والعسكس.

وإذا اضطررت فقله إن يبرأ عند هذه كما يبرأ عند الأخرى .

١٠٥٩ عن الصادق عن حماد بن عمار عن الحسن بن محبوب عن أبي حمزة

(من كانت له امرأتان فليزلن الى احدهما جاز يعزم القيامه رتبه عائش) اهد

فہم اخلو فی رفعہ و قطعہ علی شہادۃ

مُتَوَلِّفٌ هَامٍ ،

مُزَاهَرَةُ الْمُسْتَوَاتِي بِعَيْنِهَا أَوْ عَرَبِيَّةً مَرْفُوعَةً خَدِيقَتَا دَكَاةٍ (كَانَ لِقَائِهَا)

و هو المبدأ، لا يتم، فـ

وَالْحَقُّ وَالْبَاقِ وَالْمَعْبُودُ وَالْمَعْبُودُ وَالْمَعْبُودُ

(امداد خان، نیر امداد الحقیر (امام الخلیل) و بعد ازاں، من بعد

\* الحيل : ان يكون من قضاة ( الخبير ، لينة )



\* و إيجابى على الذوق العدل في (النفقة والحبيبة) وأما حاشا ذلك (الجامع)  
 فمن حين عليه أن جامع زوجة في ليلة هل يكن عليه أن جامع الآخر في التي يليها  
 لقول أن هذا لا يجب وذلك أن هذا متعلق في القلب بأمر قلب لا يمكن إلا أن  
 الحبيبة أن تكون عندها ليلاً [ \* أما إرادته في السكنية فهذا أمر قلب ]  
 \* المثل القلب لا يأتي بسببه العبد وذلك أنه لا يمكن ليس ذلك ك (حسن خلق المرأة  
 وتعاملها وحسن خلقها)

\* ولذلك كان النبي عليه السلام لا يعلل عليه فقلوب الآخرين من بيان أولى  
 من يطلب في حياته ولا بعد حياته (صريح القلب) فإن هذا الطالب يطلب متقدراً  
 \* لبيان أن يقضى الدين بالحق وما زاد .

فإن قضى الذوق الدين عند غيره هذه الزوجة عند غير زوجاته كان يبيت عند ~~أمة~~ أمه  
 أو ابنه حين يذهب هذه القسمة ؟؟ لقول (لا) وأن هذه لم تكن خطها .  
 أما أن يتفقد زوجاته وأحوالهن حياز ذلك ليلاً أو ليلاً رأياً ولهذا جاء عند ابن  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يطوف على نسائه بعد العصر .

\* ولهذا كان الجامع ليس له علاقة بالقسم (مخافة إهمالها)  
 ولهذا فقد ثبت مكان الصحيح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يطوف على نسائه  
 في ليلة القدر واحدة . فالحسنة لا يلزم منه جامع .  
 \* وبعض العلماء يقرن بوجوب القسم حتى في الجماع .

(القسم) وأما عند مخالفة العلماء في ما تقدم على خلاف بينهم في بعض المسائل  
 منها /

(أ) الامداد  
 من كان له أمة أو أمة مكرمة  
 من يجب عليه أن يعدل بين إماءه (إذا تزوجها) كما يعدل بين زوجاته  
 على قرين

منهم من قال بالوجوب باعتبار ألفاظ زوجة  
 ومنهم من قال ألفاظ عارضة في الذوق وهذا هو الأصوب .

كما إذا أراد الذوق سفرًا هل يحقر له أن يسافر بأحداهن بلا قرينة  
 جماعة العلماء يقولون أن هذا لا يحقر وهو الأصوب ولا كان ظاهراً  
 وبعض المالكية في تنقيته يقولون بعدم الوجوب

\* وان انفق لسبع ضرورة فهو تبرع في ذمته . لقان انه يقتضيه  
والأول ان تكون مكرمة . واذا انقفت لعلة فهل يعبر (الوجوب ط) (لا) .  
\* واذا تزوج في ذلك بك وثيب فانه يثبت عنده سبع وعنده ثلاث .

١٠٦١ . عن ابن مسعود .. (وان شئت سبعت دن وان سبعت دن سبعت للنسائي)

فيه . كرم خلف نبي الله عليه الصلاة والسلام .  
(أهل الرجل زوجة) .

(انه ليس بن على اهلك هو ان) . فيه ان من سبعت كمالاً غير مألوف ان يسبقه بالتميز  
\* فلما كانت العادة ان الناس اذا تزوج الرجل اطلق الملك عند مرساه ، فلما تزوج آدم سلمته  
أخوها ~~عنه~~ انما ان شئت المطاف ، والا كان الواجب لها من غير هو ان ثلاثاً انما .

فيه . ان لثيب يجب ان يبيت عنده ثلاثاً .

١٠٦٢ . عن عائشة ان سودة بنت زمعة وهبت زوجها لعائشة .. الحديث مروي عنها  
فيه . انه يصح ان تسقط المرأة حقها لزوجها آخر  
\* هذا من كمال خلف سودة بنت زمعة ..

= هذا الحديث مما أثاره بعض المستشرقين (كيف طلقها بعد ما كبرت) والجواب  
ان هذا لم يظهر من رسول الله صلى الله عليه وسلم أصلاً وإنما هو من خبثه هراً .  
ان طلاق النبي صلى الله عليه وسلم لزوجاته هو ما ابراه الله جل وجلاله  
وذلك ان طلاق الارض فيه الكراهة ، ولكن قد يكون مندوباً اذا كان تركه ظم للمرأة .

② انه عليه الصلاة والسلام كثير لمشاغل ، وهذا كان في آخر امره وهو رخص حاله في  
السننة (ما بين طبعه الاقرب الى آخر حياته) .  
③ ان المرأة اذا طلقت لا تبرع معلقة .

تزوج  
نفسه  
تزوج  
نفسه



والظلم هنا متعلق بحقوق الناس ، وحقوق الناس ومظالمهم مما يشترط لها نوع  
القيام ( نكاح ، غار ، لواد ) ..  
والعدل بين النساء أو بين من العدل بين الأبناء ، فالنصوص قيد الأولى أكثر  
ومن جهة التبيين ،  
فالعدل بين النساء يجب له الأبناء ، بخلاف العكس .

\* الظلم ( في الحقوق ) الأصل أنه من الكبائر

١٠٦٠ ، عن أبي قتادة عن أنس ، قال : ما أيسر الله من أن يزوج الرجل البكر على الشب اعتماد  
عنده سبعاً وقسمه ، وإذا تزوج لثيب على البكر ، أعتقها ثلاثاً ثم قسم . الحديث

هذا ظاهر أنه مرفوع .

\* هذا الحكم عام أم هو خاص للمعسر ؟ ( الافتة سبباً منها البكر ) م

الرد : أنه ( ) على خلاف عند إجماع علماء في ذلك .

ومن قال بهذا قال أن البكر تصنع أي الألفة ففرضه سنة حسنة .

والأكثر أن هذا الخطأ موجه لمن عده زوجات .

\* هل يعطى بقية أزواجه سبعاً كما أخطأ البكر عند الاستناف ؟ م

الجواب : أنه لا يعطى ، وأما قوله : فقل : .. إلا إذا أخطأ البكر أكثر فله ذلك

كان يبين مع البكر شهراً ، كذا في لسانه ( شهر العسل ) ، فإذا رجع

هل يعطى بغيره زوجات الأخر أن يعطيه ( ٢٧ ) ليدفع م

أخيراً له ما اتفقا عليه ( أو جواً ) ، ولما زاد يوماً

غيره بقية يوماً يوماً .

وله قال عليه السلام : لا ماله ، وكانت ثيباً ، ( فقد ان شئت

سبغت لك وسيت لك أي )

\* هل السبع هنا على الزوج أم الاستناب ؟ ظاهره أنه على الزوج

الاعتناء به ، وخاصة ( كأن تكون أمه أمه مريضه للمرضى )

= إقسام الحب عند الزوجان ، وقد تقدمت مسائل هذا ، وأنه على الزوج الآخر حال البتة على خلاف المتقدم .

قوله (من غير مسيس) ، و جاء عند مسلم أنه لم يسمع .  
ومن هذا ليقين إشارة إلى منع العبد من أن يطرق على نسائه ليلاً ، كان بهذا جمع من العلماء

أولاً ، اجمع العلماء أنه يجوز له أن يأتي نسائه نهاراً ، واختلف في الليل ، ومعهما إجماع على جواز ذلك .

ثانياً ، هل يحق له أن يبايع بعض من غير بيان ؟ اختلف فيه  
وهناك حديث (من غير مسيس) وكذا في مسلم ، ولكن جاء في حديث أنس أنه كان يراقعهن بنفسه واحد فلما ثبت هذا تحول إجماعه . (الحديث لا علاقة له بالجماع) .

في الأولى أن يكون بينهن حتى في الجماع (الجماع يسمى بالمسيس ، والجماع ، والعشيان ، والوط ، ولائان  
ونسأ البتة) أن هذا جاء في كلامه الله جل وعلا .

بعبارة (لست سمع ذلك) لأنه مع هذه المسألة ليس من السكون ، ولم تكن صانعة حينئذ .

١٠٦٥ عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، (إذا دعا الرجل امرأته  
إلى فراشه فابت أن تجيء لعنتها الملائكة حتى تصبح) ، ولم ، (.. إلا كان الذي في  
السماء سافطاً عليها حتى يرضى عنها زوجها) أي كان من أبي هريرة  
فيه مسائل عدة .

= وجوب اجابة الزوج للزوج = فيه أن هذا أصل لغة النكاح (استحلتم به فروجهن)  
وعليه يعلم أن ما كان منقوضاً لهذا الأصل كان مفسداً (لا أثر للمرأة عدم الوط )  
والأصل في النكاح مع الوط (السكن والناس) فصح أن يعقد على العقد الذي لاوطاً .

إذا دعا إلى فراشه أو الفرائض كرم عليها الامتناع مطلقاً (كما كانت  
حائضاً أو غير حائض) خيانتها الحائض من عرف الأزار ، وتمنع إذا علمت أنه يريد  
محاظتها ، وهي حائض فإنه محرم . (أما إن كان هذا نحن فلا يجوز لها الامتناع  
ولم يملك الزوج ..)



\* هل من وصية لوجعها ، هل لها أن تدع ١٢

لنكاح ١  
الأصل أن الواحد ليس له الرجوع (إذا أخذ منه شيئاً)

وإذا لم يأخذ منه شيئاً فقلن قولين (الكرامه والكريم)

\* المرأة عرج جعلها عن هذه الآية على حالتين ١

أ) رجوع عن يومه بعينه (ليس لها الرجوع) ع إذا انتصر هذا اليوم  
ب) إذا رجعت عن الأيام القليلة (لها الرجوع اتفاقاً) ع لأن الأيام القليلة لم يوافق عليها

\* إذا اطلعت فلأنه يومها لفلاته هل هذا حق لازم يلزم (الرجوع)  
أو لا (لا بد من رجوع الرجوع)

\* هل للرجوع أن تقول الحق لا امرأة أخرى ؟ (ليس له ذلك إذا حدثت هو)

١٦٤ عن عمر بن الخطاب قال قالت عائشة رضي الله عنها ، يا أبا عبد الله خذني كان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
لا يفرق بيني وبين رجلاً من بني عبد مناف ، وكان قلن يوم إله هو بطرف  
عني فخذوا مثلي امرأة فخر من حبيب الله هو يومها فنيب عند هذا

هذا الحديث رواه

عبد الله بن مسعود بن أبيه عن عائشة ككاتب

وقد أعلن لعبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، والشيخ أبيه . (ابن جندب عنده رواية عن عبد الله بن عمر بن الخطاب)

\* وعبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، وإذا روي عن أبيه فهو أشبه بضعف

وإذا حدث بالحق فخرته بضعف . وإذا حدث عن هشام بن أبيه فهو أشبه بضعف

فخرته عن أبيه بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه . (فهذا الخبر حسن) . ومن الأمثلة من أعلام

والعبد الله بن أبيه بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

شرح المحرر لابن عبد الهادي رحمه الله تعالى

للعلامة الطريفي وغيره من العلماء

( )

فإن الخلع والتمليك والتخييب  
الخلع ما خرد من خلع الرجل عبادته من زوجته إليها .  
الخلع .

هو فسخ الرجل امرأته بعوض سواء كان بنفسه أو بإذن غيره  
وهو طائر بالهن والاصحاح على خلاف في بعض المصنفين .  
(ولا جئنا عليه فيما اختارناه) وهذا هو الخلع (المراة)  
وكذا حديث قيس بن ثابت (أقبل الحقيقة، طلقها تطلقه) .

التخييب .

أن يخبر امرأته باليقار بعد أو عدمه (أنت بالخيار)  
كما في رسول الله صلى الله عليه وسلم لفساده وصلح خلافاً (مخدوق)  
التمكين .

أن يملك الرجل امرأة امرأته (شأنه يبرر) ويستأني ليجل الله مسائله

\* عامة إجماع أن الخلع إنما يكون بشرط إيعونه وإن كان يغيره فهو طلاق  
وقد روي بعضهم (أنه طلق الزوجية) وبعضهم قال (الطليعهما) أي أي تجزئتهما بينهما .  
\* أولاً يقال أن الله عز وجل سمع على الزوج من طليعه امرأة حتى تطلب الطلاق  
فليس له أن يملكها ~~ولا يملكها~~ فإن طليعه طليعه لغيره .

→ وقد فرق جماعة من العلماء وقد روي عليه السلام ما ليس عليه رحمه الله

ليرقن بين المخلعة والمطلقة و ( )

المخلعة : هي التي اختلعت من الرجل بملكها كونه

ال ( ) هي التي قد ضرت نفسها بإيعونه ما لها

المطلقة : من طلقها زوجها بلا عوض

[فلا عيرة أي الألفاظ في أبواب الطلاق والخلع وإنما العيرة بالمعاد]

خاذا حال الزوجية (أذهبي عني) وأراد طليعه طليعه

وإذا قال أنت طالق خطأ وأراد بعد آخر أو كنه أخرى لم يملك

ولو (خالعت) وأراد طلاقاً لم يملك

ولو فادته زوجية يملك فقال لها أنت طالق

وقع طلاقاً لا طلاقاً





هناك عقيدة تقولها جماعة من العلماء

قال أبو بكر، وأما سائرنا (الجمع لا يجوز إلا إذا وجد الدليل عند امرائنا، فلا

على الفاحشة) سمعنا هذا القبيح لا يثبت عليه دليل عندنا.

أما قوله تعالى (إلا أن يأتيين بفاصلة) هذا مع رضا بقدره من الناس، وهو من

جميع الجمع. وقد دل على ذلك على جوازها (فما افترت به) ولو كان عقيد

بالفاصلة لكان على هذا. وأما الجواز عندنا هو الفصل (إلا أن تأتي بفاصلة)

\* وللزم أن يصح لزوم زوجه بعضنا ليسراً كما تقدم.

\* والجمع

# عقيد بعض العلماء أن يكون الخلاف بين الزوجين لأم من أمهم (لما هو قول قومه)

في وقته بعضهم أن يكون الخلاف من جهة الزوجية لأن الزوج (إذا كان منه كان عقيداً)

والصواب جوازها هو أن كان الطالب أمه أو أمها طاهر أصيبت تأت (فما افترت به)

لا يؤخذ منه حكم هنا)

\* إذا رتب في الجمع فهو لها أن تمنع لصلها فخر (هل دفع المال قبل الجمع)

[أي العقود يجوز لغيرها الكسب] فهو من باب أيضاً الحق للمصلحة

مما جاز أن يكون معجلاً جاز العكس، ولو كان يلزم أن رتب جاز (المحرم)

\* هو للزوج لغير المهرية م ظاهر من ذهب أحمد أنه لا يجوز

وذهب جماعة من فقهاء المالكية إلى أن عقيدته (أن هذا جائز)

باعتبار أنه من علقه العقود، والعقود تصح عليه لباو حصة إذا تراخيا

والسائر سكت عن هذا

وقد جاز بعض الألفاظ (ولا تزد) وهو زيادة لا رفع جاز من حيث

عدم من قبله عن مكرمة عند الناس، وهو زيادة سادة الحق المحفوظ

طلب

\* ذهب السائق إلى

أنه إذا كان الجمع من المرأة جاز له الزنا كما أنها العكس فليس له ذلك



\* رخص على أن يعرض بشرط في الخلع نصح على هذا من غير أن يشترط  
 وإسماؤه وغيره . وخلق الله على غير عرض لا يسمى خلقاً .  
 \* إذا خلع الرجل امرأته هل تحسب طلاقاً حكماً أم لا ؟ (أي من الشرائع)  
 وإذا كانت هل تكون داللة أو لا ؟  
 وهل يجب عليها أن تعتد لذلك أم لا ؟  
 [هذه بكافة وغيرها سنأتي الكلام عليها]

عن ابن عباس أن امرأة ثابت بن قيس بن شماس أتت النبي  
 صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ثابت بن قيس ما أظلم علي  
 في خلق ولادني ، ولكن الله الكفر بالاسلام .. (أقبل الحديث وطلوها بطلقة)  
 رواه في سنن حديث عكرمة عن ابن عباس

وامرأة ثابت قبل هذا حبيبة بنت سهر ومن عيلات بن سهر وهذا أول مخلعة في الاسلام  
 وهذا الحديث أصل في بابه مع اختصاره ،

= فيه دليل على جواز طلاق المرأة الخلع ، ومن باب أولى الطلاق من غير لسود  
 في خلق الدين أردنيك إذا كرهته لنفسك . (وأما كرهته لزمانة في خلقه)  
 (أي كرهه في الاصل) ، خشيت أن يجبرها كرهها له أي معصيته (كفران عشر)  
 والمأصع هذا إن كان لها سبب (أي امرأة طليت الطلاق من غير ما يأس  
 فالجنة عليها حرام) . خشيت ما على نفسها إفتن جاز لها الخلع ، كان يكون الزوج  
 مستغلاً بالدين ، ومع ذلك فيجوز لها الخلع .

خارج النص عن الخلع (المخلعات والمختبرات هي المفقرات) على الشرائع  
 وهو منك حال كسب ، (لم اسمع من النبي صلى الله عليه وسلم غير هذا الحديث) وعنه  
 ليعرض على الخلع أنه لم يسمعه إلا من أبي هريرة (فيه تكلف)  
 وهذا الحديث أن سمع من الانقطاع فإنه لا يسمي من إلا  
 كما صار عندنا من مشهور وهو أن لا يسمي من إلا

\* الخلع في الأصل جائز طلاقاً  
 ولكن



= هل تعد المرأة المختلعة عدة المطلقة أم لا ؟  
ظاهر مذهب أحمد عدم التفريق ، وبعضهم قال حيضه ( لأن المرأة تستبرأ  
الرجل بحيضه ، واحدة ) ، والمطلقة كذلك ، فردلني مهلة لزوجها كي يعيدها  
أما المختلعة فلم تنقأ ، ( لهذا القول الثاني ) .  
\* ولذا الأمة تستبرأ بحيضه . \* الصواب أنها تركت ( كالمطلقة )  
لعدم الدليل الصحيح في الحيض ، والله أعلم

١٠٠٠ : عن ابن عباس أن امرأة ثابت بن قيس اختلعت عنه ففعل النبي  
صلى الله عليه وسلم عندها حيضه

هذا من حديث هشام بن يوسف عن محمد بن عمرو بن مسلم

و اختلف فيه بين ( الوصل والرسالة )

فقد رآه <sup>عند الزاوية</sup> عن محمد بن مسلم ، وهو قريب للصواب

وعن العلماء من صرح بالمعصية ، ومن إليه استبح الأساء ، رحمه الله

ورقة المدح لبعض العلماء ، ليعبرون به ، ثم ما يجتاز أنه حق للدرارح

كأن حرمه .

ولكن هذا الخبر جار من وجه آخر عذري ، ود ، وأحمد من حديث

لمن رأى كثر من محمد بن عبد الرحمن بن تديان بن الدنيج ، وقصة فلعها من زوجها

وهو الست .

\* مسألة المختلعة ، وعندها ،

وقبل الخوض في هذه المسألة لينبه إلى أقصر حائق ح

فمن كان أن الخلع طلاق فيجب عليه أن يحمله ( أي الدية ) عدة الطلاق

وهذا يذهب إليه محمد ، <sup>العلماء</sup> ~~ويعتبر طلاقها~~ ، وبعض العلماء يقولون

→ أنه \* طلاق ولا يوصون فيه عدة الطلاق ( كأحمد ) فإنه لا يجعل هذا لازماً  
لهذا .

① والذي عليه جمهور العلماء أن البعدة الخلع عندها عدة المطلقة

وقالوا ، ( المختلعة كالمطلقة « الخلع طلاق » ، والله خير - مدونة - عدة المطلقات )

وعان ابن عمر وعثمان بن أبي الدية ، وابن بن عثمان إلى أن عدتها حيضه

وهو إجماع عن أحمد ، رحمه الله شيخ الإسلام

خلاف الجمهور ، كما تقدم ، والصواب أن عدتها حيضه



\* اذا اراد الرجل خلع زوجته مع استقامته العرفية هل يُعد طلاقاً أو خلعاً ؟  
 الجواب : انه لا يجوز له اسقاط زوجته باجماع السلف و مكانه ان ينفق  
 مكان ان لا ينفق على هذا .

ان من العلماء من يقولون ان الخلع ليس من محرمات الطلاق الشرعي  
 فله يتوزع للرجل ان يطلق امرأته عاصياً و هذا باطل .

\* اذا اختلعت المرأة و اخذت عوضاً خطول يقع بانث أو يقع من الشرائع  
 الجواب : انه يقع بانث طاهر عند جمهور السلف .

لأنه اذا كان من الشرائع كان ربيعاً و اذا كان ربيعاً كان من الطهارة  
 و الخلع لما اختلف عنه الطلاق لأن الله لم يسلأ ادخل الخلع بين الطلقتين  
 و الطلقة البائنة . انظر اية القسرة (الطلاق مرنان .. فلا جناح عليهما فيها اقصدت به ..)  
 و هذا ذهب اليه .

الاعباس عن الصحابة و طائفة من قتادة و الحسن و عطاء و غيره و أحمد و شيخ الاسلام  
 سواء خالعه بلفظ مخالعة او بلفظ الطلاق . و هذا هو المذهب  
 خلافاً لمن قال انه ان طلقها بلفظ الطلاق وقع طلاقاً كما عليه (اختصه)  
 و روي عن احمد و هذا من الاصا مات

قال بعض العلماء ان فتوى ابن عباس تخالف الحديث الذي رواه لقوله (و طلقها)  
 لطلقة) و ابن عباس يبين (ليس طلاقاً) و العروة بما روي لا بما روي و لهذا قيل انظر  
 بيان ابن عباس لم يفتد بالانكاح و هذا واضح ان شاء الله .  
 \* هذا القول قال به سعيد بن المسيب و لا يعلم لان عباس مخالف .

\* يجوز له ان يبرعها له بخالعة و لكن بإذنها ( فهو ليس ببنونة و لكن تخلف عن  
 الطلاق بهذا ) .

اما الطلاق الشرعي فلا يبرع حتى تنكح غيره .

الخلع  
 غيب  
 وليس  
 طلاق

ان  
 المصنف  
 و كتاب ابن الجوزي  
 و كتاب ابن عسبر

شرح المقرر لابن عبد الهادي رحمه الله تعالى  
للهمامة الطريفي وغيره من العلماء



( )

والصبر ان لا ينتظر بان ارجعها <sup>اجعت</sup> وان خرجت من عندها بانيت منه .  
\* ولا عبرة بطاوعه لامرأته بعد خلعها منه فانه طلاق لا جنيب .  
وهذا قول جماعة السلف كما عند عبد الزاق بن ابي عباس وابن الزبير (خلق ما لا يبرأ)  
ونحوه عن ابن مسعود . وهذا هو الصحيح (انها عدت لنفسها)

١١/١٠

\* فلا يثبت الذوق ارجاعها الا باذنها .  
اساعدت ان عدتها عدة لطلقة  
فمجهول حالوا انه ان وقع الطلاق عليها في عدتها فطلقة مخالفة للشرع  
ولكنهم لوقعونها والصبر ان لا يقع لانه هذه الحالة ولا في الحالة الاولى  
على ان لعدة حادثة

وذهب ابن عبد كانه يجوز له ان يعقب (عدتها حادثة) في الذي في المدة المعلقة  
ذهب اليه عثمان بن عفان حال طهره واندها صحيح وهو روي عن احمد  
وذهب محمد بن يعقوب الى خلاف ذلك وهو قول احمد في الجهر والباطن  
وهو قول سفيان والشافعي فان الشافعي (ومن ذهب الى هذا المذهب فهو مذهب مالك)  
مع انه روي عن عائشة .

١١٠٦٨ عن مسروق قال سألت عائشة عن الخيرة فقالت خيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم  
من كان طلاقاً؟ عند ٣ مسلم صحيح به .

(ان روي لم يعرف) ان تطلقه [التخيير او الخيرة او الميسر كلها لغة واحد]

اي ١

اذا خيرت (الماليت او المانعة) <sup>الزوجه</sup> فله ~~الميسر~~ وقادى وعطاء وسفيان وابن مسعود  
وابراهيم ان التخيير للمالك بعد واحد \*

التخيير ما لرد بين المستثنى (لا يردني ايها اميل)  
وكثير هذا في الرجال الذين لا يعلمون انفسهم اميل لانه احبهم او لا .  
خير يد ابرار الكوفة ، ولذا خير رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ازواجه فاختار الله برسول



وأما قول المجاهد فلا نسلم لهم الاستدلال بالهرمان ، فالاستدلال بآية  
 (الطلاق تريحن) فلا نسلم أصلاً أن هذا طلاق وإنما هو فسخ وهو قول  
 ابن عباس ولا يصح مخالفته عن الصحابة .  
 وما جاء عن (عمر وعثمان) خلافه . انظر ابن المنذر

وإذا قيل أن الخلع طلاق على العيب ، الاستدلال بالآية فإنه يقال  
 أن الآية محمولة على المطلقة التي على زوجها أو حلالها  
 ولما استشهدوا من الشيوخ لهذا العموم (كالخامس) والتمتع وزوجها ، الآية «عدها»  
 طلاقاً لما عدها من العلماء من السلف .

عليه أنه ظاهر أن المحرم لهذه الآية محصور فلا يقال به في مسائل  
 المختلفة (مع أنها لا نسلم أن الخلع طلاق)  
 \* وفيه أي ما يحكيه بعض العلماء أنه لا يعرف خلاق فيكون الخلع بلفظ الطلاق  
 طلاقاً (وهو عليه الشكوي والمجربون) وهذا قول فيه نظر .  
 \* الصواب أن يختلف عليها حقيقة ، والمعادية الاستبرار .

المراد من  
 ابن عباس  
 هو ظاهر  
 ولما عدها  
 من السلف  
 ابن عباس

وع ١ إذا اختلج الرجل من امرأته خلع له أن يقع عليها الطلاق وهو  
 في العدة ؟

إذا قلنا أن الخلع ليس بطلاق وهذه العدة ليست عدة طلاق وإنما هي عدة  
 خلع (الأصل عند الفقهاء أن الرجل إذا خلع امرأة في عدة طلاقها الرجعي  
 أنه لا يقع وهو طلاق بدعي «وسواء كان عليه حيض أو لا»)  
 والطلاق البدعي .

أن يطلقها وهو حائض أو في طهر جامعها فيه أو ثلاثاً بلفظ واحد  
 متى خلع ، هل يقع أو لا ؟ (مع إقرار عامةهم أن هذا مخالف للنهي من)

خاذاً قلنا بهذا (أن هذا ليس بعة المطلقة ، فيكون أوقع عليها طلاق  
 في عدة الخلع) هل يقع أو لا ؟ وهذا يكون بدعيًا أو لا ؟

أد ٢ /  
 \* ليسر أي أن الخلع ليس بعة (فطلاق واقع على امرأة أجنبية)  
 \* وعلى أنها عدة طلاق فإنه يكون قد أوقع الطلاق في غير محله  
 وقد أشيع ←

\* التحية لا يشترط له المجلس على الصحيح خلاف المحققين  
 الصالحين (أيضا إن تفرقا عن المجلس فقد زال التحية)  
 وفيه نظر لأن التوكيد لا ينفك بالتفرق عن المجلس (التحية كالتوكيد)  
 والتوكيد لا ينفك إلا بـ (محيط من أحد) أو الغيبة أو عدم قيل (كذلكه أو)  
 وفيه على عدم الاشتراط (الاسم من ٨٧) وابن المنذر وابن شهاب وغيره  
 ذهب بعضهم لعدم اشتراطه ، وهذا لا يجرى على القاعدة  
 المقررة في أدب الكلام ، ولم يسن أحد إجماعا برفض (تحية) أو (أنت) في الكلام .

\* التحية باللفظ إجماع الأصح فيه أنه يقع على طلقه ، واحدة  
 ، وكان لو قال ليرى (حكمت نفسك ثلاثا) أو قال (أنت مخيرة ثلاثا)  
 ، كانت (أنت) قنار (ثلاثا) ، فمن كان أن طلاق (ثلاثا) يقع ، وقته ومن منع  
 منع هنا .

وبعض العلماء يقول أنها تقع ثلاثا لو كررها عليها ، لأنها من عين لفظ  
 المسألة ما قاله معمر أن ، ههنا هناك آخر خير أراشت فخرها فاضارته  
 لم قال له - مضية أو خيرا مرة أخرى فخرها فاضارته لم قالها ثالثه  
 فقال له ، (بانت منك) فذهب إلى عاين وقال له كل عقاب له (أن تربتها ، جعلت)

\* وبعض العلماء يفرق بين (أنت مخيرة ثلاثا) وبين (أنت مخيرة) لم  
 (أنت مخيرة) لم أنت مخيرة فخر ، وهذا قول عطاء بن أبي رباح .

١٠٦٩ / وقته ،

هذا الحديث تفرد به سليمان بن حرب عن حماد بن زيد ، وأعله القسري  
 والصدوق أنه من قول أحمد بن محمد ، وأهله يستوفون من هذا الحديث .  
 \* قدح أن التحية كالتحية ، كما لا يخفى بحسب اللفظ  
 فإن صدق على إمرائه طلقه ، طلقين أو محين أما التحية فالعقاب له  
 محين .

فإذا حصل ، (صدق بآل ما ربح به الوهن أو وقع بينونك) ؟  
 الأصح أن العقاب ما وقعت إلا أن يستمر الدرع  
 [فقرن أردت طلقه واحد] ؟  
 (العقل قول الذوق إذا حصل النزاع)



وذلك ان الدليل قد اوقع لفظاً لا لامه انه وجهاً بإمكانها اقامته الى الصريح

ومسألة التخيير هذه يجعلها غير واضحة من إجماع الفقهاء انما هي باري طلاق الكتابي وليس من الطلاق الصريح ولأن على هذا السبيل ففرع وبعضهم قال انه ليس من الفسخ ط الطلاق اصلاً بل من التخيير وهذا هو الاظهر (ط) ~~ووجهها~~ أو تخيير

\* المرأة ان اختارت زوجها على الاول (القول الاول) فانها تحبس لهلكة اما ان اختارت نفسها هل تكون بينونة او طلاق واحدة (محد طلاق) = محصور إجماعاً ان التخيير جائز خلاف بعض إجماع المالكية لا تخفى لا قالوا يلزم منه طلاق (ثلاث) = لهن على هذا القول (الابواب الفاضلة) وهو مشهور للمالك وفيه نظر

\* اذا خير الرجل امرأته فيه مسألتان /

الأولى (اذا اختارت نفسها زوجها) ~~فمنها~~

ذهب بعض لسلف الفقهاء لكانت على ما ان طالب وزيره ثأنت كما جاء في عهد ابن أبي شبيب من حديث عيسى بن عمار عن زاذان (١٨٠٩٧) قال علي بن الحسين كذا ان اختارت نفسها فثلاث وان اختارت زوجها فواحدة ثأنت . وهو قول الحسن وجاهلنا مسعود (وأن سنده لا يثبت)

\* وذهب جمهور إجماع الأئمة الأربعة انها ان اختارت نفسها زوجها فليس بشيء وهو قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه وعن عائشة رويان (الأولى مشهورة علم)

الثانية / (ان اختارت نفسها)

ممن تقع طلاق واحدة أو تقع بينونة ؟ أو تكون ثلاث = ثلاثة أقوال

الأول : طلاق واحدة (تكون لعدة وعلى زوجها إجماعاً) بغير بينة الثاني / طلاق واحدة ثأنت (كسأله الخلع) لأنه ليس إرجاعها الا بالاذن الثالث / ثلاث ولا ترجع اليه [القضاء ما قضته المرأة] في ابن مسعود

وكذا قيل ان اختارت نفسها فلا يهل ان تقع طلاق وهذا هو (المالك) أو (القولين)

ان يهل الرجل زوجته ان تطلق نفسها

قال (بعض) هذا ليس على انه يصح ان يكون بائناً في شئ

والله

ذهب الى هذا  
أحمد ومالك  
والشافعية والحنابلة





\* إذا كان الزوج لزوجته أمر ببيع ففعلت

(انت طالق) فهل يقع؟ الجواب لا يقع، وهذا قول ابن عباس

القول  
المعتمد

قال ابن عباس ( خلا الله نواها ، لو قالت أنا طالق لمات لكان كالمات )

قص ثلاث طالات /

إذا قالت أنت طالق (مخاطبة لزوجها) لا يقع

~ ~ أنت طالق (مخاطبة لنفسها) يقع

~ ~ أنا طالق (لغيري) يقع

\* تحليل المرأة لنفسها قد كرهه بعض السلف كجابر .

\* نازلة /

في بعض البلدان تشترط المرأة أن يكون الطلاق بغيرها ( بشرط في بعض )  
هذا بشرط فاسد لا عبرة به ( لأنه يخرج لأصل القوام ) . ولو وافق  
( يمكن أن يقال أنه إن وافق قد يقع مع عدم جوازها ) ، ولكن فيه بعد

في بعض الأنظمة في قوانينهم بشرط عاصدة كماله العراق عندهم  
أن يلتزم الزوج لا يتزوج (تأنيدياً) إلا بآذن الأولى ( تعطيه خطاب رسمي )  
ولو تزوج بغير علمها لمقامها ( وهذا شرط فاسد لا عبرة به ) .

\* الخلع ، التحليل ، التحسين لا يشترط فيه إذن الحاكم على الصحيح  
وهذا قول من غير السيرة خلاف الحسن ومن تبعه

كان محبا صدقته عند انجابها من غير ان يطلق اسم الله تعالى فثبتت حنثا انه ارادها عليه  
 في تان (" ينطق احدكم فتركوا المحرمات في تان ما ابن عباس ما ابن عباس ... )

شرح كتاب الفجر من شرح العلامة الطريفي وغيره من اهل العلم

تال غير واحد اي لطهره

وقد اتم الله جل وعلا الطلاق ان يكون لعدتهن فقال ( فطلقوهن  
 لعدتهن واحصوا العدة ) فنص ان يكون لطلاق حال حيضها  
 او حال طهرها الذي جامعها فيه باعتبار انه ليس في العدة .  
 الطلاق بشرع = الطلاق بشرع هو ان يطلق في طهر لم يجامعها فيه  
 وهذا مشروع باجماع المسلمين .

هذه حالات  
 لبرئ

اما غير مشروع في فهو الطلاق في هذه الاحوال :

- ١ / ان يطلقها وهي حائض
- ٢ / ~ ~ ~ وهو نفسا
- ٣ / ~ ~ ~ في العدة
- ٤ / ~ ~ ~ في طهر جامعها فيه
- ٥ / ~ ~ ~ بالتزويج طلعة في لفظ واحد وفي موضع واحد

وهذه الحالات الطلاق فيها ليس به ليقصد بالطلاق البدر

فمن اراد ان يطلق امرأته وهي

١ / حائض فلينتظر الطهر

٢ / في طهر جامعها فيه فلينتظر حتى تحيض ثم تطهر ثم يطلق الله تعالى

٣ / في العدة فلينتظر حتى تضع من العدة فتبين منه

او يعيدها في عدتها ثم يطلقها

بجامعة العلماء على تحريم الطلاق البدر وأنه ليس على هدي  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم .

= واختلفوا في وقوعه

فذهب جماهير العلماء وجمهور الفقهاء الى ان  
 يقع لفظ عليه احمد وحال ولسان في الوضيفة .

وذهب

بعض السلف كطاروس بن كيسان ومكرم بن رزيق بن سعيد بن المسيب  
 واليه ذهب داود الظاهري وابن حزم وذهب عليه شيخ الاسلام وابن القيم  
 و ( عبد الوهاب ) بن مالك واليه ذهب بعض المتأخرين كابن قدامة  
 والصفار والشوكاني وغيرهم ممن يميلون الى الاخذ بالظاهر .

وهذا القول القائل به من السلف قليل ولهذا شهد غير واحد

من العلماء على القائلين بعدم الوقوع



کتاب الخلاف

المخصص

كتاب الطلاق يحيط به (النكاح) لأنه قد قيل وقسراً فلا طلاق للمأثرة بعد نكاح  
فمن قال لا، لم تزوجها أنت طالق، أو إن نكحتك طالق هذا لا يبرأ  
لأنه عقد على محرم أو شيعة، وهو كما أنه في الطلاق غرض (النكاح) فلا يصح  
تدريج الدين أبنته التي لم تأت به فهو عقد على محرم، وهو كذلك  
في الدرجة خلوقان (إن طلقك طالق) (راجع) فلا يبرأ به لو طلقها عتبار وجوب استئذان  
العمة.

و الطلاق عند الإطلاق وهو الذكر والرسالة الطلاق الجبل إذا تكرر  
و الطلاق عند الإلصاق ← أوقع الرجل الطلاق إذا تعلق به  
و عليه بيان من سئل (نويت الطلاق) أو (أطلقت بقلبي) أو (أنا فيه) أو (سأوس الطلاق) أي هذا  
لا يقع -

في الاصطلاح ، إفرقه بين الزوجين بعد نكاح بلفظ الطلاق أو بكلمات عنه  
ولفظ الطلاق منه /

= الصريح كقولہ ( اُطْلِقْ ) ( اَنْتَ طَالِف )  
 = التکلف ( ان تیلط الذم بلفظ لایدل جدات علی الخلاف واما يدل حرفاً  
 أو یرجع فی ذلک الی نیه الدحل ) کأن یقول لزوجیه  
 ( اخرجی عنی ) ( اذهبی الی اهلك ) ( لا تبیتی ببلدک هذا ) ، الخ  
 فیرجع الی نیه فان قصد هجره ، وان قصد طلاق فهو علی نیه -  
 \* وھن یرجع الی نیه فی لفظ الخلاف الصریح أو لام  
 فی اکسب ( ثلاث جہدھن جہ وھزلھن جہ الخلاف ویکام ، العفاق )  
 رقبہ ثلاثہ .

فقال بعض العلماء أنه لا يرد أن نيتة باعتبار أن الأمر

→ لا تتعلّق به وجهه ، وإنما المرأة أيضاً ، والأصل في الفج أنه حاد ، وأنه كمثل ما في ذلك ، وذهب آخرون إلى العتب ، فليس .

سُؤَالُ  
حَزْرَةِ  
تَقِیَّیْنِ

\* الخلق مستخرج بالكسرة، السنة، وإجماع الجسرين  
فرض عليه السبع مرات لئلا يفتقر عاين قدامه والنوحي

مؤخرہ

بيع المرأة طهر الطلاق اذا آذاها زوجها  
 اذى عكرها أو عتبات (كأن يعصها)  
 لها سبب دون لباس نظرائها مع  
 عذرتها

شرح كتاب المهر من شرح المرافعة الطريفة وغيره من أهل العلم

من أسرار  
 العقل

= والنظر والحيث يكون من وجهين /  
 الأول : أن ينظر للمعتق حتى هو من أهله بلسان وشعرها  
 أو من ههنا أصول بلسان ١٣  
 الثاني : أن ينظر في تدابير (الدواة) وهذا النظر من وجهين :  
 ١ / أن ينظر في أصحاب الراوي والمعتق عدهم  
 لم يستحصه أن طبقات فينظر إلى (المكثرين)  
 لم يفسد المكثرين فينظر في (معتق مالفقة - عزمعتين)  
 لم ينظر إلى بلانهم (يلدى لستغ أو ليس كذلك) (قدم عليه)

فعل سبيل بلسان : (قد نوب من هو قوي في بلده لكنه في غيرها أقل من ذلك)  
 من أكثر الخلفاء استعمالاً للفظ (استاذك) بمعنى .. البوداود و راحة الله

\* أخذ بهذا الحسن أهل الكوفة كأي حنيفة ومن كان أن مذهب أهل الرأي  
 كالثوري ومعه بن الحسن وأي يرسق فقالوا (الأصل في الطلاق المراهقة)  
 وقال قلته (الحريم)

وقالوا أنه ينتقل إلى غيرها حسب لقمة تية وأضلاقه إحاث  
 والصدان أنه مباح (الأصل) لقوله تعالى (الطلاق مرتان)  
 ويجري فيها الأحكام الخمسة

قد يكون مباحاً إذا أمر به بها الاضمار بالزود كأن يكون لسانها وتوضيح .  
 وقال بعض الفقهاء إذا لم يكن هنر وكان الحال مستقيماً كان الطلاق مباحاً وهو بعيد .  
 \* يكون مكروهاً إذا أوجب من الزوجه أذى ولكنه في طاقته تحمله  
 \* ويكون واجباً (على خلاف) في أمكانه الزوجين أصلاً في حالة  
 إذا خربت المرأة بأن لفقة (ما يقع في عرضها) قاله أحمد  
 \* مستحباً كالحالة التي عليه إذا لم يكن ما يوجب  
 \* إذا أوجب منها أذى لا تحببه وكان لا يفسد عليه ديناً (كالمسرفة في المال)

والجمل  
 داخل في هذه  
 الأقسام  
 وكذلك  
 إذا هو الك  
 طهر  
 الطلاق  
 ههنا عليها  
 الأقسام الخمسة

٣١، ١١





حتى قال ابن عبد البر ، ان من قال بهذا فقد خالف لسانه ولسان  
طريق اهل البيت الضلال . (الاستدكار) وذل ان هذا القول  
ليس بالمشهور

= وبقول عدم الوقوع ذهب اليه جملة من اهل المذهب ليريد  
كالخارج وبقوله والرافضة وذل ان ذهب اليه جملة من كبارهم  
وعداؤهم (ابن علقمة) وغيره

الطامة من جهة الزميل اذا تلفظ به الشخص انه يقع . الا ان كان  
لغة مانع يمنع من الوقوع وهذا مانع لا بد منه من دليل وهذه المسألة  
مجدد بحثها حديث ابن عمر حين خلق امراءه وهي حافض  
عامة ان يرضعها (وهي احتسبت عليه طهارة م خلافا)  
وقد قال ابن عمر رواتنا احتسابها من عدمه . وسواء كان الله

١١٠٧١

عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال .  
(الفضل الخلال الى الله الطلاق) انحد وجه .  
واقدرت معروف عن محمد بن عمار عن ابن عمر  
واختلف عليه على ابن معروف /

مراده (محمد بن خالد) (ابن يونس) وروى (عائذ بكير) (مرساة)  
وتقدم به حسنة محمد بن خالد والصدوق (ارسال)  
رضي الله هذا ابو صالح والرافضة والبخاري والشافعية وغيرهم  
قال الروادري (تقدم به اهل الكوفة)  
ومراده بن يونس /

ان هذه المسائل العامة ينبغي ان يرجع فيها الاستدلال الى الحديث  
خائب عند له اصحاب ~~الاصحاب~~ واصحابهم له اصحاب  
علم ليدركه كفاية لم ومبهمه وغيرهم عن ابن عمر  
فذل عن نكارتهم

وهذه اللفظ انما يعرفها طاب العلم بالحق والبر

ع

\* مسألة الطلاق لستى، لستى،

= اجمع لعلماء أن من خلق امرأته في طهر لم يجب معها فيها ولم يقطعها في الحيض الذي قبله أنه طلاق لستى .

= اختلفوا في عدم الطلاق (الدمي) :

فهذان صورة اتفق لعلماء أنها من إطلاقات (الدمي) ، (حلاقها) وصرح حائض .  
= واتفقوا أيضاً أنه لو طلقها في طهر جامعها فيه أنه بدمي أيضاً .  
وقد روي عن لستى أنه يجوز ~~الطهر~~ الطلاق في الطهر الذي جامعها فيه ، في حيض  
عن عامر تظن .

= والأئمة لإدوية على أن الطلاق في الطهر الذي سمي أنه دمى خلوا ،  
وذلك أن الله سبحانه وتعالى أمر بالنساء أن يظفرن لعدتهن ، وقوله تعالى  
(وظفونهن لعدتهن) ، فسميه غير واحد أن يطلق الرجل امرأته  
في غير (حيض) كما قاله السدي «الطهر» وقائدة وان عباس  
و جاء عن عكرمة وان جيب وغيرهم .

وقيل غير واحد أن المراد أن يطلق الرجل امرأته في طهر جامعها فيه  
هنا هذا عن ان عباس وقائدة والسدي وان جيب وعجابه .

هنا  
صورة ثان

\* الصورة الثالثة ، (أن يطلق الرجل امرأته في طهر ~~الطهر~~ لم يجب معها فيه  
وكان قد سبق ذلك حلاق في حيض)

وصورة هذا (إذا طلقها وصرح حائض هذا اليوم وتظهر خدأ) ظاهر خير لبيان  
أن لستى حتى قبض مرة أخرى لم تظهر لم يقطعها ان سار .  
→ فإطلاق في طهر لم يجب معها فيه إذا سبقه حلاق في حيض يكون داخلياً  
في غير الطلاق ينقض عنه (سان ان هذا لإمام أحمد)

= مجاهد لعلماء أنه ليس من الطلاق لستى ، (المراد) أنه منه

\* الصورة الرابعة ، أن يقطعها ثلاثاً بلفظ الواحد

بجماهير لعلماء أن هذا من الطلاق (الدمي) (بجماهير لسلف عليا)  
تت هذا عن ان عباس وان مسعود وعبد عزيز بن ثابت وغيرهم  
وهو قول ثعلب وإي حنيفة وأحمد

وذهب الإمام الشافعي وهو رواية عن أي حنيفة وقالوا ان الآية  
(وظفونهن لعدتهن) ، لم تذكر عدداً وإنما ذكر الوقت فدل على أن لعد لا تحيده به

أول صورة  
الطلاق

الصورة  
الثالثة



مسألة ثامنة

الأصل في النكاح أن يثبت رجل وعمل حقه نسكاً، واليومنة في العاقبة  
بينهما ليست على هذا السن فقل وإيها عليها وعلى (الدخول) (الشهادة)  
وان لم يثبت زوجته ولا أخبار في الحنفية ان ربه جاز ان يحد من الخطان  
فقال، (ان اريد ان اطلق زوجتي) (لم) (لم) (ان لا احبها)  
فقال له، (وهل كل ليون بنيت على الحب؟) (ان الدخول) (الشهادة)  
قال حين اذا ما شئت زوجك عدة طويلاً كقوله عتيق قلبي عند الدخول ان رطقت  
(الذي يفرضه الوفاة) وهذا على حكمه لا يكون ممتنعاً شرعاً لكنه لا أصل في حكمه الأخلاق  
ولو كانت المرأة لها بيت تؤولي البيت فإنه لا ينظر الى طهرها وإنما لوطأها المك حراً.

١٠٧٢ عن نافع بن المنذر انه طلق امرأته وصرافاً من نفسه رسول الله  
صلى الله عليه وسلم، فقال عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال (معه غلير جوعاً)  
لذلك ما تظلم ثم قهرها ثم تظلم من ان صار اعتك بعد وانك طلق قبل ان تحبس -  
وقد اورد من طرق اخرى.

\* مصطلح الطلاق البيني والبريء، الناظر في كتابه المصنف وقوله في كتابه رسول  
- الله صلى الله عليه وسلم، بعد ان هذا المصطلح حديث متأخر، وهو لا يثبت عليه  
وهذا استدل غير واحد من لقون عن الطلاق انه (بريء) مع التبيين انه  
منها عنه ١٤.

وقد اشار لسانه، انتهى الى ما تقدمت تسوية هذا بقلاً.

مسألة الطلاق البيني



مسألة /

المسألة لا تخلو من أحوال  
\* أن تكون حاملاً وعندها وضع حملها اتفاقاً سواء كانت عدة وفاة أو طلاق  
\* أن تكون آيساً (لا حيض) أو حائضاً (ثلاثة أشهر) في (البرأى لم يحضن)  
ولا شهراً قسباً بحسب إلهان كان كانت سائده فالحيرة به وإن كانت من  
الصف ليشهر فحقاً ولا توفى أحوط  
\* إذا كانت عمن حيض ولها حائض  
\* إذا دخل بها زوجها في ثلاثة قسور  
\* إذا لم يدخل بها في ليس عليها عدة

\* روي الخلق بين إلهان في حائض (لأفراد)

قال أهل البراءة وسفيان، أبو داود، وهو قول عائشة، أي بكم من غير الحيض  
وتعالى، أن الله جل وعز أمر المرأة أن تشر بهن ثلاثة قسور، وهذا  
من جهة بعدد الاستبراء إلا على هذا الوجه

كذلك من جهة الإحصاء فإنه في إلهان في ثلاثين ومائة أو أقل فإنه ليس  
وقال أبو بكر بن عبد البر (ما أدركت أنه من حقها ثلث إلا وهو ثلثون هذا)

فإن المراد به (الحيض) فثمة بهن بنفسها تكون حيضاً واستدلالاً لقرينة عليه  
\* (العدة) (المسألة) (تبع العدة) (أراد أنزلها) أي حيضها

وهو مروي من إلهان قال أن المراد بالعدة (الجمع بين الطهر والحيض)

أي (طهر وحيض) أي الطهر وحيضاً أي (طهر وحيضاً) وهذا قد مر من إلهان الاعتدال (ط)  
ولا أعلم ط من كان به من إلهان ولا إلهانين

إذا طلق الرجل امرأته في حيضها (هذه الحيضة التي أوقع فيها الطلاق)  
عند من يقرن بالزوج، هل يقال باعتبارها عند من قال (العدة) (الحيض) أم لا  
ذهب عامة العلماء ومكاه الطبري الجاهل (أنه لم يقل أحد من العلماء)  
باعتبارها من عدة (مع القول باعتبارها طليقة)

\* أما إذا طلقها في طهر لم يجب معها فيها هل يحسب  
هذا الطهر أم لا (الجمهور على احتساب هذا)

وهذا من الزعمي خلافه روي عنه إليه نظر، ولربما فهمه أحقر  
أن الشذوذ

القول الأول

القول الثاني

القول الثالث

فريق بين  
سبأ  
احتساب عدة  
وعسبأ  
احتساب  
الطلاق



في إحصاء قول المحصر لما رواه ابن أبي شيبة وعليه لزوم في إحصاف عن ابن عباس  
 أن رجلاً طلق امرأته ثلاثاً فلهك واحدة فقال له ، (لم تنق الله )  
 (ولم يجعل لك محزناً قد نبت منك ) وبه كان المحصر كما قلنا .

واستدل بلفظ محصر لما رواه ابن أبي شيبة عن أبيه عن ابن عباس أنه طلق امرأته  
 ثلاثاً لم ينفقها ولم يكره عليها أحد (والمرسلون) .

← (إحصاء) أنه محصر مخالف للعلمية عن مستند وعينه العدة .

وقد انبأ الله تعالى (وأحصوا العدة) ، استأثر غير واحد أن يجراد (أحفظوها)  
 وعلى هذا القول فإنه لا معنى للإحصاء إلا أن كان يجراد بذلك إحصاء عدة  
 المطلقة بعد طلاقها ، وليس هذا هو الجراد ، وإنما المراد بها إتيان (الطلاق) لاجل عدة غيرها  
 (لعدتها) أي في عدتها ، وله نظائر (أنه الصلاة له لول (السنن) أي في ذلك لها) .

★ (إحصاء) الخامس ، أن يطلقها وهو نفساً

عاصراً لعلها أدته عن الطلاق (بدرى) قياساً على الحيض وعلا أن ذكر الحيض  
 أنثوي لأن تأتي كل شهر ~~في~~ بخلاف كنفاس ، وهذا معلوم كالذي عن الصلاة حال  
 الحيض وكذا الآيات حال الحيض مع أن لقاس داخل في البائين .

وله من أحمر لونه لنسب الألبان ما خلق الله في أرحامهن

خاء عن غير واحد من المفسرين أن يجراد بذلك الحيض (أرقين لجن) .

أي ، ألا تدركي لجرادة أنها حاضنة في طهرت في حاضنة أو قرح من عدتها  
 ورفق لجن (لأن تنسب لولد لزوجها بعد ذلك)

المراد  
 الكنفاس

أي  
 نفساً

أو طهرت  
 النفس في نفسها  
 أو طهرت  
 النفس في نفسها

★ (إحصاء) السادس ، أن يقع الطلاق على لجرادة في عدتها

وعدة المرأة حسب حالها ،

الحاصل حتى تصح - غير أنه قد يجراد (لغيره) عدة

الصغيرة (عدتها ثلاث أشهر) - وإذا كانت آحش (ثلاثه عشر ور)

على خلاف في الفهرست سألني أبون الله قسري .

هذه الأنواع (من الطلاق البدعي) تارة يسلف ( )  
 = الطلاق الخفي (خارجاً عن عرفاً)  
 = الطلاق في طهر لم يبايعها فيها وكان قد طلق في الحرة السابقة لها (فيه) (النص)  
 = الطلاق في القياس (على ما في القياس)  
 = طلاق المرأة في عدتها (خارجاً عن قنونة والسيرة ومجاهد وغيرهم)  
 = أما الطلاق ثلاثاً (فما فيه ما جاز من إصرار رسول الله صلى الله عليه وسلم)  
 وعامة الصغابة ينهون عن ذلك (كأن شابس وغيره)

## ## هل يقع الطلاق البدعي أم لا ١١٢

أولاً، الطلاق حصر عند (منه ما ينص عليه كالحاكم (الحنفي) روضة ما فيه خلاف) ووجهه على قولين،

الأول، عامة إجماع على أن طلاق البدعي يقع، واتفق على هذا الأئمة  
 الأربعة، وهو ضروري من الدين، وهو من جبر ومجاهد وقنونة وابن عباس  
 وقضاء الجديت بل هو قول إجماع، وليس هو من أظهر من أن تذكر  
 من ذكر إجماع على هذا (صكه ابن عبد البر وذكر الحديث عن إجماعهم) ولم  
 الكثرة إجماع الطلاق.

القول  
الأول

## الثاني، عدم إتيان

وعدم وقوع الطلاق البدعي، ينبغي الرجوع فيه إلى مسألة كونه بدعي أو لا، لا إلى التبرع عليه  
 فإن من إجماع من لا يسلم أصلاً أنه بدعي، فحلاً لسافعي يرى أن طلاق الثلاث  
 ليس بدعي، فهو من باب أولى أنه يرى وقوعه وبينونه لمزاة به. (تفسير الحاشية على هذا في)

وقد ذهب غير واحد من أسلف إلى أن الطلاق البدعي لا يقع، فإن به طائفة  
 وعلمه وحمود بن فلاس وأبو جعفر الباق، وجعفر الصادق، وهو قول القاض  
 عبد الرزاق بن مالك، وشيخ الإسلام، وابن القيم، وجماعة من المتأخرين  
 وهذا القول منسوب لسفيان بن عيينة (وهو صحت إليه نظر)  
 وهذا القول قد نشأ على شيخ الإسلام عليه، فحكى الله  
 ، فإن لها أصل الظاهر كذا هو، وذلك جرياً على الأصل عندهم  
 (أن البدعي يقع، لفساد)



خاذاً قلت ان الأعرار لا يطهر قلت  
ان يطهر الذي طهرت فيه هو الأول ثم تحيض ثم تطهر الثاني  
ثم حاضت ثم طهرت الثالث .

بضلاف

إذا قلت أنه الحيض لا الأطهار ، (عند من لقون لوقود)  
عان الحيض الأول لا يقدر بها بل /

حتى تطهر ثم تحيض الأول ثم تطهر ثم تحيض الثاني ثم تطهر ثم تحيض الثالث  
فإن حاضت من هذه الحيضة خافاً تستمر عدتها عند طهرها بعد .

\* معاهد العلماء (القائلين بأن إقرار الحيض) يقررون أنها لا تطهر  
حتى تخرج من حيضتها الثالث .

و جاء عند بعض السلف أنها إذا طهرت في الثالثة قد طهرت  
و ذلك أنه قد رجع الاستبراء و تحقت الظن روى هذا ابن السكيت و ابن سيرين و غيره  
و الصواب أنه حتى تخرج من حيضتها الثالثة .

\* إذا قيل بان الأعرار الحيضات (هل يقال أنها لا تخرج حتى تغسل) ؟  
قولني /

معهد العلماء (فلا تأني حنفية) أنها تيسر لمجرد خروجه  
من الحيض .

و بعض السلف و مروى عن ابن سيرين أنها إذا لم تغسل أنها  
تيسر في طهرتها زوجها . قال ابن سيرين لو لم يغسل على هذا عشر سنين  
و هذا قول ضعيف .

و من أنه فرق بين طهر المرأة و تطهيرها .. (لأن الأهم هناك يتعلق بنجاستها في موضع)  
فإن الطهارة غايته متعلقة بالعدة و احصائها (و لا يمكن لدخول أن الحيض عدة  
أمرأة لم تغسل) . (و احصاء العدة) في المسألة هذا مدخل .

في ذلك نؤمن أنه قد روي للنساء أن يكنن ساخاً رطابهن  
(علاً كان أو حيفاً) .

و لكن بالاحتمال من لا يصح ينبغي أن يقال لا أهمية

لما فيه تطهير العدة التي شرع الله جل و علا

ولا ما حار به من إيلان لما قيل به

١١٠٧٣ وكتبت له من كتبه من كتب أبي الحسن بن سالم بن أبي حمزة  
أنه طبع أمهاته وهي خمسة فذكر ذلك في خبر الشيخ طاهر بن علي  
فقال (أمه فليترجمها ليطلعها طاهر أو غيره)

= حار عن أبي حمزة روايات في هذا  
حار عنه (حسب تظني) كما في رواية شعيب بن جب  
و حار من حديث تابع (في ٢)  
و حار من رواية تابع (في ١) (في ١) (في ١)  
وسئل أحمد عن احتسابها  
فقال (ألم يقل «أمه فليترجمها» ولا رجة إلا بعد طهر)  
وهذا من الأمهات التي ليست لها  
أن الأمهات أحمد ما أن الذين عن أبي حمزة لم يعلم أن قول أبي حمزة  
هو ما دل أن أمه عليه السلام <sup>لصداقة</sup> إلى أن أمه <sup>لصداقة</sup> لخصته البراءة عن أبي حمزة  
ولم يردت فلما في الدعاء (في ١) (في ١) (في ١) (في ١)

عنه قال بعض العلماء أن حديث أبي حمزة قصده بعض الرواة على أنه (البرقة) هو  
احتساب القصة أو لا؟ وليس المراد منع الطلاق فقصد بعضهم على هذا البرقة  
فقط عليه. وهذا فيه إشكال  
لأن الرواة عن أبي حمزة منهم من قال (البرقة) (البرقة) (البرقة)  
وما حار عن أبي حمزة في ذلك من تابع عن أبي حمزة أنه لم يحتسبها  
أفها بالمخالفة التي لم يسم بالمخالفة.

في النصوص من لسلف في هذا الباب محتمل وليس يصح  
و لا اعتماد على قاعدة النهر في هذا (مع الأمهات المروية مع إقاع الطلاق)  
قالوا أن في هذا إشارة إلى أن هذا ليس على حديث أبي حمزة عليه السلام (في ١)  
قالوا أن لعل أبي حمزة ظهر أن النبي عليه السلام (في ١) احتسبها.

على كل حال من أشهر هذه المسألة وخال لها يوم النكاح  
هو شيخ الإسلام.

كما تقدم لو لم نقل الشيخ بها لما حار بما خردون على مخالفة  
لأن الإجماع الذي حكيت مع أن الظاهر من كتابها  
ليوقف عليها لما قبل كتبها أبا عبد الله.



و قد نشخ عليه أيضا في القاع الطلاق الثلاث واحدة حتى كان  
الذهبي لما في السير (ووقع في مرضه في ذلك ما خف بها شهرا ثم قتل)  
الترك لغناه بها. (ربما خشيته لنفسه مع ديانته لهذا القول).

وهذه المسألة غلبا أرى (طا) لو لم يفتك بها شيخ الاسلام  
لما اشتهرت و لم كان بها كثير من المعاصرين.  
وهي شيخ الاسلام كان كثير من المعاصرين يقرها.

و الناظر في كلام الأئمة الذين هم أهل عصره و رآه بكلام السلف يجد  
أنهم يعدون أن هذا القول قول أهل البغ من المعتزلة و الخوارج و الرافضة -  
ولهذا أعان ابن عبد البر أن من كان لهذا فقد شئ (أن من الإجماع).  
هناك عدد من العلماء الذين هم أهل الإجماع حكموا الخلاف  
كاتب المنذر و القرطبي وغيرهما.

و الناظر في كلام السلف الذي هو يدور عنهم الخلاف يجد أن  
منها الصحيح والضعيف و يجد أن في بعضها (أي الفاضل) ليس  
و ذلك أنهم.

ليسألون عن الحيرة التي تطلق فيها لمرأة هل اكتسبت أو لا  
فتبين (لا).

فيحمل بعض العلماء هذا الجواب على أن عدم الاستبراء المأهر  
لأن الكهنة أنها لا تفل فيمن الأقرار و أن الاحتساب إنما يكون  
للطهارة من جهة البعد (طوارس و ركض و غيره من ذلك وغيرهم).

و بعضهم في فهم كلام السلف فتبين في ذلك.

و قد تبين بطلان ذلك من غير بيان عدم بطلان من وقع في المسألة  
و سأل جازي الله.





قال الشيخ ، ( يسألك على الحالين شأنك و لذلك الترجيح فيها  
لشيء إلا يكون الآن ) ~~الشيء~~

سألك  
بل ذا لفتن كفتن في امتان هذه يسائل يسألك ؟  
على اذ القولين ان تخرج غرضاً فلا أوعى الأخر أيضاً استكان .

← و لفتون تكون حسب حال الخطأ ان كان حسب هذه أوقعها وإلا غير  
خاصة مع و در الخصم

انظر ( الحكم بفتح في الطلاق بفتح ) للمفسر .

٤٢١ -

ثم سألتك عند عزالي خاطرين وعال .  
انا افتن يقول اسألتك .

\* وذهب عامة العلماء إلى أن طلاق ثلاث تبين به المرأة وعلق ثلاث  
 وكنى الاتفاق في هذا (كتاب الاتفاق فيها نظم حتى عند أصحاب الأربعة)  
 = عن كان أن في مسألة نسخ العقد بجملة من التاريخ ذلك  
 صحتها عاها عن ابن عباس أنه قال أن ثلاث بائنة وهو رأي أخير  
 قالوا فلو أن عندهم علم من رسول الله صلى الله عليه وسلم في نسخها هو إليه  
 واستقر الأمر بعد ذلك . وهذا قول الأئمة الأربعة وعامة أصحابهم

\* أما بالنسبة لفتيا ابن عباس بخالفه الرأي فقال  
 قد تقدم غير مرة مسألة (مخالفة الرأي لما يروي) هل يؤخذ بالفتيا أو بالرأي  
 أو أن يكون لفتيا محدثة للفتي المرفوع  
 وهذا الأخير يحده النظم في صنيع الأئمة لنقاد كأحمد وأي داود والجارى  
 (إذا لم يكن مع ذلك الجمع)

= أولاً : لوليان أن ابن عباس خالفه مروي فقد ثبت عنه بإسناد صحيح  
 أنه أفتى أن طلاق ثلاث واحدة عند محمد بن زياد عن أبيه عن ابن عباس  
 ورواه ابن عباس عن أبيه عن عمر بن الخطاب (طلاق الثلاث واحدة واحدة واحدة)  
 وأما بعضه برواية ابن عباس (وأخلف لعلماء هل يقدم ابن عباس أم لا)  
 (محمد بن زياد) (ابن عباس) من أوثق أصحاب . (منهم من قدم محمد بن زياد كغيره من أصحاب)  
 ومحمد الأحمده هو يقدم لأنه صاحب كتاب (فلم يكتب أحد من أصحاب أبيه إلا حماد)

\* والذي يظهر والله أعلم أن ثمة مسألة تدل على صدق الوجهين وهو أن  
 عند الراوي إذا روى عن شيخه فبأن هذه الرواية من قوله في وجه آخر  
 فينظر إلى إلتصاف (فإن كان من أهل لفقه) توجه لقول بأن هذا صحيح على الوجهين  
 وإن هذا قرينة على هذا . (وعلمه هنا من فقهاء التابعين ومحمد أقدمه هو  
 من فقه ابن عباس في وهذا مثل ما جاء عن محمد فهو مع كونه مرفوعاً بل هو على  
 ابن عباس ثلاث مرات ليرفعه عند كل مرة - وقيل ثلاثين - مع ذلك هو  
 أصل أصحاب رواية عنه (كثير) فحده لفتي بالتفريق ولا يسنده إلى  
 ابن عباس (فإن علمه كله عن ابن عباس)  
 ولذلك علمه في الرواية لفقه .



\* وهذه الطريقة هي على كل حال (في الطبقة الأولى والثانية والثالثة)

إذا كانت الأولى والثانية عبارة لا استكمال عند مد يد وقوع الطهر في الحيض  
وإنما الاستكمال في الطبقة الثالثة (إذا كانت في حيض)  
(كان أرحامها لا يعني أن تكون في عهته وإنما ~~كانت~~ يريها حتى تتم لعدة  
ثم ليسرحتها بعد ذلك) . وهذا هو

\* (مره فليدرجها) . في بعض الروايات (فليستظر حتى تظهر ثم يطلقها)  
وفي بعض الروايات (فليستظر حتى ~~تظهر~~ تظهر ثم فيض ثم تظهر ثم يطلقها) .  
أيهما أصح فإن الرواية الأولى ضحا طهر واحد وفي الثانية طهرات ؟  
في رواية نافع عن ابن عمر (تظهر ثم فيض ثم تظهر) روايته كذا هو  
في رواية عن سالم . وفي بعض الروايات كرواية سعيد بن جبيرة  
ويونس وابن سيرين عن ابن عمر (تتأخر طهر ثم يطلقها)  
ومناد على هذا اختلف في حكم هذه الطبقة الأولى هل هي بديهة أو لا ؟  
وعن سالم أبي بريحان وهو الله أعلم .

← الصواب أنها طهرين ، وهذا أصح الروايات عن ابن عمر .

\* بن سالم  
أبو إسحاق

١٠٧٥

عنه عن عباس كان الطهرات على شهرين والله يعلم عيسى .  
(أن الناس قد استعملوا في الأمر كان لهم فيه أناة على أمره شهادتهم .)

هذا ما طاروس عن أبيه عن ابن عباس .  
وهذا الحديث عمدة في مسألة (طهرات النساء) .  
وجاز من غير هذا الوجه

\* من إجماع من قال أن هذه المسألة نسخ وأن الإجماع على ما بعد  
ذلك وقد استدل به هذا غير واحد من تكلموا في مسائل النسخ والمنسوخ  
في مسائل الحديث .

وان يقرب من مغلطه من علماء قرطبه (ابن صاحب الجند) وقال به أبو لهب كان  
ان تيسره وحقيقه و ابن ابي عمير و ابن حزم و ابن كثير بن ابي فقيه  
كلهم قالوا طلاق ثلاث واحدة و لا تبين به المرأة .

\* و هو لسبب ( طلق ثلاثاً ) و ( انت طالق ) و ( انت طالق ) و ( انت طالق )  
ظاهر كلامه لسبب انه لا يفرق و كان يقصد ان يفرق

\* و اذا قال ( طلقك عند الخوج ) هذه مسألة كسالة طلاق ثلاث  
و هو يأتى بهذا الفعل ( انكران لغو )

= جاء عن ابن مسعود و ابن عباس ( حديث مشهور ) انه قد يقع طلاق ثلاث  
ثلاث تبين به المرأة . و الامران أنها واحدة و لهذا الوجه /  
ان الله انبأني عن رسول الله صلى الله عليه وسلم و اني بكر و ابن عباس و ما حاد  
من بعد فيقال ان هذا من باب لتأديب .  
و مسألة لتأديب في هذا ( ان يكون في مسألة مختلف فيها فيوقعه مرة و لا يوقعه اخرى )  
جاء هذا في كلامه لسبب ( انه عليه السلام ) و جاء عن ابن عباس و ابن مسعود  
و عليه يحمل كلام ابن عباس لمختلف عنه ، و هو ظاهر حديث ابي

١٠٧٦ / رحمه عن ابي قال سمعت محمداً بن ابي قال  
اخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل طلق امرأته ثلاثاً تطليقات تحق  
= هذا الحديث تفرد به رحمه و قد اثنى به فانه لم يسمع من ابي

و لكن قد قال لجماعه ابن الجوزي و الجوزي كما في التاريخ و كان اليه استمعين  
= وفيه دليل على ان طلاق الثلاث بائنه واحدة محرم ( ابو حنيفة - الاوزاعي - الثوري )  
و قال ابو حنيفة بن ابي عمير و ابن ابي عمير و ابن ابي عمير و ابن ابي عمير  
قال رحمه ( ابن مسعود و عمران و ابن عباس و ابو هريرة و ابن مسعود )

منع عن طلاق  
المأذون به  
والله اعلم



وعليه نعلم

أن هذه البراءة في طلاق (الطلاق) جارية على ابن عباس وجرأت عكرمة  
وحيات من طاروس ومن طاروس ومن طاروس ومن طاروس .

\* إذن مسألة طلاق (الطلاق) لا تخلو من حالتين

الأولى / أن تكون لامرأة لم يرض بها (لادة لها) وهي (بينونة)

ثانوية و (الطلاق) في هذه الحالة سواء كان عليه الشراء والعباس والاسود والاسود وغيرهم

في البراءة بالبينونة على تركين /

\* بينونة كبرى (لا حق له من تنكح زوجها) كالطهارة ثلاثاً

\* بينونة صغرى (إذا خرجت من عدتها بابت) ولزوجها أو طلقها لمصر حديد لقره .  
وهذا هو المراد هنا في مسألة المرأة التي لم يرض بها .

\* إذا أعادها إليه لمصر حديد فإنها ترجع إليه بالطلاق الأول بأجماع

الحكام

\* ولكن إذا طلقها طلاقاً صحيحاً فبانت منه لم تنزعها عنه  
لم تطلقه فعلى الأول بالطلاق يقدم أم بطلاق حريم (طلاق ربياني)

\* مسألة طلاق (الطلاق) عدوان /

أما طاعة الحكماء وصدقون الأربعة وكي اتفاقاً (أنها ثلاث)  
ولا يرفع كان متسوقاً عنهم إنا لعلم بنسخ أو لرفع طلاق .

وتحريم لنزاع في هذه المسألة /

إذا أوقع الطلاق بلفظ ثلاث بكلمة واحدة (هذه واحدة أم ثلاث)

وليس الخلاف (هذه واحدة أو ثلاث أو لا شيء) والقول لعدم

وقرعه مطلقاً لم يرض به أحد من أهل السنة وإنما هو قول الداعية  
وأحد الكلام .

[وهذا ليس كالخلاف في مسألة الطلاق في الحيض]

بأن ابن عباس لما قدم مكة وعكرمة وطاروس وطاروس وحال به جماعة

من أمته بلذا هو (أن عقاب من الحنفية ، وابن رستم من مالكية

→ حديث  
البراءة ثلاث

حكم الخلاف  
الطحاوي من الحنفية  
ابن رستم من مالكية  
الشيخ الأصم  
وإنا حرم

\* اذا كان (الزجر) (لم اوقعه على هذه) (وإني على ذلك) فالتسليم قولاً.  
كما جاء هذا في نسخة السجدة، ان (لا) تزجر امرأه فقاموا لا تزولون  
من تطلعت فقام امرأتها طالت ثيابها فلبس دليلاً فقاموا لم تطلعت  
قال، هل علك لكم اي طلعت فقامت فقامت ثيابها فقامت الى عثمان  
فقام (لربح اي نيتة) (بالعقن) وهذا المثل ما في هذا الحديث

البرق  
\* اذا كان بينكما (الطلاق) (الطلاق)

\* اذا اوقع الطلاق على واحدة وقال (لم أرد) = حالي

← اذا كان بينكما خصوصية الصواب انه يقع. (سواء كان من اوله)  
← اذا لم يكن تحت خصوصية خالفون يرجع الى نيتة.  
والدليل على هذا ان الله استأمن الدين على العدة وارضاهما فقامت على  
على الطلاق عدلين اولي.  
← اذا اوقع وهو نائم أو هادي فانه لا يقع اتصافاً  
أما الإلزام فسيأتي بإذن الله.

١٠٧٨ عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال  
(ان الله عز وجل لا يفتي ما حلت به النفسها عالم  
تكم) عتقت عليه عتادك عن زارة ما أو فئت.

فيه إشارة الى مسألة مهمة في ادان الطلاق (مسألة حديث النفس)  
هل يقع به الطلاق أو لا.

= من جهة الأصل فإن حديث النفس مما لا مؤاخاة به للناس  
ويخرج من هذا

(ما لو سلم عليه بعصية لم اراد فعلها) ولكنه لم يمكن منها لما في  
فهذا جماعه ليعلم أنه يؤاخذ بها (لم يعزم على قتل امرأته ولم يفته  
عن ذلك ما في ظاهر) مما يجد به نفسه  
أما حديث النفس الذي يصر على الإنسان أن لا يفعل شيئاً فإن هذه  
الحواطر لو سار من لا اعتبار بها (كل هذا اجماعاً غير واحد)



١٧٧٠ عن أبي هريرة (أبواب جهنم) وهرهذه جهنم، النكاح  
 والطلاق (الحدود) أحمد بن محمد بن الحسن (الأنبياء)

تفرد به عليه السلام بن حبيب عن عطاء بن أبي رباح عن ابن ماجة عن أبي هريرة  
 وهو منكر الإسناد كما قاله الشافعي.

رحل من وجه آخر عن ابن عباس وهو منكره أيضا وجاء موثقاً عن  
 عمر (هذه من أبيه عن عمر) (مصحف النقاد الأوائل) وإن لم يسمع منه أغلب  
 مصنفات أحمد بن حنبل و ابن أبي شيبة و ابن أبي عمير و ابن فضال و ابن معين

و ابن خزيمة و ابن أبي عمير و ابن فضال و ابن معين و ابن خزيمة و ابن أبي عمير و ابن فضال و ابن معين

وقد شنع ابن القيم على من روى هذه الإسناد ورفضه بالمتعنت.

وعلوه أن سعيد بن أحمد النحاس ناقضه عمر في مكانه بل كان عليه السلام بن عمر  
 إذا جمل بسبب من أحكام أبيه يعني أبي سعيد ليأله  
 وتقدم أن لا يقطع لئلا يعلقه.

(سعيد بن عمر) الرخصة من أبيه

عنه كجاءه من أبيه بن جرج عن أبيه طاروس عن معاذ مخرب من أبيه (وإدابة)

\* مراسيد سعيد بن حبيب (لا يجمع بها على الأصناف)

وأشهر ما قال بأنها حجة الشافعي (وهو لم يجمع بها في جملة من لم يوافق) (إذا ضرب  
 الفرق بين الاحتجاج والتصحيح)

\* وقد يجمع الأصناف ما قاله الشافعي بل بالأحاديث الضعيفة

(والله أعلم)

= ما كان رواية عن الدوائف غائبة صحيحة ولو لم يسمع من شيخه كالحديثين

= التفسير (تفسير مجاهد) كتاب

= كتاب مخبره بن بكير أخذه من أبيه

\* حكم الاتفاق أنه إذا أوقع الطلاق مازحاً فإنه يقع (ابن الجوزي - انقضاء

← انظم في كلام الشافعي في هذه المسألة

(الطلاق - الفراق - الباع)

له فيه خلاف هو هو

\* إذا كان الزوج

عد تعلقه في غير  
(نعمي)

عاداته و...  
ايضا...

اذا كنتي لشخصه ولم يملك بالطرق هل لعنه لهذا او لا؟  
يقول هذا على حالتين /

\* ان يكون اربل ممن لا يستطيع التكلم كالآخرس (لعنه كتابه) ← لان خواصه لا يفهمها  
\* ان يكون الرض من يستطيع الكلام (لوعنه كتابه وضراً) ← (لوعنه كتابه) (لوعنه كتابه)  
عالم يشهر عليه غيره طائفة حسنة (للعنه) (للعنه) -

والمقصود بالعلماء ان كتابك يملككم لا يقع (الله - ما - لا - فتر) =  
وهذا لعنه العلماء كالمهدي ومالك بن نويرة (ان كتابك يملككم لا يقع)  
= بل كان مالك فيما روي عنه ان عن حديث نفسه بالطرق ولم يرفع يده  
حديثاً انه يقع . [اذا تلفظ بالطرق انه يقع عالم يوسوس ط]

حديثاً يملككم  
للعنه

\* اعلم ما جاد في بيان لوسوس هراجه عن حقيقة من عاين الله عنه  
(طابق لوسوس على جائز)

= يلزم من الذم بالوسوس وظواهر الاقوال ان يقيم الحجة عليها (كن لقول  
وقع في تفسيره ان علماً زان في حيزه ان عليه كذا) !!  
[كن] يوجب بقوله لا يفعل الا الله ورسوله [في قاعدة  
في أي كذا اذا اراد ان يجمع في صيغة واحدة فانه يجمع قول لستون لا يفعل  
باعتبار ان الفعل ليس بالواحد وانما قد يقع فيه الوهم والسيان وهذا هو المعنى .

البيان (لكن)  
والصواب كذا  
بأن واحد  
لغيره ما هو المر  
حقه تكميل  
أو عمل .

افعال الله  
كل واحد  
صغار له  
سبانه و...  
للعنه

١٠٧٩ : انما عن ابن عباس رضي الله عنه قال : اذا حرم امرأته ليس  
بشيء وكان (اذا كان لكم في رسول الله أسوة حسنة) البخاري .  
والمسلم (اذا حرم الرجل عليه امرأته ظهر عيني بكفرها)  
لا يعلى عن غيره من جبهه ابن عباس (له حكم الرفع)

قول الرجل (ان عني حرام) (هو على حرام) (حرامه)  
ولقد اقره

اعلم ان يرد به التشريع (هذا ليس مقام اجتناب) في هذا المقام  
او ان يرد انها ليست بحلال (اي ليس من جهة الامتناع)  
او منقح النفس من الوهم والخيال . وهذا هو الاعلى في هذه المسألة  
(انها) (شيء) لم تحرم ما اذن الله لك (لا يكون من بيان التحليل والتحريم  
الشرعي الا بالحق)



أما ما جاء في قول الله تعالى (وَنَالَهُ مِائَةُ لَسَانَاتٍ) وما في الأرض وان كبروا ما  
في أنفسهم أو تخفون كما سيأتي به الله

هذه الآية ذهب عامة المفسرين إلى أن الآية منسوقة بعقولهم مما جحدت  
بالآية التي تليها وهو قول ابن عباس وعلي بن أبي طالب وأحمد بن حنبل  
سكن كعب الأحمير وابن جبير والقاسم بن قتادة وغيرهم .  
وقيل ليست منسوقة وإنما المقصود (يخبركم بما حال في نفوسكم)  
وهذا رواه الطبري من حديث علي بن أبي حمزة عن ابن عباس أنه قال (يخبركم به) .  
وهذا ما يندرج تحت لأحد العامة .

وهذا مما لا يعمه  
الملائكة .  
أخواتهم لغيره

\* لو ساءلنا أكثر عند لعبد إذا قولي إيمان من عارضة إيمان له .  
(أما ما كان دون ذلك فخيبيته .  
وكما زادت استجابة العبد للوسوس <sup>قله</sup> إيمان ورضيق .

دبره من أن صانع  
لهما أي من أي هدير

أما أهل الإيمان فكلهم فلا يغير منهم عدد هم إلا بهذه الوسوس التي لا يلتفتون إليها  
إلا حينئذ الله جل وعلا على لسان نبيه عليه السلام (كأن في أنفسهم  
أي الذنوب والاصبع من أي هدير) (إذا هم يدي بالسبي فلم يعلموا فلا يكتبوها) .  
في كيف تبارك (فلا يكتبوها) مع (أن هذا مما لا تغفل عنه الملائكة) ١٣  
تعالى

من رضة الله بين  
الشر والخير  
لا يقع من أهل الإيمان  
المخلص .

أولاً : ما جاء في حديث أبي هريرة مرفوع عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم (إن كان قد يكون له حكم الدرع  
ثانياً : أن حديث ابن عباس في الخوارج إنما حديث أبي هريرة (الهدم)  
في خاله عزيم على إفضل ولكن مكة ما في كبره سواد كان فوق الناس أو خشيته بله  
أما الخوارج فمن أكل من هذا .

\* هذا الحديث مرده إلى صنف كتمان عدم صريح طلاق من وقع بنفسه  
خاطرة الطلاق . (أو هذا حديث خذ كثره من الناس لا وسواس موهوم)  
في وهذا أنه عند أهل الطب لا يولد (الله ما شبه الوسواس إذا كان (ظاهر) ليقول أنه  
إراد (طاف) . هذه من خواص لقب النسيان (الابنية اعتباراً لنية)  
في فلا تطلق المرأة إلا إذا لافظها بكلام . بل لو صدق نفسه أنه  
يذهب إلى القاصد في ذهبه أي دام ليقول في دهن على إقاصد في  
تدرك الملاءم لم يكن لهذا إلا من قبيل حديث ليقب .

في كونه هذا يرفع  
الآية  
أما الأجر فلا  
يحصل إلا بالنية  
الحسنة .  
يخالف إيمان  
فإنه إذا  
فقط مراد  
لنفسه ألم

= جاء عن بعض لسلف انه قال غفرل (انت علي حرام) ان هذا طلاق  
جاء هذا عن علي بن ابي طالب كما رواه (في الحديث)  
\* وكان من هذا الأمر \*

= وما ان فيه قصد الطلاق (ولم يذكر له وائلا) او ان علي بن ابي طالب اراد تأديبه  
[ليس] للمفتي ان يقول بالقول المرجوح مع وجود المرجح من بيان لتأديبه \* \* \*

= كما قال بهذا محدث الخطان في مواضع عديدة (الطلاق ثلاث واحدة)  
على غير واحد فهذا انه من بيان لتأديبه . في علي ان لعلماء يراخون في هذا  
اكان (كطلاق لسكران) في يراخون فيه (قد هو ادلى في ادائه ثمة في) على سبيل المثال  
ولذلك الإجماع انه يقول (ان لا ادفع طلاق لسكران لاني لو ادققته حرمتها  
عليه واحلت فرجها لرجل آخر ، وان لم ادرع الطلاق احلت فرجاً عليه)  
في هذا من روى الامام انه وسباني بسط هذه المسألة ليجوز الله تعالى .

قريب لمفهوم  
اولس من  
قريب لمفهوم  
في بيان  
الكتاب

ب. ٣٣

~~والفقيه المصنف في كتابه (الطلاق) انه لا يملك الطلاق الا في حال  
الزواج والطلاق في غير ذلك من غير وجه~~

~~الطلاق ليس طلاقاً أصلاً  
وهو من جنس الطلاق الذي هو طلاق الزوجين  
اذا طلق المرافقة الزوج (الزوج طلق) في غير وجه  
حل لزوجهم الحاق (انت طلق) انه طلق لغيره~~

انت علي كظهر أبي  
(لا عبدة به) في عين  
مفتي

اذا طالت الزوجة لزوجها (انت علي حرام) فهو عين أرضاً ←

١٠٧٨ عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال  
(ان الله وضع عن آثام الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه)  
جاء من روايت عطاء عنه ، وروايت جنادقون وأحمد ابو صالح  
هذا الحديث / رواه

الشيخ بن مسلم عن الأوزاعي عن عطاء عن ابن عباس  
عن النقاد (الحمد - ابو صالح وغيرهما)

أحمد لا تطلق ، وتدينه لوليد وجاه في بعض الطرق لتصريح بالسمع والسمع



فإذا كان لشئ من هذه العبارة =  
هل هو عين م أو طلاق أو ظهار م هذا خلف إجماع  
في هذه المسألة جاء فيها التردد عشرة أقوال -  
= أشهر هذه الأقوال /

(١) أنها عين (ابن بكير - ابن عباس) وهو قول جمهور إجماع  
(المدني - شافعي - مالك في رواية) وهو (المدني)

(٢) ظهار (المشهور عند الحنابلة وهو رواية عن أحمد وهو قول السكاني)  
قالوا لأنك قريب من معنى الظهار  
لكن يقال أن كنت فرق وهذا أن الظهار لغة فيه لعنه (الآنكره)  
زوجه عليه أنكره عقيباً (وهذا لا يملكه الآن) -  
بخلاف الطلاق -

(٣) أنه يرجع إلى نيته (جيب نية) -

فيقال إن نوى المباشرة هذه على قول الجمهور  
أما إن نوى طلاقاً فهو طلاق (فيقال) إن هذا من جهة الأصل التي  
يتم في طلاق الكناية وليس الصريح، ونحن ندخل في هذه للقلوب ما هو أعم  
من هذه اللفظة لنواها «إذا استأجرها وقان آخر جري» وهو نوى الطلاق  
طهرت منه «وقول «أنت علي حرام» - الخ»

ولكن إذا نوى ظهاراً (على لفظه) - لأن الظهار لا بد فيه من خفض للفظ  
فإذا كان قصد ظهاراً (نقل أنت طلاق أو أنت بريد أو عليه أو براد...) -  
وقال أدت ظهاراً فيقال (هذا لا يلزم) - ولا بد فيه (الظهار) أن  
ينطق (أنت على كذا أمر أو أخت) -

على طلاق في بعض الإلفاظ (أنت على كذا رجل أو آخر...) -  
وإنني لعنه الله مدونه

← في الحَقِّ (لا بد من البرق للنبي)

← في الظاهر (خلاق) والعامة على

استراط النبوة - خاصة بسن

= من يدخل لسكران في حكم لبيس، لئان (يا أي نادر الله)

١٠٨١، عن عائشة أن النبي لم يزل لما أدخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ودنا منها قالت، (الموز يابس فبك) أقوال، (لقد كنت أعظم الحق بأهل) في  
(الزهد) عن عمرو بن عاصم (عن عائشة)

← (عمرة بن جهم) : استعاضت بالله وجلاً فاستعظم ذلك رسول الله  
صلى الله عليه وسلم منها فخطبها فخطبها فخطبها فخطبها فخطبها فخطبها

← وهذا أورده لمصنف دليل على طلاق بكارية -

الطلاق لوعان /

(أ) صريح ، أنت طالق

(ب) الكناية ،

أنت براد - خلية - بائن - بريد

← ظاهر ، (ما حمل لبينة الكاملة)

← حق ، (الحق بأهل) وفوها (السنن لابن سوار)

← الظاهر من بكارية ، (عن أروقة نبوية) ← الحق لعمان بطلاق بثلاث (جسدية)

← الحق ، إذا فوه وقع واحداً . (إذا لم يسم (الطلاق) فلا طلاق)

عائشة  
لو أخذت بالطلاق حتى  
تأخر الصريح  
الأنحيط

\* إذا كان الرجل لذو حية (أنت طالق) وقال كنت أظن أنني إذا قلتها مازحاً

ان هذا لا يقع) من هذا يعتد بقوله ؟

أو سوان كنت أظن ان طلاقاً بكارية لا يقع ثم لما سالت الإمام الذي اقتدى به

وصدقه توقع طلاقه به !! فمن يؤخذ بكلامه -

(ط ، الذي يظهر أنه لا يؤخذ بطلاق هذا فإن طلاقه لم يرد  
على قلبه أصلاً ...)

١٠٨٢، عن حبيب بن عبد الله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

(لا طلاق إلا بقولك ولا عتق إلا بعد عتق) (الطحاوي)

إسناد ذلك من مع عطاء عن حبيب

هذا الحديث فعلمنا أن التقاطع بين إسنادي ذلك وعطاء

صح ما في → إسناد حمله عطاء عند د من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده

هذا إسناد

إسناد الزبير عن جده

وهما من حديث

زهد عليه

البشرى والرمزي

(وعلى هذا الحديث العمل)



والوليد بن مسلم /

له من تدليس التسمي و لا يقين منه الا بالتصريح بالسمع خاصة في  
حديثه عن النوراني (لا بد ان يكون التصريح بالسمع في جميع طبقات  
السند .

وما جاء في حديث الطائفة بن زيد بن جابر عن ابن عباس (هذا يدل  
على اعلان حديث النوراني بعدم السماع) وهذا لا يهمل له  
ولا والله ليقول لا يطلع الا ابن الحسن عرسلا وكذا قال ابن حاتم في انكاره  
والا تكاد تكون موضوعا ، والآن لما خدش على رصيده عن اوجه الآخر  
(الحديث عن ابن عباس) ، اصاب الله معلول

حديث

(الخطا، البسيان لا يؤخذ به لعدم ابيان الخلاف الجلياً)  
(ولاح ابيان لانهم اجعلوا)

= اما ابيان الحقوق فانه يؤخذ فيها (يفهم في الآيات ولو اخطأ) = كالتس  
والآيات  
بلاصوات

(مسألة الاكراه)

يقال ان هناك موضع اجمع (الأكراه الجولي) .. كان يحلف الا  
يقول امراته سنة خيراً (محمداً عتباراً المذنبين أربع أشهر) فانها تهاض  
بلاطه بالطلاق (ولو حبست) .. وان طلق وقع الطلاق اجماعاً لظاهر القرآن  
ومصلحة الذرية ولقصد المصنف فلا يدع الابدال.

\* احكام الاكراه غير هذا (فهذا الاكراه به عند عامة العلماء)  
مروي عن بعض ائمة قبل خلق هذا بلا ايراد وهو قول لا يبره به

\* اما الاكراه يعني اذ يترك لا في نفس ولا في احوال (طلق زوجين والا  
خبريك بمسوان أم ضليل ..) فهذا محله خلاف عند القليل من قال  
بعدم وقوعه وبالحق في ابيان الجليل.

والاصل ان الاكراه لا يبره بالطلاق فيه على خلاف

في بعض المصنفين من قبل في الاكراه ١٥١ و ٢٠٢

صار هذا عند عامة من سلف كان عباس

= وبيان ان عن وقع الطلاق على مسكران اذا كان عقداً ~~مستلزماً~~ مستلزماً  
فاذا كان ايقاعه عن بيان لتأديت فان هذا زائدة على (ك) فان مسكران ~~يؤثر~~  
ولا يزداد على ذلك -

← اذا سكر الانسان استيه لمجنون (فاعاد لعقل) ، و اذا كان عقداً اقيم  
عليه الحد .

= صل نكاح عليه الحد ، وهو مسكران أم اذا افاق ؟ !  
بيان انه نكاح عليه اذا افاق لانه لا يدرى ، وهو مسكران .

(وعدم ايقاع الطلاق مع افاقة الحد عليه ، بقاءه عن عثمان كذا ، وبيان  
انها سنية ، وهو قد نكح غير مسكرين ، وكان غاؤه لا يراى ان يقع الطلاق  
حتى صدقه ابان ان اباؤنا لم يكن يقع الطلاق فزج عنه)

اما حديث (ان طلاق واقع بالطلاق الجفتوه) هذا لا يصلح مرفوعاً ، ولكنه  
يصلح عند علي بن ابي طالب (استاده صحيح عنهما)

= اصدار ان طلاق مسكران لا يقع ، وان التزويج بين الجفتد وغيره ليعقروا  
وليس ولا دليل في هذا الباب .  
= فتح حاجته عند الاضرار بالزواج ، والدرج .

ومن كان يبرأ من مسكره (فمنطق بالطلاق مع ادراكه وقع عليه)



١٠٨٢ هـ و هذا عليه عن لسلف (الله لا طلاق الا بالزك)   
 و هذا ما ليس من الطلاق بلعلق ( اذا تزوجتها ففهر طالق) هذا   
 لا غير له (عروى عن علي - ابن عباس - عائشة - الحسن بن علي)   
 و لا يخالف لهم من الصحابة فيما أعلم (ط)   
 (حاشية: ب) فخر و الحمد و الله و الله   
 (و قال ابو حنيفة رحمه الله الطلاق) في (اصحاح لسلف على طلاقه)   
 و عا جاز عن عمر و معاوية على هذا المعنى (فلا يقع له الا نكاح)   
 و منتهى الحق (اذا ملكك لعير فانه صحت)

لم يخالف   
 في هذا   
 احد من ائمة   
 السلفين

١٠٨٢ هـ عن عائشة (رفع يدهم عن ثلاث عن النائم حتى يستيقظ   
 و من الصغير حتى يكبر و من الحيض حتى يصفى)   
 (السنن حيد بن حديد و غيره عن عائشة)

في حديثه   
 عن عائشة   
 عن ابيها   
 عن الامام   
 عن عائشة

النائم و الحيض (فامتنان للفطن) و فيمنظف و يعقبه لصبر   
 و الصغير رفع عنه يدهم حتى يبلغ ما دس

مسألة: طلاق الحيض و النائم لا يقع اجماعاً   
 في احوال الحيض و الطهر (الكافي) او (منتهى عقلة اذ الخميني او آمل)   
 فلو ظهر عدم وقوعه

و هو يدين في نكاحهم لسكران ١٤   
 مجهر بعمار (عنه) و ابن عباس و غيره و رواه ابن ابي عمير   
 انه يقع (انه نكاح السكر)

(خازن لسبق خيراً فلا يقع طلاقه)

و رواه ابن ابي عمير و ابن عباس و غيره و رواه ابن ابي عمير   
 ان السكران لا يقع عليه الطلاق و غيره و رواه ابن ابي عمير   
 السكران لا يقع عليه الطلاق و غيره و رواه ابن ابي عمير

و هو قول الطحاوي و هو آخر عقولي

وإصدار جواز النكاح بنية الطلاق (ط) لتوفر الشروط المحصورة له، وانتفاء الجوانب المحركة له  
 \* وعائذ لكونه بعض الفقهاء من تعديلات مما نشأ عنها مستدركه عليه  
 بجعله من المسائل التي تخبر تلك إرادة التي حرمت لأجلها جان بعض  
 حرمها (لنؤازل محبة) ولم ينظر إلا أصل المسألة -  
 \* ولهذا جاز من جماعة من إمامنا أنه كان مذكوراً (منه من تزوج سبعين) ومنهم أكثر  
 ويعيد في مثل هذا بعد الإلزام بنية أن يطلق . (أو لا يعلم هذا نكراً)  
 \* والنص جاز من لزوم الميرور والركن من أعيد.

\* إذا دل الدليل على صحة نكاح جازنه لقول رحمة ولا يقال بطلان  
 لمفسدة فيه ، والماتلقين لنكاح صحيح وهذا الأمر ينافي محرمه لأجل الاختصار  
 ولهذا قال مالك (ليس عليه امر الناس) ، ولم يتجه أعلى التحريم

\* أما نؤازل محبة جازنه لقول أنه داخل في مسألتنا من جهة أصالة  
 \* لكن ما يتبع ذلك من عدم (من تعين هذا النكاح) ، والاستبعاد لكونه من إلت  
 لهذا الغرض من غير نظر إلى إلت أو المحرم ، والله . جازن هذا يظهر فيه من  
 جهة الأصل بيان لبنة على عدم الإيمومة (أذن تحت اتفاق في الكافة على أن  
 النكاح ليس بدائم) ، وهذا ربما يتصور على عدم الانحياز في العقد  
 ويتبع ذلك من إلت من إلت من إلت (لعمري) النظر إلى إلتة ونحو ذلك  
 جازنه أطلق من هذا لم تزوج ولا تعبير بعدة ولا غير (هـ) هذا لقول فقه  
 \* إذا نُص على عدة معلومة في العقد فهو نكاح صحيح (محمداً أصلاً)  
 \* إذا كانت مدة معلومة لم يُرض عليها (علم بينهما بالتواطؤ أو بالإشارة ونحوها) فيلحق بالآخر  
 \* العسر التي يظهر فيه أنه لزوم لم تتخذ المرأة زوجة فتركها لا يأمرها بالعدة  
 ونحوه فهذا يظهر أنه خارج عن مسألتنا .

[أما أصل النكاح إذا لم يأت إلت أنه إذا قل من شغل بهذا البلد  
 أنه يُطلق «نكاح صحيح» ، ولا يقال بفساده ولا تحريمه  
 أما القول بالفساد فيعيد ، وأما تحريمه للعقل (أو إذا) فبما تقدم فهو  
 من وجبه



\* مسائل ملقحة بالمسائل السابقة /

( هل للنية أثر في مسالة النكاح ) : تقدم ان لنية معتبرة فلو تعلق الطلاق بغير نية اذ يقع  
 في فعل من غير هذا ان لنية ( اذا نوى طلاقاً لم آة التبرير ان تزوجها ان هذا  
 لسر له اثر على النكاح ) ← ( الزواج بنية الطلاق ) .

اذا قلنا ان الطلاق لا يثبت له من يتلفظ به لفظاً ماصداً به ايقاع الطلاق  
 فعله لعزمه بالطلاق أو تبين لنية لذلك فعل له أثر ؟  
 وهذا مخرج عن التقسيم السابق .

← ( ان توفر لشروط النكاح مطبق ومن اتفقت على نزاع في بعض شروطه ولكن  
 لابد من تحقق اتفاق الموانع  
 وقد تقدم ( نكاح التكرار ) مخرج توفر لشروطه لما في حجاجه دل عليه الدليل

← ( الزواج بنية الطلاق ) عانياً اذا قلنا ان لنية لا اثر لها في ايقاع الطلاق  
 كذلك لا اثر لها في حيث النكاح وانعكاسه

← ( او النكاح بنية الطلاق هكذا ) صحيح وحكي الحاشيا ( النور عن القاضي نقله ) ← قال  
 (وابن قدامي) نقله آريضا . قال ط . وعليه عمل ابن وهب في النكاح  
 وعلم ان احمد جميع من لقولنا ( الله مكرره ) وجاء في رواية ( انه متدة )  
 وانتصر المقول عنه ( الله نكاح صحيح ) وعنه مسالك (سئل عن رجل  
 رغب نيته انه اذا وصل ان يطلقها ) قال ( لا . لا يثبت له نية ) ( كرواحم )  
 ← وجاء عن بعض العلماء ( حال ) ( ليس مداخلات لبا ) اي ان تبرير ليقضي وطره  
 والمرأة طاته انه يبررها للدوام .

← ( اما الفرق بينه وبين نكاح ملقحة ) ( ان الاخير يكون فيه نكاح مصدراً في بعضه )  
 وهذا ( التكرار ) تأنيده . ( أو ليطبقها اذا قضى حاجته منها ) .  
 في هذا التكرار لا أثر له اذا اضره الانسان أما المصاهرة فمقتضى .

الطراز الحيا  
 ↓  
 ( ولا يثبت  
 عنه مسنداً )

\* ولا يجب عليه ان يستشهد كان الطلاق - والحاسه ان يذكرها  
بعض الفقهاء لقول انها حاصلة بالطلاق (الذي لا تزجون حتى لا يحار  
على قولهم).

\* ٢١٤ جاع بالقول، معناه: ان يفعل (حسبك يدها ويدفعها ليست)  
في ومن يستطع لوطا في الدوحة.

تجاهد لعماد وعليه الامتثال للركعة على عدم الاشتراط  
في اشتراط ذلك شيخ الاسلام ودراركة عن أحمد.

← الإبلاء /

الحلف (للذين يؤلون من نسائهم) .. وعقدون ان عباس وابي نافع  
اي يلفون الا يوافقوا نسائهم

[بعد لنسائهم من وسائل التاديب وهو مع الحلف ابلاء] ← في اربعة  
في اهلها فاهلها كانوا يفسدون الاعتذار لا التاديب وكان لا يلزمه احد  
بالوط باعتبار انه اقسم (يقول اقسمت وانتص) ولا يطق

\* ولا يجوز الإبلاء وعدم الوط، ألتر من اربعة أشهر (اجمعا)

= على خلاف في حال اربعة الأشهر /

بعد طلق مباشرة بمجرد الانتحار أو لا

في ذهب جماعة من الفقهاء وهو مروي عن محمد وابي عباس انها تطلق بمجرد الانتحار (ايقار)  
في ذهب بعضهم لعماد من لطف انها لا تطلق مباشرة الا بعد ايقار الذبح  
(على وان مسعود وعائشة ..)

\* ولا يلاء سوا كان مصححاً حديثاً بالعدة أو مبيهاً (لكه ابلاء)

وان امتنع بعد الإيقان فانها تطلق منه (وان لم يرض على الطلاق)

في (لوقان سراج نفسي) في عند قبلة المرأة والطلقت.

والابلاء ثابتة ما بين، لكنه فقد ان عليه (المصنف) ان لا يلاء من نسائه

شهادة.

← الظهار / ان تقول انت علي كظهر امي اذ اقلت اراي امرأه

ممن أقدم عليه على وجه التاب.

كما اذا قلنا



# کتاب الرجعة والایلاء والظهار

۱۰۸۶

عن زید (که شریک) عن عطاء بن رباح عن أن عمر بن الخطاب  
سئل عن الرجل يطلق امرأته <sup>ط</sup> ثم يقع عليها ولم يشترط على  
طلاقها ولا على رجعتها ؟ فقال : طلقته لغيره ورايت لغيره  
استشهد على طلاقها وعلى رجعتها ولا تقيده (ابوداود)

الرجعة /

ان بعد لرجل امرأته في طلاق رجعي (عربان) <sup>ب</sup>  
ويكون النكاح أو بالفعل أو بالوطء (على طلاق في ذلك)

ولا يكون الا في طلاق رجعي ، والطلاق الرجعي (طلاقان) قد  
ان بعد ما قبل انقضائها عدتها أما الثلاث (الثالثة) فلا يملك  
إرجاعها . ويشترط لعلاء في الطلاق الرجعي عدة بشرط / - بشرط عدم الرجعة -  
(ا) ان يكون ذلك في العدة (قبل ان تجيء)  
(ب) ان يكون في طلاق ~~شعري~~ <sup>عربان</sup> ~~الذي هو قبل الاطلاق~~

[اذا طلقها قبل الدخول بها، وطلوعها فلا يملك إرجاعها (بائن)]  
[اذا طلقها على (الموض) لا يملك إرجاعها، وهذا فرع عما تقدم]  
[اذا طلقها بثلاث على قول من كان يوجبها فلا يملك إرجاعها]  
~~الطلاق الرجعي ثابت في كتاب بن علي~~ (الطلاق مرتان فاسان  
مخروف أو تسديد بأحسن) و (لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً)  
جاء عن غير واحد من المفسرين أن ذلك هو الرجعة (فاطمة بنت قيس)  
\* (الرجعة حق للزوج سواء أضر المرأة أو لم يضرها) لا يلزم الاعتراف بالطلاق  
وإرجاعه صحيح، وهو يصدق في ذلك، والمرة تصدق في عدتها  
\* الا اذا لم تعلم حتى تزوجت فانها تبين منه ا  
= ولا يشترط المساء وليها ولا الا لشهاد على قول مجاهير العلماء

← (ولقولهم ان حق دهن في ذلك) (۱) فإرجاع له سواء أراد صبيهاً أو أختها

فإنه صحيح ، لكن في جوارحه خلاف بين العلماء ، المجهول عن  
صحتها وجوارحه (العدة بالظاهر وهو محاسب على ما طه)

وذهب ابن تيمية وهو رواية عن أحمد أنه على ظاهر القرآن (انه ان اراد الرجوع -)

شروط الإيلاء /

(١) أن يتصدق في حقه على (عدم الوطء) فصح (والله لا يدخل (لها) أو (لا إلام في القدر) )  
 (٢) أن يحلف باسم الله أما أن قال (على الحرام إلا المحل) وهذا  
 محذور خلاف رواية عند أحمد وصدقون ليس في القدر رده قدس عنه  
 من بسلف .

(٣) أن يولي وهو قادر على الوطء (غايار لعين لا يرحم)

(٤) أن يكون الإيلاء في نكاح صحيح (٥) أن يكون في أربعة أشهر ومارون (الإيلاء صحيح)  
 \* وللزوج أن يكفر إن رأى لصاحبه ويجب أن يمينه في خلاف هذا .

١٠٨٦ /

عن سليمان بن يسار قال أدركت أختي عشرة من أصحاب رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم كلهم يوتقون لمولي آروان السنان في أولادهم .  
 يحيى بن سعيد بن سعيد بن يسار .

الإيقاق / أي يجعلونه في خيار بين الأمرين (أما يرجع وأما يطلق) (١)  
 وهذا ما يتبعه عن عمر (٢) وعلى و السجود و الأساس (٣) وعائشة  
 وكأها صحيحه . (عن عمر (سعيد بن جبلة بن عبد)  
 \* دليل على جواز طلاق المرأة إيقاق زوجها أن زاد على أربعة أشهر .  
 \* وإذا حلف على نفسه الكفر (٤) أشهر خاله فيه أن يضيء بالأربعة  
 وماعداها فهو (لا يكره عليه طيم وهو حرام)

\* ابن أبي شيبة  
 عن عمر

قال ابن أبي ليلى (٥) (أنسهر على علي بن أبي طالب أنه أو عتق رجلاً عند أربعة  
 أشهر فأمره أن يرجع أو يطلق . وقد تقدم أن يقرن النكاح بعقد الرجوع دون الإيقاق  
 وما هذا من (عند ما سار صحيح) وما روى عنه عباس (طائفة من)



المدة: ١٠٨٤ /

وہریت عثمانیہ اسنادہ حیدر و شہر موافق علی حدان  
وہریت طریقت (استغفار) حد خیر طریقت یزید الدین  
قیہ ہما تصدق /

٤١ - = مشروعية له حجة وكذا مسألة الشهادة وغيرها، والله أعلم

١) الشهادة لا يجب في الطلاق وهو محذور اجتماع دفعه إلى حجة خلاف

قوله العلماء وهو قول أبي حنيفة ومالك ورواية عبد الله بن

الأكبر وهو إسناده وهو رواية لا تعد أنه يجب (حفظاً للفقهاء) و

ظاهر بقولنا (ما شهدوا عليه) و لكن يمكن أن هذا الأمر لا يشترط

و المصلحة في الأمر /

٢) دفع الخصومة (٣) صيانة الأعراس (٤) ذلك فنقول مشروعية الشهادة

\* لا تستعجل قد يورث حنا وقع في الحكة ، و لا تلو لم يقع عليه غائب .

١٠٨٥ (الشيخ) من عسوق من عائشة ؛ في يوم الله عز وجل عليه السلام  
من لسانه وحده ، فحين الحرام خلافاً وقبله في بعض كفاية ( )  
هذا الحديث إلهادي فيه لإرسال قد رواه عنه من خلفه من عسوق  
وقد اختلف فيه قد رواه ابن عتيبة ، وعبد الرحمن بن عمار وابن أبي عمير  
نقله عن عامر (مروسة) والله الإلهادي

\* وقد آتانا رسول الله صلى الله عليه وسلم من نساءه، واختلف في عدده  
ذلك فقيل :

\* انھد ملین لفقہ حنہ (کان فی عین الدنیاء) ← نکلان تادیباً له  
\* ان حصه افشت بسرہ حین و طرا اجماریک (تادیب) فغانی بسر الہای اللہ علیہ السلام  
\* رعین اللہ سرہ ہای نفہ لغسل غاضبت حصہ علیہ (ولم یحی استعصار، کذا) قلین  
و کان لغسرون غیر کذا . و الا قد تقدیر

= دهن الأترياء، الأستخضر لا يذوب في الزئبق عند الغليظ الا مع القشر

وذلك أن الحاشية العشر، وإزالة مع مخالفة للذهن غاية الحق، وإزالة به غيره (والله اعلم  
بما هو متعلق بالأعلى).

— \* يتكفر يجب أن يقع عند الإنسان قبل أن يطأ أراضيه (إجماعاً) — لا ينافي فيه  
— \* والكفارة على التقديرين، وليست على التخيير، وهذا محذور، فإطلاق اللفظ  
\* (من قبل أن يتماشا) المحس هنا الجماع، أما حسن بشرتها فلا يلزم منه  
انقطاع الكفارة.

[الانقطاع الذي تكلم عنه لفظاً، صريحاً للصيام، أما أن كان يجب عن كفارة لم  
وقع هذا فبيان أنه أشد، ولكن لا يمكن إعتدالاً في سعة [الكفارة]  
كذلك في الإطعام لا يمان أنه انقطع (إذا أظهم ياتى بـ ١٠٠)

\* مسألة (١١)

الظفر، لمؤقت (أنت على كظهر أمي) شهيد واحد  
أو (حتى نقيم فلان) (حتى نأكل نفعي كذا)

في هذا جاز في سنن أبي داود وفي إسناده انقطاع (حديث صحيح) في آية البيهقي  
(حديث صحيح) كظهر أمي (عدة رمضان) في الظفر لمؤقت دل عليه  
الدليل (مع منعه) [فإذا التزم العبد المدة التي قالها فإنه لا كفارة عليه]

اعتاق  
↓  
تحرير  
عتق  
↓  
إطعام

\* مسألة (٥)

إذا لم يجد الإطعام في هذا خرج مما تقدم في كتابه للصيام  
هل تسقط عنه أم تبقى ذمته (تربح أي المالكه هنا)

\* مسألة /

إذا استطاع أن يطعم عشرة هذا العدد فهو يطعم أو لا  
فإن هذا فرع عن مسألة تكلم عنها الفقهاء (في الصيام)  
فإذا استطاع أن يصوم (٥) أو (١٠) صد يصوم هذا لم ينقل إلى غيره  
فتبين /

أنه لا يمكن بوجوب كفارة من عليه أو كفارة من غيره  
فتبين لتسقط الصيام عليه عدل من الصيام  
فإذا كان يستطيع أن يصوم كافاً رقة واحدة فتبين أنه تسقط عنه  
ويجوز له الصيام كلها (تدعى الصيام والصيام)

الصيام أنه  
لا يفتقر  
ذمته شك  
ولست  
عقل  
كما تقدم في  
قصة المواقف  
أصله في  
رمضان



١٠٨٧ عن أبي بصير عن أبي عبد الله (عليه السلام) أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 وقد ظهر من أعضائه فرقة خبيثة فقال عليه السلام ما رسول الله أتى فطهرت عن أعضائي  
 فوقع عليهما قيل أن أكرم فقال (ما علمت على هذا يد علي الله)  
 كان (رأيت خبيثاً في هذا، لقمه)!!  
 قال (فلا تقربها من أعضائك) (ابن داود وصححه) (ابن أبي شيبة)

### الشرح /

هذا الخبر اختلف فيه على (محمد) الراوي عن أبي بصير  
 فرواه (الشيخ) (ابن أبي عمير) ورواه غيره (ابن أبي عمير) ورواه غيره (ابن أبي عمير)  
 ورواه غيره (ابن أبي عمير) ورواه غيره (ابن أبي عمير) ورواه غيره (ابن أبي عمير)  
 ورواه غيره (ابن أبي عمير) ورواه غيره (ابن أبي عمير) ورواه غيره (ابن أبي عمير)

هذا الخبر

الظاهر متعلق بحرم المذبح سواد على التآييد أو على التوقيت (التأنيديا)  
 (وهو تشبيه المرأة بالمحارم) وهو محرم بإجماع العلماء رضي الله عنه  
 التأنيديا - التأنيديا - التأنيديا - التأنيديا - التأنيديا - التأنيديا - التأنيديا - التأنيديا  
 اختصاص الله جل وعلا بالتحليل والتكريم على التآييد، وهو من اختصاص الله جل وعلا  
 في رتبته كغيره إجماعاً.

→ تأني

مسألة / إذا شبه الرجل زوجته بأحد هؤلاء (التي على كظهر أمي) هذا هو المحرم بالإجماع  
 مسألة (١) / إذا ألق الرجل هذا بغيره (من المحرمات على التآييد) كاخته وعمته وقاته  
 وهذا أرض (ظاهر) تأنيديا الأربعة رضي الله عنهم من إجماع  
 إبراهيم الخليل وداود بن زب وعطار وغيره  
 مسألة (٢) / إذا شبه بغيره من المحرمات من غير سائل (الوقار)  
 (أنه على كفارة) «اخته من الرضا» أو «عمته» هذا ظاهر عند الأربعة خلاف ما في غيره  
 وهو قول عامة العلماء.

مسألة (٣) / إذا كان أنت على كظهر (عالم) مريضاً لم يتبع (أنه على كظهر إجماعاً)  
 أو ظهر فلان الرجل في هذا ظاهر (خلاف).

أول بيان عن الله وتعالى (أ: هو ظاهر)

\* مسألة / مسألة الجماع :

\* اتفق العلماء ( أنه إذا جامع نفراً ) أنه يقطع الكفارة  
[ في الظاهر ، ~~وغيره~~ ] سواء زوجه التي طاهر بها  
أو الأخرى التي لم يطف بها منها


(١)

\* إذا جامعها في الليل ( فلا نكاح )  حاشي

أ / أن يجامعها ليلاً « محضه اجتماعاً »

وهو يقطع الكفارة « لكي اجتماعاً » ابتداءً وانتهائاً

ب / إذا جامع زوجته الأخرى أو أخته

عد تقطع أو لا ؟  الظاهر ( أنه لا يقطع ) وهو رواية عن أحمد وفيه خلاف

(٢)

\* مسألة /

إذا قطع صبيته لعذر من مرض وسفر ونحوه فلا شيء عليه وهو قول الجمهور

العلماء خلافاً لأبي حنيفة .

[ أخذ أي حنيفة : سواء كان مأموراً أو غير مأمور ]


المأمر والمأمور

غير المختار → غير المأمور ، كالمأمر [ وهذا فيه تكليف بما لا يطاق في حق مجامع رضائهم عند الضرورة .

(٣)

\* [ إذا كان أنت على ظهر ( أجنبي ) عد هو ظهراً ، م عد خلافاً .

و يقال أي الأجنبي م عد استباح مباح . ( هذا من أنت على نصي )

 ~~وهو ليس~~ ~~ظهور~~ ~~بما لا يطاق~~ ~~معد~~

و هذا من الظاهر ، في رواية عن أحمد ( وكأنها عند أبي حنيفة ) .



٢٠١٢



\* الإطعام هو من جهة إحداهما لا من جهة إحداهما فلو لم يكن  
 مسكناً، وأما الجار (أما عن أبي عباس ومجاهد وغيرهما)  
 ولهذا قال مجاهد (أنه صفة وردت في كلام الله عز وجل وهو صانع كل شيء). <sup>أي أي شيء</sup> <sub>عنه</sub>

### مسألة /

الظهار لا يصح إلا من يصح منه الطلاق وقد قسم الكلام في  
 طلاق السكران، وطلاق الرضي، والفقيدان.

\* إذا قالت امرأة (أنت علي كظهر أبي) في هذا لا شيء.  
 وهذا يكون عيباً، الظاهر والله أعلم أنه لغو (ط)

\* ومما قاله أن طلاق (طلاق الرضي) يبرئ منه ما كان كلامه (أي الرضي) يكون لغواً  
 وإذا قال ربي (هو علي كظهر أبي) الذي يظهر أنه ظهار، عند من قال  
 أن اللفظ هو الذي يطلق.

<sup>الرفقة</sup>

\* إذا قال هو ~~علي كظهر أبي~~ لعبد من أهله (رواية عن أبيه)  
 وصحته افتراءه أينما كان. رأتني قال أنه لا يلزم فيه قال عائش ع أو حبيبة  
 وقالوا أن لعبد لا يثبت عليه الكفارة لأن عندها (المصنف رقبته)  
 عتيقاً له (أن هذا ليسقط عنه) كما ليسقط عن الذمير.

جان الذمير كأمر لا يقال له (بالصباح) لا فقار (كشأنه الذي لا يثبت منه  
 كذا) هو عبادة لا يمكن أن يثبت عليه وعليه قال أنه ينتقل عنه إلى  
 طاعته (الإطعام).

<sup>في المظاهر</sup>

\* إذا احتج من الكفارة هذا بغيره كذا في (الطلاق)  
 في الذي يظهر الإلزام عند الكافي إذا ~~أشبه~~ <sup>زوجه</sup> أنه ظاهراً عندها  
 الشك (وم يكفر)

الذي إذا قال  
 مسكناً رجب  
 أنزله على ك  
 الله عز وجل





## لِثَانِ الْإِيمَانِ

~~لِثَانِ الْإِيمَانِ~~ المَعْرِفَةُ بِالتَّوَكُّلِ (تَوَكُّلِي لِحَقِّ بَلْعَلِ لِعِزِّهِ عَلَى لِفْعَلِ وَبَلْعَلِ لِنَفْسِهِ بِهِ)   
 فِي مَعْرِفَةِ لِعِزِّهِ لِنَفْسِهِ (الْعِزِّ عَلَى خَلْقِ لِبَيْتِي لَتَوَكُّلِي لِنَفْسِي) .   
 وَخَبَرٌ مِنْ هَذَا الْيَمِينِ لِنَفْسِي (أَنْ لَيْسَ الْعَبْدُ عَلَى شَيْءٍ مِمَّا مَضَى خِلَافًا لِلْوَاقِعِ)   
 وَ الْإِيمَانِ مَأْخُذَةٌ مِنْ لِقَةِ (لَا خُذْنَا مَعَهُ بِالْيَمِينِ) أَيْ بِالْقِرَةِ ، الْمُرَادُ بِهَا هُنَا الْكَلْفُ   
 وَ تَحْلُفُهُ وَ تَعَقُّبُهُ (لِحَقِّ) فَتَأْمُرُ بِحَقِّهِ (الْحَقِّ) . «فَتَجِبُ عَلَيْهِ لِفْعَلُهُ»   
 فِي هَذَا لِحَقِّهِ لِنَفْسِهِ فِي أَضْعَافٍ هَلْ تَقْبَلُ الْيَمِينِ أَوْ لَا ؟   
 حَقٌّ مِنْ تَوَكُّلِ (أَقْسَمَ الزَّاحِقُ لِقَةِ فَوَجَّعَ كَلْبًا ، هَذَا حَقٌّ ؟)   
 وَ لَقَدْ افْتَرَجَ فِي (هَلْ تَقْبَلُ دَاخِلًا أَسْمَ الْيَوْمِ أَوْ لَا) . . .

وَالْإِيمَانُ أَهْلُ الشَّيْءِ الْأَتَمُّ الْأَرَادِيَّاتُ وَاللَّهُ وَصِيَّتُهُ وَفَلَاكٌ هَذَا مَتْنُهُ لِنَفْسِهِ إِنْ جَاءَ   
 كَمَا هُوَ فِي عِدَّةٍ أَهْلِي مَرْفُوعًا وَ مَرْفُوعًا .

١٠٨٨ - عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَنْ أَبِي سَبْرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ (السَّلَامُ اللَّهُ أَدْرِي عَنْ جَعْفَرٍ وَ هُوَ يَحْلِفُ   
 بِأَيْتِهِ مَتَدَاهِهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) (أَلَا إِنَّ اللَّهَ يَنْهَاهُمْ أَنْ يَحْلِفُوا بِآيَاتِهِمْ   
 عَمَّا كَانَ كَالْفِ فَلْيَحْلِفُوا بِاللَّهِ أَوْ لِحَصَّتِ) حَقٌّ عَلَيْهِ

= هَذَا تَقْبَلُ (لِنَفْسِي) الْحَلْفُ بِغَيْرِ اللَّهِ وَ هُوَ مَسْأَلَةٌ وَ كَيْفَ فَيَعْلَمُ أَنَّ عَلَيْهِ لِحَقِّهِ لِإِجْمَاعِ   
 وَ كَيْفَ الْإِجْمَاعِ (عَلَى أَنْ لِنَفْسِي لِلْقَرِيبِ) فِيهِ تَحْمُ .

مَسْأَلَةٌ / الْحَلْفُ : (تَأْمُرُ لِعِزِّهِ أَوْ تَرْتَبُ بِالْيَمِينِ) .

وَالْحَلْفُ بِاللَّهِ حَقٌّ عَلَى دَالٍ عَلَى كَعْظِيمِ اللَّهِ حَقٌّ عَلَى   
 وَ لَدُنَّ لِحَقِّ لِعِزِّهِ الْعِلْمُ الْكَلْفُ بِغَيْرِ اللَّهِ حَقٌّ عَلَى   
 وَ قَدْ جَاءَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ وَ لَا رَيْبَ لِنَفْسِي فِي   
 الْمَرْفُوعِ وَ وَصِيَّتُهُ هَذَا بِاللَّهِ شَرٌّ .

١٠٨٩ / عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي عليه السلام قال (من حلف بيمينه حلفاً ثلاثاً، والعزى فليقلن (لا اله الا الله) ومن قام له صاحبه ثقات اعلمت فليصدق (عنت عليه

فيه استشارة الى ان يصرح بالحلف بغير الله بعد من ران دفع مقصده اعظم غير الله جل وعلا، ولهذا خصت بالثلاث لانها كانت مما يجدي على المستصحب في علم كان قول (واللوات) تعظيماً لها عند المشركين وجب على العبد ان ينطق بكلمة التوحيد احتياطاً (وذلك لما جاء في استنباط الحلف) فيقول اعيه بكلمة ولو لم يكن لعظم هذه الآلة في (لأنه الحلف مضاف كاهرة لاهل الشرك فوجب عليه تقضها).

الحلف بغير الله

→ [فالحلف بعظم اعظم من حلف بغير الله من غير اعظم عند الحالف (الحلف بعظم عند المشركين آكالات) اعظم من حلف بغير اعظم (كالابن لام)]

\* قد يقال (احتياطاً) لوجوب الفعل بالشرك عن حلف بغير الله لوجوب فعله بأنه شرك باعتبار ان اللوات، لعنه لم يعهد ان يصدق اليها سوى لشرك ط

← ط (يجوز ما جاء من إسلاف على أنه حلف على سبيل الاحتياط) باعتبار كونه مرسلاً

- [تعال اعلمت] : تقدم الكلام في ابواب البيوع على مسأله (دين وغمار) ٢

والقمار عن ابواب الغرر (انظر أمثال الناس بالباطل)

الصدق ← والكتابة كسابقة المعاصي في الظاهر وهو رأي قوي

ولذلك من تدين له صاحبه (فان لشرك فراً) و اراد المزارع والفضل فقط انبه بدين

١٠٩٠ (اليمين على نية الحالف) الاستعداد  
في آية متعلقة بمسائل الحق وانها ابواب ~~الحكم~~ فيها في الظاهر فله  
علا بذكره لباطل لا لسان في ابواب الحق

خاذا السحلف لشرك في حق فوري فلا حيرة لتوريقه  
خاذا علم القاضي الحق وانه آرى ه تم قضى بالتوريق

هل يؤخذ لقول القاضي أم لا ؟ قد لا

المجهر أنه لا حيرة لقول القاضي طمأنينة فلاق لحق يقين

وذهب الحنفية الى أنه معذور ومراهم (اذا اختلفوا جازان عند القاضي وروى أحدهما فحكم القاضي بظاهر الكلام أن حكم القاضي ملزم) الوجوه  
وهذا قد دل بطل (فان الحق يبين له صاحبه)



١٠ و ليعلم من قاطعة في الحديث (ان محمد - عمران - الاله بري) في المرفعات  
 في ايمان من ما يكرهه و اجوار في بعض الاصول (الصدر) فلهذا من جهة اجوار فلا  
 المصنف يثبت عن احمد الملق (كالحلف بالنسبة عليه السلام) (١٨٠)  
 في ما جاء عن احمد من قوله بلزوم الكفاية على من حلف بالنسبة عليه (الصدر) (١٨١)  
 لا يلزم منه جوار ذلك - (هذه مسألة وهذه مسألة)  
 ولذلك بعض العلماء يلزم بالكفاية في الايمان بالحكمة (كالظاهر) (محم وقيل الكفاية)  
 \* واستدل من كان بالجوار

( و اتفقوا على ان كفاية كمال الدين في الجوار ) جاد الارحام بالفتح والجر  
 عطف على المحرم (مجاورة - عمرة) وهذا قراءة صحيحة ولغة الكوفيين خلافت  
 اصل يصح لعطف غير تكرار الجوار ١٢ خلاف بين الكوفيين والبصريين (والصدر) (جهة القراءة)  
 وبعض الكوفيين كان (اقطع مهادي خلف من تقرأ بالحق)

في ولو قيل بان قراءة على الجبر من ثبوت انما للفساد في  
 ثبوت الباء هذا اصلاً ليست بار قسم وانما باد لسبب ما كان اليه شئ لا يسهو  
 وهذا جائز (ان ثبوت الباء عليه حق الدم) كان ثبوت شخص  
 (اسان) بحق الدم كذا بينا . ولذلك كان عبد الله بن جعفر ثبوتاً علياً  
 (الحق جعفر) فيعطيه (هذا جائز) ط . [منه جهة اجوار في آية]

في الحلف بالنسبة عليه السلام المحضة على منتهى لظاهر النص وهو (وانه حلف لا يتعقد)  
 و اتفق العلماء ان ما عدا النسبة عليه السلام ما كان محلياً كان (انما يمين)  
 لا يجب فيها الكفاية في كذا في ثبوت كذا (الآن) (يعني) في هذا محضه مثل (الكعبة)  
 هذه آية فيها .

في اما انما اتفق بالنسبة عليه السلام فجاهد العلماء ان يمين لا تتعقد  
 وهذه و قد من ثبوتها في السابعة والخمسة ورواه عن ابيه ورواه عن ابيه  
 انما تتعقد ويجب فيها الكفاية (والظاهر) الحلف بالنسبة عليه السلام دون سائر الايمان  
 وذلك انه كان معظماً من جهة وجوب الايمان به (ببصره) (بما)

والذي يظهر انه لا يستشترى الكفاية في يمين لا تتعقد ولا يجب فيه الكفاية

و اقول لا يكون الا بالاساس حل وحل

وليس من دعوى علماء الحديث عثمان في جواز طلي المرأة بالهوان أنه لا يجب لهذا الاستدلال كما تقدم .

هذا الموضع في حديث عثمان

= مسألة الكفاءة هل صدق قبل الحديث أو بعده ؟  
اتفق العلماء أن لا حوط للإنسان أن يكفر قبل الحث

(لم) تقدير  
الترتيب يعني  
وقد تقدير  
الترتيب المذكور  
وكلمة مائة

واختلفوا في جواز أن يأتي الذي هو خير قبل الكفر (وقد تقدمت)

= مسألة الاستثناء :

في الحديث استأذني إلى أن ما خلفنا ذكرتم وجه غير هذا خبر أنه يكفر وفيه دليل على عدم صحة الاستثناء لمقتضى

أما الاستثناء في الإيمان /

→ فهو صحيح جائز باتفاق العلماء (والله اعلم لا تخزن كذا وكذا إلا أن يبيّن الله) الاستثناء المحتل  
والاستثناء يصح بكل أدواته ، ولا يردع فيه أي لغة العرب حال وقوعه والتأخير عليه أي العرفا فقد ساءت الناس على ثقته ليس في لسان العرب

[فالاستثناء لمقتضى أن يخلف لم يردع بعد مدة (الأن نبي الله) هذا]

لا يصح . [على كلام من دعوى لسلف في جوازه ولكنه غير صحيح] فإن فيه اعتداداً <sup>بما هو قول ابن عباس</sup> <sub>بما هو قول ابن عباس</sub> للكلام بالناس (فليكون لغو لا يملك له) .

\* الاستثناء لمقتضى داخل نفس

يعني / أن هذا لا يردع من طلي (كأنه لا يردع)

= إذا كان لمحيي متعلق بحرفي النفس هذه المسألة به

(المحيي على ما روي قدس به صانك)

= (وأنه) الاستغناء بها شيء فله أن يقرر ذلك .

\* وهذه مسألة عند الأصمليين (وقد عارضت لا إسماعيل السمرقاني) أنه رأي حاربان متناظران في هذه المسألة

قالت أحدهما / لو كان قول ابن عباس في الاستثناء لمقتضى حديث لا حرم الله الدين أن يستثنى ولم يردع أن يأخذ ضيقاً .

فتأت الإسماعيلي / أن يله امرأة أجمع ابن عباس لم يردع أن يرجع إليها وأعلم فيها



= وند لتوری حائری؟

نصایح

اذا لم يكن فيها استحقاق حقوق طائفة منكم (لوافق طائفة)  
ما جئتكم به لكوني فاعل لما جاءكم.

(اعلى ما وصلت به محاسبه) اى في ابواب الحقوق -

٩١-١ / عن الحسن بن عبيد الرحمن بن محمد : قال كان من رسول الله صلى الله عليه وسلم

(ما عليه إلا أن يسعد الناس بالإحارة خائف ...)

هذا الخبر جازم الصحيح من حديث الحسن بن عبيد الله عن علي بن الحسين رضي الله عنه  
حديث صحيح من عندنا به ولكن هذا مختلف في نقطه

فَعَدَّ (د) لَمْ أَتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ مِنْ عَدَّ (ن) ، (وَأَتَى الَّذِي هُوَ خَيْرٌ)  
مِنْ غَيْرِ اسْتِثْنَاءِ الْإِشْرَافِ ، وَ (لَمْ) لَمْ تَأْتِ فِي الْأَصْحَافِ إِلَّا فِي بَعْضِ  
النُّسخِ فِي نَوَاقِظِهَا ، وَ لَعَلَّهَا تَجُوزُ عَنْ بَعْضِ الدُّرُوفِ .

في الخبر صحيحه عن الحسن بن علي /

(١) مسألة الإعراف : و هو مسؤوليه وأما أنه وقد خذ رسول الله صلى الله عليه وسلم من أولئك ، و هو متروكة فخرها الولايه لكبرى ، وهذا الصغرى كقولى (هنا) ، هو ذل

جہدِی ای امامکے خدا کے  
 (انکے لئے تصدیقوں کی علامت  
 و امن خیر و نراکے) امان

= ولقد نير عن الإمامة من غير التواتر الجعوي ، والأصل أن عن سوري إمامة الحسين  
أنه عسان يمدان ( لا يسلط ) ما من مسلم إلى أمر عشرة غا فوق إلا جاد يوم يقام  
لده مقبولة إلى غنقه ، فكم نره أو استوعقه .

صديقي (اي ذرا)  
(الواله، دارا)  
(ابن محمد)  
(ابن محمد سعد)

(إِنَّا لَا نَقْبِ إِعَارَةَ عَنْ سَأْلِهَا وَلَا عَنْ حَرَمِ عِلِّيَّهَا).

أما الطبري يوسق عليه السلام للامارة (اجعلني على خزائن الأرض)  
فبيان أن هذا الطبري ليس على الإطلاق لما هو في نفسه عظمي أهل

بالإمتى ولهذا، خص عامه العلم اذا علم الانسان انه لن يقدر

عبد الله بن عبد الوهاب (سوار كان عالماً بين جهان اركان  
نبي بين عباد طواغيت و اخوة كبرياء) اما علما كان دعوتك من طيب

اعامة (ص ۲۳۶) و الاذان و اخوذ ایں بخاندی (طہم) انه لیس عن طہم

الاصالة غشياً عرف هذا الباب حديث عثمان بن عفان (رضي الله عنه) (اصلاً اعلم غشياً)

والله اعلم ان الله لا يهدي القوم الظالين

آن وی امرے لیے انہ ہر اجماع کے لیے (۱۳۵) ، (۱۳۶) اور (۱۳۷)۔

شرح كتاب المصنف في شرح المجلد الثاني عشر



استلزام الجارية وجبه جان الله حد ولا ارسته ان يا حذر  
الضعف ولم يريته ان قول (ان سار الله).

ولست بركة الا حبان بالكفاة عافيتها من مصالح متعددة

١٠٩٥

عن ابوي عن ناظم عن ابن جعفر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال

(من خلف على بعين حقول (ان سار الله).

هذا الحديث تابع ابوي عليه (كثير من غرقه و قدس حقه والعصر الجبار)

وخولنا ابوي في هذا. خرواه لبعضهم عن ابوي فاصبه موقوفاً كـ (صالح بن زيد)

(او ابن علقمة) ورواه حبان عن ~~عنه~~ موقوفاً كـ (مالك) و (جبرائيل الجعدي)

في (ابوي) وان كان عن ادلق الكس في ناظم الى الله قد وقفه من هو ادلق عنه

لم ابوي نفسه اصطلح فخره برفعه وربما برفقه (الوقوفه حد (صالح) والله اعلم

= ولا حرج ان يستثنى بعد بعين مباشرة او ادقل بينها كلاماً حاداً الحديث  
عنه ولا حرج.

\* (اذا احببت بعين ليست بلازمة خاصة حاد) لما ان تحمل على (لفظ بعين)  
كفره (كلا والله) (ناب والله).